كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

625

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 27 تشرين الاول 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

بديهيات اليوم..
وبديهيات الأمس! 07

سياسات الحكومة
غير شعبية 10

بين «تواصل»
و «المركزي» 13

قد تكون التالية..
الكهرباء 15

الافتتاحية

الضغط الوطني لإنجاح «جنيف-2»

يشكل مؤتمر «جنيف» القادم مخرجاً لا بديل عنه من الأزمة الوطنية العميقة التي تعيشها سورية منذ أكثر من عامين ونصف. فالحلول التي يتمسك بها متشددو وكبار فاسدي الطرفين، والمتمثلة بحصر الحسم في الميدان فقط، كلٌ من جانبه، ليست حلولاً وإنما استمرار لإحراق سورية من الداخل. فنوعية المعركة التي يخوضها الجيش العربي السوري، رغم تماسكه وقوته، غير قابلة للحسم ما دامت الحدود مفتوحةً لتسرب المال والسلاح والمسلّحين، الأمر الذي يلقي على عاتق الوطنيين السوريين مهمة دعم الجيش ليس من خلال التصفيق والأغاني والمعلقات دون أي جهد سياسي صادق لتثمير نضالاته، بل من خلال الضغط ليس باتجاه استنزافه أكثر بل نحو الحل السياسي الكفيل وحده بإغلاق الحدود، بمعنى إيقاف جميع أشكال التدخل الخارجي، والكفيل أيضاً باستقطاب جزء مهم من المسلحين السوريين للقتال إلى جانب الجيش ضد المسلحين الأجانب. وإن كل كلام خلاف ذلك هو إضرار بسورية وجيشها، وإن كان تحت شعارات الحفاظ عليهما ودعمهما..

وبالمثل تندرج هنا مواصلة بعض المعارضات لبيع وهم «استمرار المعركة حتى التنحي أو الإسقاط»، لتتاجر بدماء السوريين رغم معرفتها باستحالة تحقيق ذلك ضمن التوازن الدولي الراهن..

إن الحديث الدائر عن مساعي الأطراف الدولية الراعية للتأكد من حضور جميع الأطراف، والذي تطور نحو نقاش لشكل ونسب تمثيل الأطراف المختلفة، يتضمن حقيقة أن مسألة انعقاد المؤتمر وحضور معظم الأطراف، إن لم تكن كلها، هي مسألة محسومة ومنتهية، ولكنه يشير من جهة أخرى إلى انتقال الأطراف المتشددة من محاولة منع انعقاد جنيف – بعد يأسهم من ذلك– إلى محاولة إفشاله، الأمر الذي يتطلب أكبر توافق ممكن بين الوطنيين السوريين، بغض النظر عن مواقعهم الحالية، سواء في النظام أو في المعارضة أو في المجتمع، باتجاه العمل على إنجاح جنيف في الوصول إلى مهامه الأساسية الثلاث: «إيقاف كل أشكال التدخل الخارجي، تخفيض العنف باتجاه إيقافه، إطلاق العملية السياسية السلمية»..

إنّ ما ينبغي الانتباه إليه بشدة هو أن «واشنطن» وتحت ضغط التوازن الدولي المتطور والمتحرك لغير مصلحتها، لم تعد قادرة على رفض الحل السياسي، كما لم تعد قادرة على الاستمرار بسيناريو الحل العسكري. فإذا كان الانعطاف من الحل العسكري إلى الحل السياسي هو جوهر جنيف فإنّ أفضل ما تستطيع واشنطن تحقيقه هو إطالة هذا الانعطاف وتعقيده، ذلك أن سمة المراحل الانعطافية هي هشاشة وضعف البنية العامة لجميع القوى التي يلوي الانعطاف مساراتها، أي أن الانعطاف الإجباري الذي سيدخله المتشددون بعيداً عن مساراتهم ومواقفهم السابقة سيخلخل بناهم ريثما يستقر الحل السياسي. ولكن إذا كانت إطالة الانعطاف تهدد القوى المتشددة جميعها بمزيد من الضعف، بما يصب في مصلحة المواطن السوري استراتيجياً، إلا أنه في الوقت ذاته يصب مرحلياً في مصلحة الأمريكيين عبر إبقاء مركز ثقل الحل السوري في الخارج. وبالتالي لا ينبغي إبقاء المسألة السورية خاضعةً للتجاذبات الدولية والإقليمية، ودون حسم كما ترغب واشنطن على أمل تحسن وضعها الداخلي والدولي، وفي أسوأ الأحوال بالنسبة إليها على أمل استكمال إحراق البلد، بما لا يسمح لا لسورية ولا للقوى الصاعدة في وجه الإمبريالية الأمريكية بتحقيق نموذج جديد للتغيير الحقيقي في سورية خارج عن سياق النظام الدولي الأحادي المتراجع والآيل إلى السقوط..

إن تفاهماً وتحالفاً وطنياً لإنجاح «جنيف–2» وتذليل العقبات الثانوية التي يضعها المتشددون في طريق ذلك النجاح، هو اليوم ضرورة قصوى يجب بذل كل ما يلزم لتحقيقها.

متى تخمد النيران وينقشع الدخان؟ الصورة عن رويترز

الذكرى 89.. والراية مستمرة..

تتقدم صحيفة «قاسيون» من جميع الشيوعيين والوطنيين السوريين، ومن جميع الرفاق والأصدقاء وعموم السوريين بأحر التهاني بمناسبة الذكرى 89 لتأسيس الحزب الشيوعي السوري الذي يعد حزب الإرادة الشعبية امتداداً طبيعياً لنضالاته الوطنية الطويلة. وتجدد «قاسيون» التأكيد على أن أهم احتفال بمناسبات التأسيس هو مواصلة العمل اليومي الحثيث لاستكمال استعادة الدور الوظيفي الكفاحي الحقيقي لأعضاء حزب الإرادة الشعبية في البلاد وأمام الجماهير، والذي يتمثل اليوم بصب كل الجهود لتحقيق خروج سورية واحدة موحدة وسيدة نفسها من أزمتها الوطنية الشاملة، وإحداث التغيير الجذري والعميق والديمقراطي والسلمي الذي يستحقه الشعب السوري، ومواجهة الفاسدين الكبار والفاشيين الجدد على حد سواء، بالتوازي مع العمل لتحرير الأرض من العدو الامبريالي الصهيوني.

«وجع ورق»

– موالي متشدد: شكلها قصة جنيف جد.. يعني في حدا ما بدو يانا نكمل حسم لندعس هدول الخونة والأنذال.. ويا حبيبي بكرا بيجوا بيقاسمونا نفوذنا وممكن يبلش من أين لك هذا واقعود وتضبضب.. شلون بدنا نعيش بعد هيك؟ كأنوا ما بيكفي كل شي ساويناه لها الوطن.. بس لا والله ما رح نمرقها هيك بالساهل.. قال شو.. قال حل سياسي قال! ههه.. قدمنا كتير شهدا ومستعدين نقدم كمان.. كلوا فدا الوطن..!

– معارض متشدد: لعمش.. كأنو رح نروح ع جنيف جرجرة يا حبيب.. شو يللي عم بيصير؟.. لعمش.. لك مو على أساس بدنا نسقط القتلة ونستلم السلطة؟ يا سلام وبكرا إذا رحنا ع حوار وحل وحكومة موحدة يا بعدي.. من وين بدنا نجيب مصاري إذا تسكرت علينا الحنفيات؟.. وانشا الله بدهم يقلولنا سلموا سلاحكم؟.. آه ها، ويبين حجم كل واحد عنجد..! إيه لا والله ودم الشهدا ما حزروا.. ع جثثنا.. كلوا فدا الثورة..!

– مواطن عابر: شو يا أنت وياه شكلكم جماعة «كاسك– كاسك»..! غريب ها التناغم بكلامكم! طيب شو مشانا أنا ومرتي وولادي..؟ لك يخرب بيتكم ما مليتوا..؟ عاجبتكم تجارة الموت؟! ما شبعتوا..؟ طيب شو بخصوص الناس؟.. شو بخصوص البلد؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الشيوعيون والطبقة العاملة السورية

الطبقة العاملة السورية اشتد ساعدها، وتكونت معالمها كقوة سياسية اجتماعية في غمار النضال الوطني المقاوم للاستعمار الفرنسي الذي خاضه شعبنا السوري العظيم من أجل الاستقلال الوطني الكامل غير المنقوص عن الاحتلال وقدم من أجل ذلك آلاف الشهداء والمعتقلين والمنفيين من الوطن، وهذا التكون هذا لم يأت مصادفةً، بل جاء نتيجة تضافر جملة من العوامل التي لعبت دوراً مهما في بلورة رؤية الحركة النقابية والعمالية وتجذرها تجاه القضايا الوطنية والطبقية بالرغم من المحاولات الحثيثة التي قامت بها بعض الأحزاب البرجوازية كي تستميل الحركة النقابية إلى جانبها في الصراع الناشئ بينها.

الحركة النقابية لم تفقد بوصلتها الأساسية تجاه أعدائها الطبقيين بل خاضت نضالاً ضارياً من أجل العديد من القضايا التي نعتبر بعضها الآن من البديهيات مثل ثماني ساعات عمل وجزء آخر من تلك القضايا الهامة التي لعبت دوراً مهماً في تمكين الطبقة العاملة من انتزاع العديد من المطالب يأتي على رأسها حق الإضراب والاعتصام في مواجهة الاستغلال الذي مارسته البرجوازية من أجل تحقيق أقصى ربح يمكن الحصول عليه من قوة عمل العمال التي هي كأي سلعة يجري عليها البازار في سوق العمل.

السؤال المنطقي الذي يطرح في سياق ما ذكرنا:هل كانت الحركة النقابية، والعمال منفردين في مواجهة البرجوازية السورية، دون حلفاء حقيقيين يتبنون مصالحهم وحقوقهم، ويشاركون معهم في الدفاع عنها؟

الشيوعيون السوريون هم طليعة القوى السياسية التي تبنت مصالح الطبقة العاملة السورية، والموقف هذا مبني على أسس علمية اقتصادية وسياسية في رؤية التناقضات الناشئة بين قوة العمل ورأس المال في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية التي بدأت بالتكون في الاقتصاد السوري مع وجود الرأسمال الأجنبي من خلال الشركات القادمة مع الاستعمار الفرنسي، وبداية نشوء البرجوازية الوطنية التي عملت على إنشاء صناعات وطنية تعتمد في معظمها على المواد الأولية المحلية«صناعات نسيجية»، هذا الأمر أدى إلى وجود طبقة عاملة بالمعنى العلمي للكلمة تحتاج إلى إطار تنظيمي يمثل مصالحها الاقتصادية والسياسية، حيث كان الشيوعيون السوريون سباقين باتجاه العمل بين صفوف الطبقة العاملة، والكثير منهم جزء منها، من تأسيس نقابات عمالية في المهن المختلفة لقيادة نضال العمال، وهذا الأمر ساهم إلى حد كبير في إكساب العمال خبرة العمل السياسي والتنظيمي في مواجهة برجوازية تمتلك خبرة النهب والاستغلال لقوة العمل السورية الحديثة التكون والخبرة.

العمال الشيوعيون الأوائل دفعوا ثمناً باهظا في سبيل قضية الطبقة العاملة، التي هي قضية فقراء الشعب السوري، سجوناً، وتشريداً، وبمناسبة الذكرى التاسعة والثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي السوري الذي جاء تأسيسه مع النهوض الثوري للجماهير الوطني والطبقي المحلي والعالمي.

إن حزب الإرادة الشعبية الذي يمثل في رؤيته وبرنامجه مصلحة الطبقة العاملة السورية، وسائر الكادحين السوريين، يعتبر نفسه وريثاً لقيم وتراث الحركة الشيوعية والثورية، وهو يناضل من أجل اعتراف الطبقة العاملة السورية به.

تحية لمناضلي الحركة النقابية والعمالية.

تحية للمناضلين الشيوعيين الأوائل.

هل يتم رفع سقف التقاعد إلى 80% من الراتب المقطوع؟

أكدت مصادر في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن اللجنة المكلفة بدراسة ووضع الصياغة النهائية لمسودة القانون الجديد للتأمينات الاجتماعية قد أنهت الدراسة، وأنها ستكون تحت تصرف وزارة العمل منذ بداية هذا الأسبوع.

■ ريم علي

وأوضح المصدر أن من أهم مواد القانون الذي تتضمنه المسودة وبحثته اللجنة ودرسته مطولاً كان في رفع سقف نسبة المعاش التقاعدي من 75% إلى 80% من قيمة راتب الموظف قبل التقاعد، وهذا ما طالب به العمال دائماً.

الاتحاد العام لنقابات العمال أكد دائماً أنه لن يوافق على أي تعديل ينتقص من حق العمال، بعد أن تداول الموظفون في الفترات السابقة معلومات تتحدث عن دراسة لتخفيض راتب التقاعد، إثر زيارات ماراثونية من بعثات البنك الدولي في عهد الحكومات السابقة لدارسة الوضع المالي لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، والتي كانت دائماً تصر على تخفيض رسوم الاشتراك التأمينية، وتخفيض نسبة المعاش التقاعدي الذي كان ومازال يعتبر الضمانة الوحيدة لكثير من الأسر السورية.

إن أي تعديل يجب أن يسمح للعمال بالحصول على تأمين كامل ضد الإصابة والعجز والوفاة ونهاية الخدمة، بغض النظر عن عدد العمال الذين تضمهم المنشأة، بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على الإتاحة للعمال بشراء سنوات الخدمة حتى يستطيعوا الحصول على راتبهم التقاعدي.

إن هذه التخوفات والتأكيدات طرحها دائماً العمال لأن القانون القديم كان يتضمن وجود شريحتين من العمال لتسجيلهم، وهم مقسمون إلى فئتين «الفئة الثالثة والفئة الرابعة» في المنشآت التي يعمل فيها أقل من خمسة عمال، حيث يتم التأمين على هذه الفئات من إصابات العمل فقط، أما المنشآت التي تضم أكثر من خمسة عمال، فيتم التأمين عليها من صاحب العمل تأميناً كاملاً، أي ضد الإصابة والعجز والوفاة ونهاية الخدمة، وبالتالي يحصل العامل على تأمين كامل بما فيه الإصابة.

إن السؤال الذي يخطر ببال كل عامل هو: هل في المشروع الجديد لقانون التأمينات الاجتماعية سيكون بإمكان العامل الواحد أن يحصل على تأمين كامل دون أية منغصات أو نقص في حقوقه؟ وهل سيشمل التعديل القادم المغتربين السوريين، خصوصاً السوريين الموجودين في البلدان العربية، بعد تأزم الأوضاع نتيجة الأزمة التي تمر جميع المنشآت؟!.

وأخيراً مرسوم بتعديل المادة /205/ من قانون العمل رقم 17

■ ياسر حاج حسين

بعد طول انتظار تحقق جزء من المطالب العمالية التي نادى بها منذ صدور قانون العمل رقم 17، هذا القانون الذي صدر بعهد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د. ديالا الحج عارف، والذي كان مجحفاً بحق الطبقة العاملة، لنيله العديد من حقوقهم عبر القانون الذي خرج من بطن السياسات الليبرالية، حيث أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم /64/ القاضي بتعديل المادة /205/ من قانون العمل رقم /17/ الصادر بتاريخ 2010/4/12، هذه المادة التي كتبنا عنها الكثير.

وقد أكد المرسوم المعدل على تعديل المادة /205/ من قانون العمل رقم /17/ الصادر بتاريخ 2010/4/12 لتصبح على النحو الآتي: «تحدث محاكم عمل في كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية تختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالعمل الفردي في شأن تطبيق أحكام القانون رقم /17/ الصادر بتاريخ 2010/4/12 وعقد العمل الفردي».

وأوضح المرسوم بأن تشكيل المحكمة سيكون على النحو الآتي: «قاضي يسميه وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى – رئيساً، ممثل عن العمال يسميه الاتحاد العام لنقابات العمال من حملة الإجازة في الحقوق – عضواً، ممثل عن أصحاب العمل يسميه وزير العمل من حملة الإجازة في الحقوق بناء على اقتراح اتحاد غرف الصناعة والتجارة والسياحة – عضواً».

ويؤدي عضوا المحكمة اليمين الآتية أمام محكمة الاستئناف المدنية الأولى في كل محافظة: «أقسم بالله العظيم أن أقوم بمهمتي بصدق وأمانة». ويفرّغ عضوا المحكمة للعمل فيها ولا يجوز لهما ممارسة أي عمل آخر لدى جهة عامة أو خاصة، ويتقاضى كل منهما تعويضاً شهرياً دائماً من الجهة التي يمثلها.

كما أكد المرسوم على أن يخضع رئيس وعضوا المحكمة للالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق القضاة بموجب قانون السلطة القضائية والقوانين النافذة الأخرى وإلى رقابة وإدارة التفتيش القضائي.

ونوه المرسوم على ضرورة أن تحال الدعاوى العمالية القائمة بوضعها الراهن، وكذلك الدعاوى القائمة أمام محاكم الصلح المدني، ولجان تسريح العمال إلى المحكمة المختصة المحدثة بموجب هذا المرسوم التشريعي وفقا لقواعد الاختصاص المكاني، وتطبق لدى المحكمة في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص الأصول، والإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية، على أن تتولى وزارتا العدل، والعمل اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان ديمومة العمل في محاكم العمل.

فهل نعتبر المرسوم منذ صدوره حلاً لجميع القضايا أمام المحاكم العمالية التي تجاوزت أعدادها الآلاف؟!.

نقابة المحامين ستعدل قانونها

للقضاء على البطالة

يبدو أن نصف القوانين السورية باتت بحاجة لتعديلات جوهرية حتى تواكب العصر، فمع صدور هذا العدد من «قاسيون» ستعقد نقابة المحامين مؤتمرها العادي والاستثنائي في السابع والعشرين من الشهر الحالي، بعد تأخير قارب العامين، الأمر الذي يضع أمام المؤتمرين تحديات كبيرة في سبيل إنجاحه وخروجه بأهم قرارات تخدم مجموع المنتسبين للنقابة.

■ محرر الشؤون النقابية

ومن المتوقع حسب المحامين أن يوافق المؤتمر على إحداث النقابة نظام جديد لها تحت تسمية «نظام شركات المحاماة»، بهدف تحقيق إضافة كبيرة لمهنة المحاماة ولاسيما في القضاء على ظاهرة البطالة، وخاصة بطالة المحامين المقنعة التي يعانيها الكثير منهم، حسب التصريح الذي أدلى به نقيب المحامين، والذي شكّل مفاجأة للجميع، منوهاً إن هذا النظام الجديد والنوعي في سورية سيحدث ضمن معايير ومقومات حقيقية، وأنه يمكن لأي مجموعة من المحامين إحداث شركة خاصة بهم وستعمل النقابة على إنجاح هذه الفكرة بكل الوسائل المتاحة.

وحسب تصريحات النقيب فإن من أهم المهمات أمام النقابة العمل على نيل الموافقة من أعضاء المؤتمر العام لتعديل «قانون تنظيم مهنة المحاماة» وذلك لأهمية هذا القانون، والذي يعد العصب الحقيقي لتنظيم عمل المحامين، ولإيجاد قانون عصري يواكب التطورات الحالية.

النقيب كشف ودون أي تردد أن مشروع القانون السالف الذكر يجب ألا يمر عبر مجلس الشعب، وذلك نتيجة تجارب سيئة خاضتها نقابة المحامين مع هذه المؤسسة خلال العامين الماضيين وذلك خلال تصريحه لصحيفة محلية، موضحاً أن قانون تنظيم مهنة المحاماة خضع للتعديل في عام 2010 إلا أن وزارة العدل ومجلس الشعب ساهما في إخراج قانون مبتور ومهشم، ولم يلب طموحات نقابة المحامين بشكل خاص والمحامين السوريين بشكل عام.

وكم كان كلام النقيب مهماً ومؤثراً حين أكد أن المحامين في مختلف المحافظات يعانون بطالة، وتضرراً في ظل هذه الظروف القائمة إلا أن النقابة لا تمتلك إمكانيات كبيرة لتعويضهم، ما يتطلب تدخلاً من الحكومة لدعم جميع النقابات الأهلية وخاصة «المحامين»، والتي تمثل الشريحة الكبرى من المجتمع السوري، مقدماً مبرراً لمًا لا مبرر له حكومياً فقال: قد يكون للحكومة ظروفها، لكن هذا لا يعني أن تتخلى عن دعم النقابات بغياب وجود مادة قانونية تسمح لها بدعم النقابات.. إلا أن حجم الأضرار التي تعرضت لها تلك النقابات وعدم قدرتها على تحمل أعبائها يتطلب حلاً ما.

فهل يفعلها المؤتمرون ويوافقون على كل القضايا المهمة التي طرحها النقيب، أم سيكون لبعض المنتفعين رأيٌ آخر؟!.

التأمين الصحي للمتقاعدين حق مشروع

■ متقاعد مريض

يقوم نظام التقاعد في كل الدول دون استثناء، والهدف منه توفير الحياة الكريمة للإنسان عندما يتقدم به العمر، ويحدد الراتب التقاعدي وفقًا لمقاييس ما يدفعه الموظف من عوائد تقاعدية عندما يكون على رأس العمل، ويتمتع بالقوة ليحصل على الراتب التقاعدي وفق قواعد موضوعة عند ضعفه، ببلوغه عمرًا معينًا تحدده كل دولة وفق مقاييس وقوانين خاصة بها.

لكن أن يخرج مسؤول حكومي وهو المكلف بوضع هذا النظام ويقول: «إنه يتعذر في الوقت الحالي على شركات التأمين بشكل عام تبني مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين بسبب توقف إعادة التأمين، نتيجة العقوبات المفروضة على قطاعي المصارف والتأمين، حيث يصعب على أي شركة تأمين تنفيذ المشروع دون وجود إعادة التأمين». فهذا يدعونا إلى التساؤل؟!.

فمن المعروف أن الإنسان ـ في الغالب ـ كلما يكبر في العمر يحتاج إلى المزيد من الرعاية الصحية، ويكون أكثر طلباً لها وارتياداً لمراكزها ومستشفياتها، وبالتالي فهو أكثر حاجة للتأمين الطبي، ولكن المؤسف أن شركات التأمين في بلادنا «حسب رأي المسؤول» ترفض توفير التأمين الطبي لمن هم فوق الستين أو الخامسة والستين عاماً، وتعلل سبب رفضها بالتكاليف التي تتأتى نتيجة للرعاية الطبية المتزايدة لهذه الفئة.

إن الحل يكمن بتدخل الجهة المشرفة على الضمان الصحي، والتي بيدها القرار، وهي الجهاز الرسمي المعني بتوفير خدمات التأمين الصحي، لإيجاد حلول ناجعة وعاجلة لهذه الفئة الغالية من أهلنا، فهم الأكثر احتياجا واستحقاقا، بل يتوجب أن يكون هذا الأمر في مقدمة أولويات الحكومة التي تناست مهماتها!!.

لكن الغريب أن يعود المسؤول نفسه ويبيِّن أن تجربة الضمان الصحي بحاجة إلى مزيد من الوقت قبل الحكم عليها الآن، كونها ستعود على المنتفعين منها بفائدة كبيرة، وأن وزارته على استعداد لتلقي أي شكوى تتعلق بعمل شركات الخدمة الطبية والبحث فيها، وإيجاد الحلول لها، وأن الوزارة تدرس تشميل أسر العاملين بالضمان الصحي فور انتهاء الأزمة التي تمر بها سورية.

ألم يسمع كل ما قيل من انتقادات لهذه التجربة، أم أن الأزمة أصبحت عذراً لكل خطأ؟!.

من الأرشيف العمالي

أحقاد قوى السوق والسوء

■ أبو فهد

ها نحن ندخل الدورة النقابية الرابعة والعشرين، وهناك خارج هذا المكان من يراهن على وحدة الطبقة العاملة السورية ومن يراهن أيضاً على وحدة حركتنا النقابية.

فإذا تغيرت الظروف الموضوعية على المستوى العالمي، وظن منسقو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد أنهم انتصروا وأحكموا قبضتهم على مقدرات الشعوب وفقاً لمصالحهم وخدمة لسياساتهم العدوانية التي تتناقض بشكل مباشر مع مصالح شعوب الأرض قاطبةً، لأنهم نسوا أو تناسوا أن المعركة مع الشعوب معركة خاسرة، فالحضارة البشرية أمام مفترق طرق، فإما أن تنتصر الشعوب، أو تفنى الحضارة البشرية نتيجة للسياسة الأمريكية القذرة الرعناء والتي تحاول من خلالها ضرب الشعب العراقي بدون مبرر.

وها نحن نتعلم اليوم درساً جديداً من الطفل الفلسطيني الذي يقاوم بالحجر الكيان الصهيوني النازي المغتصب دفاعاً عن تراب فلسطين الغالية ومدرك بوعيه أنه لا يوجد سوى ثقافة المقاومة والاستشهاد كسلاح عملي بوجه ثقافة الأزمة والهزيمة التي يمثلها الكثير من الحكام العرب الذين يساومون على كرامة شعوبهم من أجل الحفاظ على مصالحهم وثرواتهم.

إن الطبقة العاملة وحركتها النقابية تدرك اليوم أن الحفاظ على الاستقلال الوطني يمر عبر بوابة الاقتصاد فالإصلاح الاقتصادي غدا ضرورة ملحة لتأمين مقومات الصمود والتطوير والتحديث.

ولهذا فدور الحركة النقابية ليس هامشياً كما يتصور البعض، بل هو أساسي وعليه يقع الكثير وهناك سؤال يطرح نفسه علينا اليوم: لماذا هذا الحقد على الحركة النقابية من ممثلي قوى السوق والسوء؟ وهذا سؤال مشروع يجب أن نجيب عنه بكل صراحة وقوة: لأن هذه الحركة لعبت دوراً هاماً ومشرفاً ليس على الصعيد الوطني فحسب بل على الصعيد العربي والعالمي لحشد كل الطاقات للوقوف بوجه مفرزات العولمة واقتصاد السوق، وتمسكت بالإنتاج الوطني وعموده الفقري القطاع العام وربطت بين الدور الاجتماعي والدور الاقتصادي للدولة وطالبت بربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى للمعيشة وربط الأجور بالأسعار.

■ قاسيون العدد /184/ تشرين الأول 2002

مساهمات في مناقشة مشروعي

ملاحظات ونواقص

ورد في مشروع البرنامج "المقدمة": «إن الأزمة الرأسمالية العظمى ستغلق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية» وكرر هذا الاستنتاج في "الرؤية" بقوله: «النظام الرأسمالي العالمي المنتج بطبيعته لأزمات جديدة، سرعان ما أوقعها والبشرية معها منذ مطلع الألفية الثالثة في أزمة عظمى هي الأزمة النهائية للنظام الرأسمالي.. أزمة سدّت الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية».

■ ضيا اسكندر

وجاء في مكان آخر حين الحديث عن الحراك الشعبي وإعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية وتطوير الفكرة نحو «اتحاد شعوب الشرق العظيم باعتبار سقوط هذه المنطقة وتفتيتها هو الطريقة الوحيدة ليس لنجاة أمريكا من أزمتها فقط، وإنما لاستمرار النظام الرأسمالي العالمي بأكمله».

هذا يعني أن أزمة النظام الرأسمالي العالمية ليست نهائية كما تنبأ بها مشروع البرنامج، بل يمكن أن تنجو وتستمر.. ما يتعارض مع ما ورد في "المقدمة" وفي "الرؤية". وهذا الالتباس يحتاج إلى إعادة صياغة.

حول الإسلام السياسي: ركّز مشروع البرنامج على الإسلام السياسي بفرعيه "المعتدل" ممثلاً بالإخوان المسلمين و"المتطرف" «القاعدة» نموذجاً. وأغفل كلياً دور الحركات الإسلامية المقاومة «حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي» على سبيل المثال. وبالتالي فإن الاستنتاج بأن الإسلام المعتدل والمتطرف هما وجهان لعملة واحدة دون التفريق بمكونات الإسلام المعتدل، يعدّ نقصاً في هذا الجانب من الحديث عن الإسلام السياسي.

حول الفساد: عُرف عن حزبنا أنه من أكثر الأحزاب تناولاً لقوى النهب والفساد الكبير، والحقيقة أنني أصبت بالدهشة عندما قرأت مشروع البرنامج وقد استبعد هذا الهدف الوطني بامتياز كأحد المهام الرئيسة لحزبنا في مكافحة الفساد. واقتصر ذكره في حالتين فقط في معرض الحديث عن «إعمار البلاد»، وعن ظروف «إعلان حالة الطوارئ». أيضاً لم يتطرق إلى ظاهرة التهرّب الضريبي والتي هي عملياً أحد مظاهر الفساد. وللعلم فقد قيل قبل سنوات قليلة بأن التهرب الضريبي وصل إلى «200» مليار ليرة سنوياً. وأعتقد أنه في هذه الأزمة قد ازداد كثيراً.

حول القطاع العام «قطاع الدولة»: لم أستطع تفسير غياب هذه العبارة من مشروع البرنامج. بالرغم من أهمية القطاع العام «قطاع الدولة» ودوره تاريخياً في صمود سورية في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية. أعتقد أنه من المفيد التركيز على دعم وتوسيع هذا القطاع وتخليصه من العوائق التي تحول دون القيام بدوره على الوجه الأمثل.

الجانب الديمقراطي: على مدار عقود من تاريخ القوى اليسارية في سورية وعلى رأسها الأحزاب الماركسية، كانت تتهيب من طرح مفهوم "العلمانية" في برامجها، بالرغم من أن أوروبا لم تتطور ولم تتقدم إلا بعد أن اعتمدت هذا المبدأ وقامت بفصل الدين عن الدولة وعن المدرسة. إن المطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية لجهة منح المرأة المتزوجة من أجنبي حق تجنيس أولادها بالجنسية السورية، أمر هام. ولكن المطالبة بالزواج المدني الاختياري لا يقلّ أهميةً أيضاً. أعتقد أنه وبعد هذه الأزمة أصبح من غير المقبول أن نتحدث بهمس وحياء عن قناعاتنا الفكرية وعن أسباب تخلفنا وكيفية الخروج من واقعنا إلى فضاء الحضارة الإنسانية في ظل هذا التسارع العظيم لتطور البشرية.

أخيراً إن خلو مشروع البرنامج من أيّ ذكر لوحدة الشيوعيين السوريين، أو حتى اللقاء والتنسيق والتشاور، هذا الشعار الذي كان هدف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على مدار أكثر من عقد.. يحتاج إلى توضيح.

بخصوص بعض المقولات والأفكار

■ مجموعة الشهيد فرج الله الحلو القاعدية

لقد جاء على لسان ممثلي حزب الإرادة الشعبية في وسائل الإعلام المختلفة أن من يمتلك برنامجاً سياسياً لليوم الأول من الأزمة ينتصر وكما هو معروف أن الحزب قد قطع شوطاً كبيراً من أجل إنجاز مشروع هذا البرنامج منذ أيام ما قبل الأزمة كما طرح الحزب «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في ذلك الوقت» مشروع الموضوعات البرنامجية للنقاش العام على صفحات الجريدة لأول مرة أثناء تحضيرات المؤتمر التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين سنة 2010 وقد أصبح ذلك تقليداً وها نحن اليوم نناقش مشروع البرنامج السياسي للحزب تحضيراً للمؤتمر الحادي عشر للإرادة الشعبية والعام الجاري 2013 يشارف على الإنتهاء ونحن مقبلون حتماً على مرحلة جديدة من العمل الكفاحي ونتقدم بمساهمة جماعية لمناقشة مشروع البرنامج

1- وحدة شعوب الشرق العظيم:

لقد جاء في الرؤية من مشروع برنامج الحزب ما يلي: بإعتبار أن سقوط المنطقة الممتدة من قزوين إلى المتوسط وتفتيتها هي الطريقة الوحيدة ليس لنجاة أمريكا من أزمتها فقط وإنما لإستمرار النظام الرأسمالي العالمي بأكمله

كما جاء في الجانب الوطني إن حل القضية الكردية سيتم على أساس اتحاد شعوب الشرق.

هاتان النقطتان بحاجة إلى شرح أكثر وتوضيح لذلك نقترح إضافة على ما ورد في مشروع البرنامج ما يلي: إن الامبريالية العالمية والأنظمة المستبدة في المنطقة قد رسخت واقعاً أدى إلى تداخل قضايا المنطقة ومنها القضية الكردية في تركيا وإيران والعراق وسورية والتي سيتم حلها على أساس اتحاد شعوب الشرق العظيم ومحور هذا الاتحاد سيكون الشعوب العربية والكردية والفارسية والتركية بحكم وقوع منطقتها ضمن مخطط الاستهداف والتفتيت الامبريالي الممتد من قزوين إلى المتوسط.

2- الوحدة العربية:

وردت هذه الفكرة في الرؤية على أساس أنه أعيد الاعتبار لها على أساس وحدة المصالح ضد الامبريالية العالمية والصهيونية ونقترح توضيحها أكثر فطرح فكرة الوحدة العربية في القرن الواحد والعشرين لن يكون كذلك الطرح الكلاسيكي الذي كان في القرن العشرين عن الوحدة العربية وأنما ستكون وحدة للشعوب العربية على أساس وحدة المصالح ضد الامبريالية والصهيونية وعلى أساس الفضاءات الاقتصادية الواحدة ومثال على هذا وحدة شعوب المغرب التي من الممكن أيضاً أن تضم بلداناً محيطة غير عربية.

3- حرية العمل السياسي:

جاء في الجانب الديمقراطي من مشروع البرنامج: ضمان حرية العمل السياسي والنقابي والعمالي

نقترح تعديلها لتكون بهذا الشكل: ضمان حرية العمل السياسي والنقابي والعمالي والطلابي فكما هو معروف لا يزال العمل السياسي والنقابي للطلاب مقيداً ويتعرض الطلاب نتيجة النشاطات المختلفة كمجلات الحائط والعريضة المطلبية والإضراب والإعتصام المطلبي لضغوطات كثيرة ومنها الفصل من الجامعة ولا توجد قوانين تنظم عمل النشاط السياسي للطلاب في الجامعة وكذلك عمل الأحزاب السياسية بين الطلاب.

برنامج «الإرادة الشعبية» ونظامه الداخلي

آراء وإضافات

■ رشيد رشيد

عندما نتناول مشروع برنامج الحزب بدءاً من المقدمة ومروراً بالرؤية إلى الفقرة الأخيرة منه وهي الحزب ندرك تماماً أية ورقة عمل غنية ورؤية علمية ثاقبة يمتلكها حزب الإرادة الشعبية وهو ما نستطيع أن نفتخر به أمام القاصي والداني وذلك من خلال ما كنا نتنبأ به وأثبتت الحياة صحة ذلك مستقبلاً.

إغناءً لمشروع البرنامج فقد وردت بعض المفاهيم الهامة والعميقة المعنى والتي من الممكن أن تصاغ بطريقة أخرى تجعل منها مفاهيم بارزة واضحة تندرج كتعاريف تدرس ضمن المناهج والمدارس الحزبية وتستحق أن تدخل في قاموس المصطلحات السياسية وهي:

• الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة:

هي الثورة التي تقوم على أساس الفرز الحقيقي بين المتسغلين والمستغلين في كل من المجتمع والدولة والقوى السياسية المختلفة، حيث تقوم الثورية بتقديم برامجها السياسية المتكاملة الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية وتناضل بشكل ملموس من أجلها لتجميع جماهير المضطهدين حولها وذلك لتسريع الفرز وتقليل تكاليفه وأخذه نهاياته المنطقية.

ويمكن أن تعرف أيضاً بأنها الثورة التي تندمج فيها المهام السياسية الديمقراطية الوطنية العامة مع المهام الاقتصادية ـ الاجتماعية اندماجاً عميقاً.

• قوى الثورة المضادة:

هي القوى التي تنتمي إلى الفضاء السياسي القديم وغير القادر على التكيف مع مرحلة التغيرات الثورية فتعمل على حماية نفسها من الفيضان الجماهيري الذي يهددها بالفناء.

• الموقف الوطني المقاوم:

هو الموقف المنبثق من رؤية الشعب الذي يشكل جسد المقاومة وروحها، ويتطلب هذا الموقف اقتصاداً قوياً منحازاً للشعب أداته الرقابة الشعبية على جهاز الدولة تضمنها حريات سياسية شعبية واسعة.

• أما في الجانب الاقتصادي الاجتماعي:

فيجب إعادة النظر بشكل كامل في عمليات إعادة الهيكلة في قطاعات الدولة التي تضمنتها السياسات الليبرالية الاقتصادية، والتحول نحو هيكلة قطاعات الدولة باتجاه التخصص وليس نحو دمج التخصصات نظراً لسلبياتها الفنية والإدراية.

ضرورة إحداث الهية العامة لتطوير وإنتاج الدواجن نظراً لتوسعه الكمي والنوعي الملحوظ والاهتمام بالبحث العلمي في هذا المجال.

وأخيراً اقترح تعديل النقطة /14/ لتصبح كالتالي: دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من حيث منح القروض وإعطاء التسهيلات في مجال مستلزمات العملية الإنتاجية «الوقود ـ الأسمدة ـ المبيدات ـ البذار ـ أعلاف المواشي والدواجن».

حول الإعلام ودوره المطلوب

مع الاتفاق على الخطوط العامة الموجودة في الجانب الثقافي في البرنامج، أرى أن دور الإعلام المطلوب في المرحلة اللاحقة لم يجر لحظه نهائياً، فيمكن التركيز على دور الإعلام في تكريس الهوية الوطنية الجامعة، وكذلك دوره في المساعدة على حرية التفكير والتعبير.

■ د. عروب المصري

إن إعلاماً عميق الانتماء ملتزماً بالقضايا الوطنية ذا طابع متجدد عالي الحرفية هو ما يلزم السوريين.

مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التنوع الإعلامي وإعطاء كل الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية السورية دوراً وإمكانية في التعبير عن آرائها من خلال الإعلام.

إن الإعلام الذي يعبر عن هموم ومشاكل وآمال السوريين قادر على الإضاءة على أهم القضايا وهو بذلك يعتبر نوعاً من المنصات الديمقراطية القادرة على إيصال صوت المواطنين، ويمكن أن يكون ذلك من خلال مختلف الأجناس الصحفية من صحف ومجلات ومحطات اذاعية تلفزيونية وصحافة الكترونية وغير ذلك.

يعتبر الإعلام المحلي في معظم أنحاء العالم وسيلة أساسية لإيصال الأفكار وجمع ردود الأفعال الحقيقية بشكل مباشر، وتعتبر جرائد المدن الصغيرة منها والكبيرة، وكذلك المحطات

الإذاعية والتلفزيونية أهمها، كل ذلك مترافقاً مع الإعلام التخصصي الذي هو موجود شكلياً فقط دون محتوى، يمكنه أن يساعد السوريين على إعادة الصلة مع الحياة السياسية والحياة العامة في سورية، ويساعد أيضاً على إعادة الاعتبار للكلمة الشريفة؟

ومن نماذج الإعلام التخصصي المفرغة من محتواها القنوات التعليمية التي يمكنها أن ترفع من المستوى التعليمي لأبناء سورية بطريقة شاملة تصل إلى كل منزل، ناهيك عن قيمتها العلمية والترفيهية، إن استطاعت أن تنتج برامج وأفلاماً تتحدث عن سورية وليست فقط برامج مترجمة من أنحاء العالم، بحيث يصبح أطفالنا يعرفون عن طيور جزر الباهاماس أكثر مما يعرفون عن طيور سورية، ـ مع العلم أن سورية تعتبر أهم ممر لهجرة الطيور في العالم.

إن إعادة الاعتبار للدراما السورية التلفزيونية منها والسينمائية، وتوجيهها بحيث تصبح صناعة سورية وطنية بامتياز، هي ضرورة حقيقية لأن كل مستلزمات هذه الصناعة موجودة وقائمة، لكنها كانت حتى زمن قريب تصب في جيوب الخليج العربي، وتضطر بذلك إلى مراعاة قيوده الثقافية والسياسية، إن دراما سورية عالية النوعية، محترفة وطنية ومقاومة متجددة وأصيلة، هي ما نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالمعنيين الثقافي والاقتصادي.

حزب الإرادة الشعبية

برقية تعزية

الرفيق د. خالد حدادة
الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني
الرفاق في قيادة ومنظمات الحزب الشيوعي اللبناني
جمهور اليسار الوطني اللبناني

تلقينا ببالغ الأسى نبأ رحيل الرفيق والمفكر والكاتب والأديب الكبير محمد دكروب بالتزامن مع احتفالات الشيوعيين اللبنانيين بالذكرى 89 لتأسيس الحزب، وإننا إذ نتوجه إليكم باسم قيادة وكوادر وقواعد حزب الإرادة الشعبية بخالص التعازي بهذه الخسارة الكبيرة للحركة الوطنية واليسارية والشيوعية العربية برمتها، فإننا نعرب عن ثقتنا الكاملة بأن رفاق درب الراحل الكبير وتلامذته سيواصلون طريق النضال لاستعادة وتعزيز دورهم الوظيفي في المجتمع اللبناني ضد كل صنوف الاستغلال وفي سبيل بناء دولة قوية خارج منطق التحاصص الطائفي البغيض، وضد العدو الامبريالي الصهيوني، وإعلاء راية المقاومة الوطنية التي كان الشيوعيون اللبنانيون السباقون إليها.

باسم رئاسة حزب الإرادة الشعبية
د. قدري جميل

محكمة حزبية.. ام لجنة تنفيذ ومراقبة؟!

■ هويدا سالم

أتابع قاسيون وحزب الإرادة الشعبية ولا أرى في نظامكم الداخلي أنه نظام معتمد في كل الأحزاب، وهو شيء متعارف عليه، إلا أن الذي جعلني أستغرب هو طرح ما سمي بالمحكمة لمحاكمة الأعضاء المخالفين لهذا السبب أو ذاك. ما هو دور اللجنة عندما ستعلق الأمر بشخصيات قيادية. هذا شيء لم يتم ذكره.

العملية الديمقراطية تتميز بالمشاركة من الأسفل إلى الأعلى وبالعكس.

بدلا من كلمة محكمة «المحكمة لا تتسم دائما بالعدالة حتى في أفضل وأكثر الديمقراطيات تطورا بما فيها أحزابها اليسارية، حيث أن التحيز هنا وهناك شيء إنساني من طبيعة الإنسان والمهنية شيء نسبي أيضا» أود طرح البديل وهو لجنة التنفيذ والمراقبة، وأتصور أن عبارة لجنة التنفيذ والمراقبة وهي أكثر واقعية لحزبكم.

ولكي تكون هذه اللجنة فعالة وتتميز فعلا بالديمقراطية والانضباط والمسؤولية العالية وجهازاً تنفيذياً داخل الحزب فمن المهم أن يكون دورها واضحا للأعضاء بغض النظر عن موقعهم القيادي أو عضو مؤيد أو منتسب. والأهم هو أن تكون هيئة رقابة من الأعلى إلى الأسفل أي حتى على الأجهزة القيادية والشخصيات القيادية أيضا لكي تكون هيئة تتسم بالديمقراطية.

وأتصور أنه من المهم جدا والمفيد أن يتم انتخاب هذه اللجنة بترشح أعضاء لها من الأسفل إلى الأعلى ولا يتم انتخاب أو ترشيح أعضاء اللجنة نفسهم مرتين متتاليتين.

المودة لقاسيون ولكم

مهمة «جنيف2» الأساسية!

يكثر الحديث في بعض الأوساط المتشددة، من الطرفين ومن خلال ظهورهما الإعلامي المكثَّف، عن مؤتمر جنيف2. بما يحمله هذا الحديث من محاولاتٍ حثيثةٍ للهجوم على المؤتمر، من زوايا مختلفة، بهدف تفريغه من محتواه.

■ أحمد حسن الرز

وكما كانت تصاغ أكثر الشعارات بريقاً ولمعاناً لموارية الأهداف الحقيقية، الكامنة وراء هجومها على استحقاقات الحل السياسي، خلال الأزمة. استمرت قوى التشدد هذه الطريقة بنفسها لمهاجمة استحقاق جنيف2. فكانت أسهل الطرق لذلك تكمن في العزف على نغمة السيادة الوطنية، المعبَّر عنها عموماً بشيطنة المؤتمر الدولي، وتصويره على أنه ذاك الاستحقاق الذي سيصادر قرار الداخل السوري، وسيمنع عن السوريين حقَّهم في تقرير مصير بلادهم « ليجعل مصير سورية وشعبها معلقاً بأيدي الشياطين الدوليين».

يعتمد هذا المنطق، في شقّه الأول، على أداته المتمثلة بالخلط المقصود بين جنيف2، وما قد يتلوه من مؤتمرات دولية تمهِّد للحل في سورية من جهة، والحوار الوطني الجامع الذي من مهامه إنجاز الاتفاق على تفاصيل الحل السياسي بين السوريين، من جهة أخرى. فإذا كان من مهام جنيف2 الاساسية وقف التدخل الخارجي والتوصل إلى صيغة تلتزم فيها الأطراف، الداخلية والإقليمية والدولية، بإيقاف العنف ومنع تهريب السلاح، كخطوة أولى تتيح للسوريين الجلوس على طاولة الحوار والحل السياسي، فإن الحوار والحل السياسي أبعد من ذلك، ولا يمكن قولبتهما وحصرهما في استحقاقات دولية تهدف، فقط، لتمهيد الطريق والأجواء المناسبة لهما.

أما في الشقّ الثاني، فيتغاضى أصحاب منطق «نسف جنيف من باب السيادة الوطنية» عن الأولويات السيادية الأخرى. حيث أن حرمة الدم السوري، كقضية ذات أولوية سيادية، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بإيجاد حل حقيقي يضمن منع العنف وتدفق السلاح والمسلحين. والليرة السورية كرمز من رموز السيادة الوطنية السورية، بات إنقاذه مرتبطاً، أيضاً، بوقف العنف والحصار الاقتصادي على سورية. وغيرها العديد من القضايا السيادية الأخرى، التي سيؤمن لها جنيف2، وما قد يتلوه لاحقاً، الممهدات الأساسية لإنقاذها، يجري اليوم التغاضي عنها ونسفها من بوابة الهجوم على جنيف، بما يمثله في الجوهر.

وإذا كان جنيف2 يمثّل الحالة التي ستفتح الباب أمام الوزن الداخلي للقوى السياسية السورية، أي سيعيد الكلمة للداخل السوري، فمن الطبيعي أن تجاهد بعض التكتلات السياسية «المعارضة»، المبنية في أساسها على آمال التدخل العسكري الخارجي، لعرقلته بشتى الوسائل والأدوات المتاحة بين يديها.

وبما أنه سيضع اللبنات الأولى الكفيلة بإنقاذ رموز السيادة الوطنية السورية، يصبح من المفهوم جيداً محاولات قوى الفساد الكبير في جهاز الدولة، إلى جانب تجار الأزمة، المستفيدين الجدد من تدهور الاقتصاد السوري خلال الأزمة، الساعية إلى تقويض جنيف2، عبر استخدام شعار السيادة الوطنية، لتؤكد مجدداً على قصور معرفي وعدم إدراك سياسي لما يمكن أن يلعبه مؤتمر جنيف من دور للحفاظ على الدولة السورية عبر مهمته الرئيسية لوقف التدخل الخارجي بكل أشكاله.

عن الدّولة والأصولية وأشياء أخرى...!

الدولة كبنية فوقية نشأت كضرورة لتنظيم العلاقة في المجتمعات نتيجة عمق وشدة التناقضات..وهي أداة بيد الطبقة والقوى المهيمنة والمسيطرة اقتصادياً..وخلال ذلك تقترب أو تبتعد عن القيام بدورها في التنمية وكشبكة أمان اجتماعي..

■ زهير مشعان

بحسب تغير موازين القوى الطبقية في المجتمع.. وقد لعبت الدولة في سورية دوراً مهماً بعد الاستقلال سواء في التنمية المتعددة الجوانب أو في الخدمات وحققت شبه استقرار واستقلالية نسبية في القرار السياسي والاقتصادي الاجتماعي. لكن دورها بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينيات نتيجة ما سمي بالانفتاح الاقتصادي بدءاً من مرسوم الاستثمار رقم 10 ومن ثم تحرير التجارة والأسعار ومحاولات الخصخصة واللبرلة ووصولاً إلى الخطة الخمسية العاشرة وإقرار مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي مع اتساع النهب والفساد وتشابك المصالح بين البرجوازيتين البيروقراطية والطفيلية وتغول جهاز الدولة كأداة قمع.. مما خلق تراكمات كبيرة وتراجع التنمية وتدني الإنتاج وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وخاصةً بين الشباب .. وولد احتقاناً اجتماعياً وخلق أرضية لقوى التطرف والأصولية التي نمت وترعرعت نتيجة الدعم الداخلي والخارجي وتهميش القوى الوطنية والديمقراطية وقمعها والاعتماد على التوازنات لمكونات اجتماعية ما قبل الدولة الوطنية كالعشائرية.. في لقاء مع أحد المسؤولين قبل انطلاق الحراك الشعبي وانفجار الأزمة بسنتين، جرى حوار مطول ونقاش حول الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية واتجاهات تحولاتها أكد في النهاية قائلاً: «أنا قاس في قضيتين: الأولى هيبة الدولة، والثانيّة الموقف من الأصولية» ويلاحظ من ذلك تعبير هيبة الدولة.. فكان الرد: إننا حريصون على بنية الدولة ودورها في خدمة المجتمع وهيبة الدولة لا يمثلها الفاسدون وإنما تأتي من خلال تلبيتها لحاجات المواطنين وتأمين حقوقهم وبقدر قيامها بدورها كشبكة أمان اجتماعي وقد جرى التراجع عن هذا الدور في العقدين السابقين مما ولد اغتراباً بينها وبينهم، وصارت أداة بيد قوى الفساد ومصدر نهب لهم مع نهب المجتمع..

وازدادت الهوة بينها وبين المواطنين .. أما الموقف المتشدد من الأصولية، فإن التعامل مع هذه القضية بالحل الأمني القمعي وحده لن يقضي عليها إذا لم تجفف الأرضية الخصبة لها، وهي الوضع الاقتصادي الاجتماعي والمعيشي.. وهي تترعرع في ظل الهيمنة واللون الواحد والقمع وتولد عنفاً متبادلاً ولا يمكن أن تستمر في ظل أوضاع ديمقراطية تسمح بأوسع مشاركة للقوى الوطنية والديمقراطية والجماهير الشعبية.. واستمرار الأوضاع وعدم إجراء إصلاحات جذرية وشاملة سيفاقم الأمور وستتحول إلى أزمة وطنية .. وجاءت الأيام والوقائع لتؤكد صحة هذا الرأي في رؤيته للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في سورية واتجاهات تحولاتها، ومع ذلك بقي التعامل ذاته هو السائد بل ازداد قسوة وتعنتاً برفض الحلول السياسية والتحول من الحلول الأمنية إلى العسكرية مع العنف والتكفيرعلى حساب كرامة الوطن والمواطن..

في ذكرى التأسيس

بديهيات اليوم.. وبديهيات الأمس!

ما هو بديهيٌّ اليوم لم يكن كذلك فيما مضى، والنزوع الدائم لدى الإنسان للانعتاق من القهر بصنوفه المختلفة والمتعددة لايأتي مصادفة أو هبة من أحد، بل تستلزم من يرفع الراية في حالكات الأيام، فحتى أصبحت مفاهيم الوطنية و العدالة الاجتماعية والديمقراطية من البديهيات في الوعي الاجتماعي كان السوريون ينحتون على صفحة التاريخ حضورهم الحيّ فكراً ودماً وسجناً، كان «سيزيف» السوري يحاول ويحاول أن يصل بالصخرة إلى القمة..

■ عصام حوج

تتشكل ملامح الدولة السورية الحديثة بعد انفراط عقد امبراطورية «الانحطاط التاريخي» العثمانية بقرونها الأربعة.... ليأتي غازٍ آخر – غربي– ضاقت أسواقه أمام رغبته بالمزيد من النهب ويستثمر في عذابات السوريين وتوقهم إلى الخلاص ويحتلّ أرضهم باسم المدنيّة، وتتكثف النزعة الوطنية السورية في حضور يوسف العظمة، ويخط الرجل من خلال موقف عملي استثنائي نوعي بداية مرحلة تاريخية جديدة، لتكون عملية الخروج إلى ميسلون هي الموقف والبيان التاريخي والبصمة التي ستشكل الوعي السوري الجديد.

فكر جديد!

في هذه الأثناء، وفي خضم تبلورالوعي الوطني الذي تم التعبير عنه بالثورات على الأرض السورية ضد المحتل الفرنسي، كان فكر جديد يشق طريقه في «البوار» السوري وتنبت سنديانة حمراء، فكر وافدٌ بالمعنى الجغرافي، ولكنه في الوقت نفسه يحاكي ويتوافق مع الوعي الوطني الناشىء ويعطيه بعده الحقيقي، ويتأسس الحزب الشيوعي السوري عام 1924 ليكون أول حزب سياسي ذي برنامج واضح وصريح، يطرح أفكاراً ومفاهيم جديدة سرعان ما تنتشر في الأرض السورية، متحدية جبروت المستعمر وبقايا الفكر الاقطاعي، وعسف الحكام وجهل الجهلاء، ويثبت ذاته بعد سنوات بأنه قوة سياسية وطنية، سورية الانتماء، أممية الفكر، لم يمر منعطف وحدث في تاريخ البلاد إلا وكان لهو دور فيه، وبصمة، قد يكون تأثيره بارزاً أو غير ذلك، في هذه المرحلة أو تلك، ولكن بكل الأحوال بات رقماً في المعادلة الوطنية السورية يؤرق من يتجاهل وجوده، حاول وعّاظ السلاطين، والسلاطين أنفسهم تغييبه أو تجاهله، ولكنهم غابوا وبقي هو، وتجاهلهم التاريخ السوري، حتى صار ما يطالب به من البديهيات في الوعي الشعبي، قد تكون مقولة الأرض للفلاح فكرة عادية اليوم، ولكنها لم تكن كذلك عندما طرحها الشيوعيون في البداية، وكذابالنسبة لـ«المعامل للعمال»، و«تحرير المرأة»، و«الاشتراكية» يكفيهم شرفاً أنهم أوّل من عمل على تثبيت هذه المفاهيم في وعي الإنسان السوري، ولاينفع هنا تحذلق المتحذلقين، وتهافت الحداثويين، ودناءة الفاسدين من الإساءة إلى هذه الأفكار والمفاهيم تحريفاً لها، أو من خلال محاكاتها والعمل عكسها في الوقت نفسه، ولاينقص من قيمتها التاريخية وراهنيّتها!

الثبات على المبادىء، وإبداع الحلول

الجثث الميتة وحدها تخلو من الأزمات، ولايستطيع أحد أن ينفي ما شاب تجربة الشيوعيين السوريين من أخطاء، وتراجعات وأزمات وانقسامات مؤلمة، لكن ذلك لاينفي عن هذه التجربة دورها، وأهميتها التاريخية، ولايمنع تجددها، واستباط الحلول الإبداعية من رحم التجربة نفسها وهو ماكان من خلال تجربة اللجنة الوطنية التي تتوجت بحزب الإرادة الشعبية، التي تعتبر امتداداً لكل ذلك الرصيد الكفاحي للشيوعيين السوريين، وتجديداً له في الوقت نفسه حسب تطور الحياة التي لاتنتظر أحداً، فأي قصير نظر يستطيع اليوم أن ينكر أن هذا الحزب هو أوّل من تنبأ بما يحدث في العالم والمنطقة وسورية وعمل بما يملك للاستعداد لها ودعا الجميع إلى ذلك، وأيُّ معتوه ذاك الذي يمكن أن يغفل أنه يمكن أن تتجاوز سورية محنتها بشكل حقيقي إلا من خلال البرنامج الذي طرحه هذا الحزب، أليست الإرادة الشعبية هي أول من قالت بأن الحل العسكري وهم في سورية، والحل السياسي التوافقي هو المخرج الوحيد، الأمر الذي يؤكد عليه الجميع اليوم بدءاً من بان كيمون إلى أي ممن يمتلك حساً وطنياً وإنسانياً، ألم يصبح ذلك من البديهيات أيضاً بعد أن حاول من حاول في الداخل والخارج إثبات عكس ذلك، أليس تحقيق هذا الشرط المعرفي واكتشاف التناقضات الأساسية والحقيقية في المشهد السياسي بداية لابد منها لتحقيق أي انتصار حقيقي لأية حركة سياسية جديّة؟؟

الإرادة الشعبية.. لا عدمية ولا جمود !

يبدو حزب الإرادة الشعبية اليوم بوصفه قوة تعتبر امتداداً لنضالات الشيوعيين السوريين خلال العقود الماضية، مع ما اضافته على مدار 10 أعوام حالة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في 200، ليصبح اليوم رقماً صعباً في الصراع السوري.

■ شيوعي غير سابق

التماس الجذور

خاضت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين نضالاتها خلال العقد الماضي وفق سمت واضح «انفتاح الأفق التاريخي أمام الشعوب الناتج عن الأزمة الرأسمالية القادمة لا محالة». كانت هذه العبارة الجزء المفتاحي في الرؤية وعلى أساسها استنتجت قضايا كثيرة، ربما أهمها انطلاق الحركة الشعبية والتي صيغت في أدبيات اللجنة بمقولة:»عودة الجماهير إلى الشارع» وعلى أساسها صيغ مفهوم «الدور الوظيفي للحزب» و»ضرورة عودة الحزب للشارع لملاقاة الجماهير».

إن المتتبع لهذه الرؤيا بإمكانه استنتاج سر الخطا المتوازنة التي انتهجها الحزب، وبالإمكان إسقاط هذه القراءة واستنباط دقة هذه الخطا ووظيفتها المؤسسة لما بعدها وفقاً لتتبع مسار الحزب الشيوعي السوري التاريخية، والذي انبثقت منه اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين»حزب الإرادة الشعبية «. من الضروي في هذا الصدد قراءة بنية الحزب على مرحلتين رئيسيتين: مرحلة التراجع الثوري التي بدأت في الحركة الثورية عامة في النصف الثاني من القرن الماضي وتأثيراتها اللاحقة على الشيوعيين السوريين، ومرحلة انفتاح الأفق ما بعد عام 2000، وإن كانت القراءات المعمقة تستدعي تقسيم مراحل عمر الحزب إلى أكثر من ذلك.

مرحلة التراجع واستراتيجية الرفيق خالد بكداش

بالإمكان القول إن المرحلة السابقة التي مرّ بها الحزب أي مرحلة التراجع وهي الفترة الممتدة منذ السبعينيات وصولاً إلى مطلع الألفية الجديدة، والتي تأثرت بشكل مباشر بتراجع الحركة الثورية العالمية والتقدم المؤقت للرأسمالية، أنها استدعت تياراً «محافظاً» داخل الحزب بالضرورة. ووجهت للحزب في تلك الفترة انتقادات كبرى على تلك المحافظة وتحديداً على أمين عام الحزب الرفيق خالد بكداش، ولكن حقيقة الأمر أن الرفيق خالد بكداش تمكن من الإمساك بالحلقة الأساسية ورغم كل الملاحظات على تلك المرحلة، إلا أنها حمت الحزب من انحرافات خطيرة فخلقت لاحقاً البذرة الصالحة.

صاغ الرفيق خالد بكداش المعيار الأساسي لقياس مدى جدية وثورية القوى السياسية في المنطقة وحددها بمقولته التاريخية:» إن حجر الزاوية في تحديد موقفنا من أي حزب أو جهة هو موقفه من الامبريالية الامريكية». ونجح بالمحافظة على نواة صلبة وتجمعت حول هذه العقيدة أوسع أطياف الحزب، الغثة والسمينة، وأوسع جماهير ممكنة، فالجماهير لاتتهاون مع القضية الوطنية مطلقاً، رغم أن عبارة الرفيق خالد هي تكثيف ثوري عميق واستراتيجي في لحظة تاريخية حرجة، ما يتعدى المفهوم البسيط للقضية الوطنية.

مرحلة الصعود وظهور اللجنة الوطنية

ما إن بدأت معالم الحراك الثوري على مستوى العالم بالتبلور، «مظاهرات سياتل ضد العولمة في عام 2000 حدث مفصلي وخروج الولايات المتحدة لحربها على الإرهاب أيضاً كذلك»، ظهر ذلك التيار في الحزب الذي صاغ إسقاطات ثورية لمقولة الرفيق خالد والتي تحدث عنها في عهد التراجع، لتتناغم مع مرحلة الصعود الثوري بعمق معانيها.

وبعد تفجر أزمة المؤتمر التاسع في الحزب الشيوعي السوري تبلور التيار الأكثر ثورية وتحدث عن مرحلة نشاط ثوري عمادها الرئيس الجماهير، وهو ما سيستدعي فرزاً حقيقياً في كل القوى الثورية والبنى السياسية القائمة، وعلى رأي هذا التيار «اللجنة الوطنية لاحقاً» أن مقولة الرفيق خالد نمّت عن أكبر تكثيف لمشاكل المنطقة، فهي تربط الوطني والديمقراطي بالاقتصادي– الاجتماعي وتنطلق من النضال المحلي لتصب في مصلحة النضال الأممي، وهي بذلك سَمْت الحزب الاستراتيجي.

إن مواجهة الإمبريالية والصهيونية دفعت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين لاحقاً لصياغة رؤيتها بناء على العلاقة الجدلية لمكونات العبارة التاريخية، فالقضية الوطنية وتحرير الأراضي المحتلة تستدعي اقتصاداً وطنياً يقطع العلاقات مع الغرب ويعيش فيه الفقراء عيشة كريمة ترفع همتهم للمقاومة ويجتث الفساد الكبير، والنضال الديمقراطي لا يستقر دون استعادة الحقوق في الثروة لمصلحة المهمشين ودون لجم قوى الفساد القمعية، وهو مطلوب بالتوازي مع النضالات الأخرى.

إن شيوعييّ حزب الإرادة الشعبية، هم امتداد لنضالات أولئك الكبار الذين قبضوا على الجمر في السنين العجاف بعد أن أسسوا حزباً تزيد حرارة نضالاته، من قوته الإبداعية وتماسكه الفولاذي.

على وقع ارتفاع الأسعار... ريف دمشق مهدد «بكارثة إنسانية»

يعاني بعض المدنيين الذين مازالوا يقطنون داخل المناطق «الساخنة» في محيط دمشق وريفها، مما وصفوه «ازدراء الوضع المعيشي»، نتيجة الظروف الأمنية والحصار على تلك المناطق، ما أثر سلباً على إمكانية مواصلة حياتهم كما المعتاد، أو ضمن السبل التي كانت متاحة بصعوبة وبدأت تضيّق أكثر.

■ علي حسين

وبعيداً عن الوضع الأمني المتردي في تلك المناطق، وقلق المدنيين من احتدام الأوضاع بين الحين والآخر، طفت على السطح معاناة ليست بالجديدة، إلا أنها بدأت بالتفاقم مؤخراً، فعدا عن صعوبة تأمين المواد الغذائية واللازمة للمعيشة، فُقدت مواد هامة وضرورية للحياة اليومية، بينما تفاقمت أسعار مواد أخرى حتى وصلت حدود «الخيال».

ملامح أزمة «إنسانية» في قدسيا

صحيفة «قاسيون» تواصلت مع بعض سكان هذه المناطق عبر اقاربهم أو بشكل مباشر، وقد تبيّن مؤخراً بروز ملامح معاناة «إنسانية» قد تصيب منطقة «قدسيا» بدمشق، حيث اشتكى بعض سكان تلك المنطقة من أنهم «يعانون من عدم السماح لهم بإدخال المواد الغذائية، وقد فقدت مواد عديدة، ما زاد من أسعارها عبر السوق السوداء».

وأضاف المواطنون أن «الخبز فقد بشكل نهائي والمخابز في المنطقة متوقفة، وقد فقدت الخضروات أيضاً، وهناك مخاوف من فقدان مادة المازوت مع قدوم فصل الشتاء».

وأكد المواطنون أن «معاناتهم هذه جاءت نتيجة إغلاق الطرقات وعدم السماح لدخول المواد الغذائية والخضراوات إلى المنطقة من تاريخ 2013/10/14 حتى تاريخ اليوم».

وبحسب الشكوى المقدمة من أهالي المنطقة، كانت قائمة أسعار المواد المتوفرة حتى اليوم كالآتي:

المادة	السعر
رز	225
زيت زيتون	900
زيت قلي	450
سمنة	800
الفروج المثلج	600
لحم الغنم	2300
لحم العجل	1600
حليب أطفال	1300
قهوة	1300
شاي 1ك	1800
سكر	160
الغاز	3000

ورق العنب بدلاً من الخبز في المعضمية

ريف دمشق، كان وضعه أكثر مأساوية من منطقة قدسيا، وأكد بعض المواطنين هناك، أن «كارثة إنسانية» قد تحدث قريباً، خاصة بعد فقدان العديد من المواد الهامة، ووصول أسعار مواد أخرى إلى حد «الجنون».

وفي المعضمية بريف دمشق، وصل سعر ربطة الخبز الواحدة إلى 6 آلاف ليرة إن توفرت بحسب مواطنين، الذين أكدوا بأنهم «يأكلون فتات الخبز إن وجد، او يستبدلونه بورق العنب المبلل بالماء» مشيرين إلى أن« الخضراوات والبقوليات متوافرة وبسعر متدنٍ لوجود بعض المزارع في المنطقة».

وأضافوا أن «سفرة الطعام لدى أهالي المعضمية تقتصر حالياً على الزيتون والزيت والمكدوس، أما باقي المواد فهي غائبة منذ قرابة الشهرين، وقد يتوفر بعضها عن طريق مهربين لكن بأسعار مرتفعة جداً».

أسعار «خيالية» في غوطة دمشق الشرقية

وفي غوطة دمشق وبعض مناطق دمشق الجنوبية، كانت الأوضاع المعيشية «مأساوية»، فبعد أن كانت هذه المناطق تتغذى عبر منتجات المزارع المتواجدة في بعض البلدات، أضحى «استمرار الحياة" هناك "صعباً جداً ويهدد بكارثة إنسانية»، وذلك بعد «احتراق عدة مزارع وذبح أغلب الأبقار التي كانت تغذي الغوطة بالحليب واللحوم، واقتراب استهلاك ما تبقى منها».

وبحسب ما حصلت عليه «قاسيون» من قائمة للأسعار في مناطق «مخيم اليرموك، ويلدا، وببيلا، والحجر الأسود، وبيت سحم، والحسينية، وحجيرة»، كانت الأسعار كالآتي «مرفق الجدول رقم 1»

نشرة أسعار دمشق «تؤزم» الأوضاع

وفي سياق آخر، أصدرت «مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك» بدمشق، نشرة أسعار الخضار والفواكه، ونشرة أسعار الفروج والبيض في «محافظة دمشق»، إلا أن العديد من المواطنين اشتكوا من عدم التزام التجار بهذه الأسعار، وأن بعض الأسعار بحسب النشرة فاقت سعر السوق، فيما وصفوه بعدم «جدوى» هذه النشرات السعرية التي «تؤزم» الأوضاع بدلاً من حلحلتها.

وحددت نشرة مديرية التجارة بدمشق، سعر البندورة بكافة أنواعها نخب أول بـ85 ليرة للمستهلك، ونخب ثاني بـ 70 ليرة، ونخب ثالث بـ60 ليرة، كما حددت سعر بطاطا سبونتا أو دراجا نوع أول بـ «سعر 135 ليرة، ونوع ثاني بسعر 110 ليرة، وحددت سعر خيار بلدي نخب أول بسعر 110 ليرات ونوع ثاني بـ 90 ليرة». وحددت المديرية سعر باذنجان بيض عجل نوع أول بـ90 ليرة، ونوع ثاني بـ70 ليرة، وباذنجان أسود نوع أول بـ 120 ليرة، ونوع ثاني بـ 100ليرة، وسعر كوسا بلدية نوع أول بـ155 ليرات، ونوع ثاني بـ 120 ليرة، وسعر البصل الأخضر– الفجل بـ10 ل.س، والفليفلة الرقيقة بـ110 ل.س، والفليفلة الحلوة بـ75 ل.س، والثوم اليابس نوع أول بلدي بـ 175 ل.س، والثوم اليابس الصيني بـ 215 ل.س. وبالنسبة للفواكه، حدد سعر التفاح نوع أول بـ 180 ليرة ونوع ثاني بـ155 ليرة، كما حددت سعر عنب حلواني نوع أول بـ 150 ليرة، وبرتقال أبو صرة بـ65 ل.س، وكرمنتينا نوع أول بـ75 ل.س، ونوع ثاني بـ 50 ل.س، والليمون الماير الأخضر بسعر 75 ل.س.

طفت على السطح معاناة أخرى ليست بالجديدة إلا أنها بدأت بالتفاقم مؤخراً فعدا عن صعوبة تامين المواد الغذائية اللازمة للمعيشة فُقدت مواد هامة وضرورية للحياة اليومية وتفاقمت أسعار مواد أخرى حتى وصلت حدود «الخيال»

الجدول رقم 1

المادة	سعر كيلو غرام الواحد
رز طويل	1700
برغل	1400
عدس	450
خبز يابس	1000
باذنجان: متوفر أحياناً	150
ملوخية: متوفرة أحياناً	150
بقدونس – جرجير – كزبرة: متوفرة أحياناً	25
فريكة	1700
حليب	350
لبن	350
لحمة عجل	3000
دخان حمراء طويلة: متوفر بصعوبة	5000
دجاج	غير متوفر نهائياً
مكعب ماجي	100 ليرة
غاز: جرة	14,500
بنزين: تنكة	50,000
مازوت: ليتر واحد	500
سمنة نباتي	1000

كما حددت المديرية في نشرة منفصلة، أسعار الفروج وأجزائه والبيض، وحددت سعر الفروج الحي بـ 485 ل.س/كغ، وكيلو الفروج المذبوح المنظف بدون رأس ورئة بـ 675 ل.س. أما كيلو سودة الفروج فسعر الكيلو منها 750 ل.س، وكيلو القوانص بـ 175 ل.س، وكيلو الشرحات بدون عظم بـ1250 ل.س، وكيلو الدبوس بـ750 ل.س، وكيلو فخاذ وردة مع عظمه بـ650 ل.س، وبدون عظمه 750 ل.س. فيما حددت النشرة سعر الجوانح بـ 475 ل.س/ كغ، وكيلو الفروج المشوي بـ1250 ل.س، وكيلو الفروج المسحب بـ 1300 ل.س، والبروستد بـ 1350 ل.س/كغ، وكيلو الفروج المشوي على الفحم بـ1300 ل.س. وسعر نصف الفروج المشوي بـ625 ل.س، ونصف الفروج البروستد بـ675 ل.س. كما حددت مديرية دمشق سعر صحن البيض وزن 1801غ فما فوق بـ 700 ل.س، وسعر صحن البيض وزن 1651– 1800 غ بـ 695 ل.س، وصحن البيض من وزن 1501–1650 غ بـ 690 ل.س، والصحن بوزن 1231– 1500غ بـ685 ل.س، والصحن بوزن أقل من 1230غ بسعر 680 ل.س.

وتعاني سورية من حصار اقتصادي «خانق» طال معظم نواحي الحياة، ما أدى إلى فقدان مواد غذائية هامة بين الحين والآخر، أو ارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي في السوق السوداء.

حماد السعود: حذار من السياسات الحكومية التي ستقضي على الزراعة!!

أن تأتي التحذيرات من مركز القرار في الاتحاد العام للفلاحين حول احتمال انهيار الزراعة السورية جراء استمرار الحكومة في سياستها تجاه هذا القطاع، والتي لم تختلف عن السياسات الليبرالية التي خططت لها خلال السنوات العشر الأخيرة، فهذا يعني أن الزراعة السورية في خطر حقيقي!!.

■ قاسيون — علي نمر

لقد أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين حماد السعود في آخر تصريح له لصحيفة محلية أن الزراعة في تراجع وتدهور مستمرين، وإن بقيت الحكومة مستمرة بهذه السياسات، فإن وداع الزراعة السورية سيكون في القريب العاجل.

السعود قالها وبجرأة إن: «مصلحة الزراعة والفلاحين في واد والسياسات الحكومية في هذا القطاع في واد آخر»، مستغرباً مما تقدمه وتضعه من أمور تعجيزية تصل أحياناً لحد الإزعاج، تكاد تودي بزراعتنا، وكأنها قاصدة السير على نهج الحكومات التي عرضت الأمن الغذائي للخطر وتتويجاً لها!!.

أرقام ودلائل..

وقدم السعود أرقاماً ودلائل على تحذيراته هذه، متهماً الحكومة بكل ما جرى ويجري فقال: «تراجع إنتاجنا من القطن نتيجة هذه السياسات من 1,2 مليون طن إلى 300 ألف طن، وفي موسم 2013 الذي بدئ قطافه سيشهد المحصول مزيداً من التراجع، حيث رفضت الحكومة تمويل مستلزمات إنتاجه من سماد وبذار وغيرها. وهنا تتجلى سياسة الحكومة الفاشلة في هذا المجال، ومعامل النسيج لن يأتيها قطن، فالتجار يشترون المحصول والله أعلم كم سيباع منه عبر الحدود».

وأضاف: «إن تراجع إنتاجنا من القمح من 4,5 ملايين طن سنوياً إلى نصف هذه الكمية نتيجة السياسات نفسها، ونرى حكومتنا مستمرة في اتخاذ كل ما يلزم للقضاء على هذه الزراعة، وهناك ما لا يقل عن 800 ألف طن من القمح مكدسة لدى الفلاحين ولم تسوق، واستغنت عنها الحكومة لاهثة وراء استيراد القمح».

الزراعة لا تقل أهمية عن «الدفاع»

واعتبر السعود أن الزراعة في سورية لا تقل أهمية عن «الدفاع» كسبب من أسباب صمود سورية، «إلا أن الحكومة تتوجه للتخلي عن الزراعة، وهذا ما لمسناه من حديث رئيس الحكومة»، وتابع السعود: «ولكن حذار والبذار، فالزراعة السورية التي وصلت عبر عشرات السنوات إلى أفضل مستوى بين زراعات العالم، والتي وفرت أمننا الغذائي الداعم لقرارنا السياسي الوطني، مع فائض وافر للتصدير، والتي تراجعت نتيجة السياسات الحكومية السابقة، ستتخلى عنها الحكومة نهائياً إن لم تساعد الفلاحين في موضوع البذار، وإذا أتى الفلاح بأي بذور «رخيصة» غير مدروسة علمياً فسنحتاج عشرين سنة لإعادة تأهيل زراعة القمح، ولذلك على الحكومة ألا تفرط «بهذا الكنز».

حجة الحكومة واهية

وكشف السعود أن حجة الحكومة بعدم تمويل «الفلاحين» للموسم القادم واهية، لأن ديون المصرف الزراعي الـ72 ملياراً المذكورة، 40 ملياراً منها قروض غير مستحقة السداد بعد، لأنها طويلة أو متوسطة الأجل، وهي موزعة على 430 ألف متعامل من كل المحافظات السورية، ويبقى 32 مليار ليرة مستحقة الأداء، ورئيس الحكومة يقول إن معظمها يقع على فلاحي الحسكة، غير آبه بأن الحسكة تنتج 70% من الزراعة السورية، ومن البديهي أن تكون حصتها من القروض أكبر.

السويداء.. قصيدة على باب السلطان

■ وائل منذر

الخطط والقوانين والنوايا الحسنة والوعود والخطب الرنّانة للمسؤولين في واد، والواقع في واد آخر في محافظة السويداء. هذه المحافظة ذات التاريخ الوطنيّ المعادي للغرب الاستعماري والصهيونية والمشاريع اللاوطنية، وهي التي تنسب إليها اليوم صفة «التأييد»، ويخال العديد ممن لا يعيشون في المحافظة أنها مملوءة بأنهار العسل واللبن وأهلها قبروا الفقر والتهميش، ومعدلات التنمية والرفاهية تحتل مراتب عالمية، والمسؤولين فيها إن قالوا فعلوا وهم في دفاع مستميت عن الشعب الفقير، ولم يتلوثوا بالفساد والمكاسب..

هذا الحلم الجميل أبعد ما يكون عن محافظة السويداء وأهالي السويداء المحاصرين من كل أنواع القتلة وقنّاصة كل أشكال الحياة. فهنا سطّر تجّار الحروب والأزمات أفظع ملاحم النهب ومص دم الفقراء، وهنا كل شيء موجود وممنوع عن الناس، وهنا تزرع الخضروات والفواكه لتذهب إلى دمشق ثم تعود مضاعفة أسعارها 3 و4 مرّات.

وفي السويداء تقوى القبضة الأمنية على كل شيء وكل إنسان إلا التجّار الكبّار، ويسري القانون سليماً معافى على البقاليّات وسائقي التكاسي وعمّال سوق الخضار ويقف عاجزاً أمام تاجر سلاح أو مهرّب معروف.

ويُفقد البنزين وتقف الطوابير أيّام بكاملها على الكازيات، ويرى الناس صهاريج البنزين تأتي وتفرّغ حمولتها ويبقى البنزين مفقوداً. ويخبرنا بعض من موظفي الدولة أن مخصصات السويداء تباع في محافظة درعا بأسعار مضاعفة عبر تجّار آخرين موكلين بمص دم الأهالي هناك.

تُفتح المقاهي والمطاعم ومحلات السهر، تزداد أعداد مرتاديها وتزداد أعداد الفقراء طرداً مع اشتداد النهب والسرقة، الحقيقة واضحة، لابد من فقراء جدد لينعم الآخرون بالرخاء.

وفي السويداء يكّد العامل يومه في أقسى الأعمال ليشتري قوته، علبة جبن واحدة

وفق «تسعيرة نظامية» يحميها القانون، ولا مبالغة هنا، فالتسعيرة التي أقرتها غرفة التجارة أثارت استهجان أغلبية التجّار الصغار، أعلن أحدهم أنه لن يسرق الناس «علانية وباسم القانون».

فليسمع السيد المحافظ وجميع المسؤولين الموكلين بحماية لقمة الشعب، وليسمع كل من تجاهل عشرات المقالات في جريدة قاسيون وفي غيرها والتي نقلت مآسي الوضع المعاشي والخدمي والعمّالي، ولم يكن هناك من استجابة، ليسمعوا صوت الفقراء الذي جسدته قصيدة شعبية يرددها أهالي السويداء ويعلو صوتهم كل يوم:

«..يلّي رخّص سعر الدم — مثل اللّي غلّى الأسعار
هذي مجموعة منهزمة — ولدت من رحم الأزمة
دوس رقابهم بالجزمة — ولا تقبل منهم أعذار
يا تجّار الأزمات — حاجة تعبّوا بالخزنات
صحّوا الضمير اللي مات — هذي نصيحة بإنذار...»

من الذاكرة

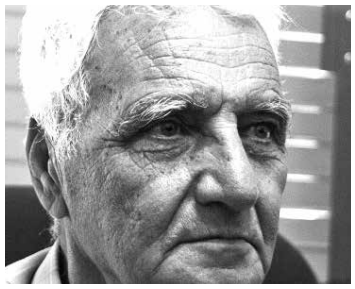

■ محمد علي طه

ضريبة الالتزام

مع إطلالة الذكرى التاسعة والثمانين لولادة الحزب الشيوعي السوري في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام 1924 تنتعش في ذاكرة كل شيوعي سوري صورة وأصداء أحداث شتى من فيض أحداث مسيرة حزبنا وما اجترحه الرفاق البواسل من عطاءات بالغالي والنفيس على ساحة الوطن منذ تأسيس الحزب وحتى يومنا الراهن، لنستعيد الحديث عن رفاق أفذاذ مهروا سجل الحزب بجريء تضحياتهم وثمين جهودهم وكفاحهم.

وعندما نتحدث عنهم فهذا تحصيل حاصل، لكننا عندما نستمد من موافقهم وتجاربهم ونضالهم العزيمة والحافز لأن نجسد ما يجب أن نؤديه من عمل ودور، فهذا ما يشرفنا، ويجعل لحياتنا معنى «سداه ولحمته خير شعبنا ووطننا» فالمناضلون ليسوا أرقاماً في تعداد أو إحصاء، وإنما هم خلايا حية ناشطة في نسيج جحافل الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، ومن هؤلاء المناضلين ابن الساحل السوري الشيوعي القديم الأستاذ لبيب عرنوق الذي رحل بصمت وسكينة، لكنه حرك في وجداننا وفي قلوب الذين عرفوه شعور الحزن ودفقة الوفاء «الذي ندر في هذه الأيام».

انتسب الرفيق لبيب وهو ابن عائلة غنية إلى صفوف حزب الخبز والسلم والحرية أيام الحكم الديكتاتوري العسكري في أوائل خمسينيات القرن العشرين، وكان الدافع لانتسابه قناعته الفكرية بحق كل إنسان في أن يعيش حراً كريماً عزيزاً، وقد أثبت جدارته في أصعب الأوقات، ودفع ضريبة التزامه وانحيازه إلى الفقراء والمستضعفين، وتعرض للاعتقال والتعذيب وأمضى ثلاث سنوات في سجن المزة العسكري في عهد الوحدة وحتى عهد الانفصال، كان خلالها مثال الإنسان النقي الخلوق المحترم، والمناضل الجسور، وبعد السجن درس الاقتصاد، وأدى مهام العمل التنظيمي وحضر عدة مؤتمرات وتولى مهمة سكرتير اللجنة المنطقية في طرطوس، ومع بدء الأزمة وظهور الانقسامات، آثر الابتعاد عن الصراعات والمماحكات، لكنه بقي وحتى الرمق الأخير وفياً للمبدأ والفكر العلمي الثوري، على الرغم مما ناله من إهمال وتجاهل. فإليه ومن القلب تحية احترام ووفاء فهو واحد ممن صدق فيهم قول الشاعر:

«لم يمت فينا الصمود... وانطلقنا من جديد..
نزرع الأفراح في كل العيون... نطلع الفجر السعيد..
جئة من ياسمين... من رفاق طيبين..
يعرفون الحب والسجن الرهيب.. يملكون اللطف والعزم الحديد»

الرفيق جمال الدين عبدو:

الحكومة الحالية بسياساتها الإجرائية تسير في ركب الحكومة السابقة

ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، عدة مداخلات في جلسات مجلس الشعب المنعقدة مؤخراً بتاريخ «20- 22- 24- 2013/10/25» وبحضور الحكومة. فيما يلي مقتطفات منها:

الحكومة تسير بسياسات ليبرالية تحت ستار الأزمة وتحاول أن تمرر هذه السياسات اللاشعبية التي فشلت سابقاً في تمريرها في زمن السلم

إلى متى ستكون الإجراءات ارتجالية وغير مفهومة؟

جلسة 2013/10/20، بحضور كل من وزير النقل ووزير الإدارة المحلية:

السيد الرئيس..

أولاً فيما يخص عقد محطة الحاويات في اللاذقية وطرطوس، لا يهمني مع أية شركة تم التعاقد سواء كانت شركة فرنسية أو لبنانية أو سورية، ما يهمني هنا إن هذا العقد جائر، والدفاع عنه باتهام المعارضين له «بالإيديولوجية» غير مقبول وفي غير محله. هذا العقد تركة لسياسات الحكومة السابقة، هذه السياسات التي أثبتت فشلها وندفع ثمنها غالباً من خلال الأزمة، أما رد الحكومة على أنها قامت بتسوية، فهو يدل على أن الحكومة الحالية هي حكومة «تسيير أعمال» وهي تسير في ركاب الحكومة السابقة وتحاول تصحيح ما لا يصحح. والحل الصحيح الوحيد هو إلغاء العقد، أما التسمك به بعد إجراء عمليات تجميلية سطحية فهو دليل على أن هناك قوى فساد متنفذة مستفيدة لن تتخلى عن هذا العقد بعكس مصلحة البلد والشعب والعمال.

السيد الرئيس..

يعاني ريف حلب من وضع معيشي وخدمي وأمني بالغ الصعوبة. هناك ظروف موضوعية من قطع للطرقات من المسلحين والغلاء الفاحش وعدم وصول المواد الغذائية والإغاثية.

أما أن تنضم جهات رسمية وتعمم قرارات جائرة فهي بذلك تزيد الطين بلة.

مثلاً قرار محافظ حلب بمنع البلديات من صرف أي مبلغ، فقط رواتب العاملين! كيف ستعمل البلديات لنقل النفايات وهي لا تستطيع صرف ثمن الوقود لآلياته، هل تراكم الأوساخ والنفايات في هذا الريف عقوبة لأهلنا وشعبنا ومحاولة لاستعدائهم وتركهم لمصيرهم وتنصل للدولة من مسؤولياتها، وهو حق وواجب ولا مبرر لهذا الإجراء لا وطنياً ولا إنسانياً ولا حقوقياً ولا أمنياً! وهو إجراء غير منطقي يدفع الشعب ثمنه روائح ومخلفات وذباب وجرذان وأمراض وأوبئة فإلى متى ستكون إجراءاتنا ارتجالية وغير مفهومة؟!!

سياسة الحكومة الحالية ماضية لتحرير الأسعار بالتدريج!

جلسة 2013/10/22، بحضور وزير الكهرباء:

السيد الرئيس..

مع تقديري لكل الجهود الاستثنائية المبذولة من العاملين في وزارة الكهرباء وخاصة الميدانيين منهم، ومع ذلك لابد من لحظ أن مناطق كاملة تنقطع الكهرباء عنها لأشهر عديدة وفي حال وصول الكهرباء فلساعة أو أكثر قليلاً يومياً، ونحن نناقش الدعم الحكومي للكهرباء، من حق المواطن في هذه المناطق أن يسأل عن حصته من هذا الدعم!

يبدو أن سياسة الحكومة الحالية ماضية لتحرير الأسعار بالتدريج من كهرباء وخلافه وهذا ينعكس سلباً على المواطنين ذوي الدخل المحدود. وحجة الحكومة لرفع الأسعار هي إنخفاض قيمة الليرة السورية، فما ذنب المواطن لكي يتحمل إنخفاض قيمة الليرة السورية؟ يبدو أن الحكومة تسير بسياسات ليبرالية وتحت ستار الأزمة وفي زمن الحرب تحاول أن تمرر هذه السياسات اللاشعبية التي فشلت سابقاً في تمريرها في زمن السلم، هذه السياسة لا تخدم التوجه الضروري للحكومة نحو الجماهير الشعبية الكادحة وذوي الدخل المحدود، للأسف نحن نكيل المديح لبعضنا البعض فقط.

السيد الرئيس..

الفاقد الكهربائي في سورية من أعلى المستويات العالمية ووزارة الكهرباء تتحمل المسؤولية المباشرة عن ذلك، وهذه قضية مزمنة وليست متعلقة بالأزمة الحالية. حتى لا نعلق كل شيء على الأزمة. يبدو أن تقييمنا لنتائج عمل وزارة الكهرباء حتى يكون موضوعياً يجب أن ينبع من مدى نجاح الوزارة في خفض الفاقد الكهربائي وإلا فالوزارة مشتركة في عملية هدر كبيرة بحاجة إلى مساءلة ومحاسبة على كل المستويات، والأزمة زادت من مستوى الفاقد ومن الفساد المستشري في وزارة الكهرباء، من خلال استغلال الفرصة لشراء المستلزمات في المناطق الساخنة من التجار مباشرة ورفع طلبات شراء عديدة من كل ما يلزم وما لا يلزم وبالأسعار التي لا تناقش، عطفاً على ظروف الأزمة وتجار الأزمة من داخل جهاز الدولة ومن خارجه.

قرارات وزارية لا تأخذ ظروف الأزمة بعين الاعتبار

جلسة 2013/10/24 ، بحضور وزير المالية:

السيد الرئيس..

سؤال إلى السيد وزير المالية: حول قراره بضرورة دوام الموظفين في الدوائر المالية في ريف محافظة حلب في مركز المحافظة بخلاف باقي الوزارات جميعها؟ كيف سيستطيع موظف من عفرين المحاصرة الوصول إلى حلب من خلال طرق مسيّطر عليها من المسلحين؟ هذا عدا عن الزمن اللازم للوصول وهو أكثر من 4 ساعات يومياً أي ساعتين ذهاب وساعتين إياب، بالإضافة إلى أن أكثر من راتبين لا يكفي لأجرة الطريق للموظفين في حال داوموا في مركز المحافظة! لماذا لا نجد حلاً معقولاً لهؤلاء الموظفين؟

رسوم تراخيص البناء تشكل عبئاً كبيراً على المواطن!

جلسة 2013/10/25، بحضور وزير الإسكان والتنمية العمرانية:

سؤالي هو حول رسوم التراخيص الباهظة ولحظ ذلك في المناطق الريفية حيث يمكن أن يشكل تكاليف الترخيص عبئاً على المواطن البسيط في الريف الذي يريد بناء غرفة واحدة أو ربما أقل.

ما الإجراء الذي تم في هذا المجال؟ رغم أن مجلسنا الكريم ناقش هذا الموضوع أكثر من مرة.

المنطقة الشمالية الشرقية في الظلام وخارج التغطية..!؟

على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها العمال الميدانيون في وزارة الكهرباء من أجل إعادة التيار الكهربائي للمواطنين، والذين قدموا العديد من الشهداء في مناطق التوتر، إلاّ أن جهودهم تذهب هباءً في ظل ضرب البنى التحتية والتراكمات نتيجة السياسات السابقة والفساد والهدر والفاقد الكهربائي وغياب المحاسبة واستمرار ذلك واتساعه أكثر في الظروف الحالية التي تتطلب مواقف حاسمة..

■ زهير مشعان

وتعتبر محطات توليد الطاقة الكهربائية وخطوط نقلها الهدف الأول سواء بالتخريب المتعمد أو بالقطع المتعمد وخاصةً بالمنطقتين الشمالية والشرقية وهذا ينعكس على مختلف النواحي الاقتصادية والخدمية وتحديداً على الفقراء من المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوّة، وعلى سبيل المثال «مدينة دير الزور وريفها» منذ أكثر من عشرة أيام تعيش في الظلام ليس في مناطق الاشتباكات فقط بل حتى في الأحياء الآمنة التي تحت سيطرة الدولة والريف الذي هو خارج السيطرة ولا توجد فيه اشتباكات، وهذا العقاب المزدوج للمواطنين الذي يقوم به المسلحون والمسؤولون عن استمرار الحل العسكري لهم بحجة أنهم إمّا موالون للنظام أو حاضنة شعبية للمسلحين.

تفشي الأمراض وانعدام الأدوية

وقس على ذلك في الرقة والحسكة ومناطق من حلب وريفها حيث البعض منها منذ أشهر لم تر النور مما دفعهم للرضوخ للرأسمال الخاص الذي حل بديلاً في الاستثمار بتوفير مولدات وشبكات خاصة للطاقة الكهربائية بأسعار مضاعفة، وكل ذلك لا يرهق المواطن الفقير مادياً فقط بل يعرض حياته للخطر والفناء إمّا بالقتل والخطف، وإمّا انعكسات ذلك على مضخات مياه الشرب والري الزراعي، وعلى الخدمات الصحية والأجهزة الطبية العامة والخاصة، وما نتج عن ذلك من انهيار المعالجة وتفشي الأمراض الوبائية وارتفاع نسب الوفيات بأرقام مخيفة وخاصة بين الأطفال والنساء ذوي البنية الضعيفة نتيجة نقص المواد الغذائية والأدوية والذي يهدد البنية الديمغرافية للمجتمع، وفناء جيل إذا لم نقل أجيال.

الاتصالات تستثمر الأزمة!

علماً أن قطاع الاتصالات السلكي الحكومي يحقق أرباحاً كبيرة لكنها لم تنعكس على تخفيض الأسعار، بل جرى رفعها على حساب المواطنين لتعويض خسائر الأزمة وفتح مجالاً لمزيد من النهب والفساد طال تدمير وسرقة الشبكات والمقاسم والمستودعات من الطرفين، وغالباً ما يتم قطعها في الاشتباكات من الطرفين إمّا لعدم استخدامها وإمّا بسبب أعمال العنف المتبادلة، وأيضاً على سبيل المثال فدير الزور والمنطقة الشرقية عموماً الرقة والحسكة إضافة للعديد من المناطق في حلب انقطعت فيها الاتصالات بعد أول يوم في عيد الأضحى وبات المواطنون لا يعرفون مصير أهلهم وأقاربهم فيها، ناهيك أيضاً عن انعكاسات ذلك في التواصل بين دوائر الحكومة محلياً ومركزياً مما عطل أبسط مصالح المواطنين.

الحرمان من خدمة اتصالات الخليوي

أمّا شبكات الخليوي الخاصة، فعدا عن أنها قامت برفع أسعار الدقيقة الواحدة من ست ليرات إلى سبع ونصف، يجري حرمان المناطق الشرقية والشمالية منها ومن الخدمات الأخرى المرافقة لها كالشبكة العنكبوتية..

إن وصول الخدمات إلى هذا الحضيض يؤكد مرة أخرى ضرورة الإسراع بالحل السياسي، باعتباره فاتحة حل كل الأزمات الفرعية التي نتجت عنها، فاستمرار هذا الوضع يضعف هيبة الدولة أكثر فأكثر، ويعمق الهوة بينها وبين المواطن، ويزيد من الاحتقان الاجتماعي والتوتر، الأمر الذي تستفيد منه القوى التكفيرية والظلامية في هذه المناطق، في تسويق مشروعها التفتيتي..

وصول الخدمات إلى هذا المستوى من الحضيض يؤكد ضرورة الإسراع بالحل السياسي باعتباره فاتحة حل لكل الأزمات الفرعية

الموت المتجوّل.. في سورية!

■ قاسيون

تفيد المعلومات الواردة في العديد من مناطق البلاد بقيام الجماعات التكفيرية بمسمياتها المختلفة، وخصوصاً ما يسمى دولة العراق والشام الإسلامية «داعش» بممارسات وأعمال وحشية ذات طابع بربري، فما جرى ويجري في بعض أحياء حلب، وريف الساحل السوري وريف دير الزور والرقة، وبعض مناطق محافظة الحسكة من جلد للأجساد وقطع للرؤوس، ونحر، لمن يشهر الخلاف معها، ناهيك عن القتل بسبب الإنتماء الطائفي أو الديني، إنما تنم عن عقلية مريضة تعيش خارج دائرة القيم الإنسانية العامة والرسالات السماوية، والأخطر من ذلك أنها تشيع ثقافة غريبة في المجتمع السوري المتعدد عرقياً وطائفياً، وترسخ عقلية الانتقام والثأر وتجاهر بها.

إن ممارسات هذه الجماعات تفرض على كل السوريين بغض النظر عن اصطفافاتهم الحالية ومواقفهم في الأزمة، اتخاذ موقف واضح وحاسم ضدها، فعدا عن سلوكها الإجرامي، ليس لها أي مشروع سياسي سوري، وأغلب قياداتها غير سورية، إنما هي أداة للتفتيت وإشاعة الفوضى و ضرب بنية نسيج المجتمع السوري وتخريبه، وبالتالي هي ضد كل من يعمل لمصلحة بقاء سورية موحدة.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

إقرار الموازنة

تعتبر الموازنة جزءاً من الخطة المالية الوطنية حيث تتحكم هذه الخطة في وضع وتنفيذ الموازنة العامة باعتبارها واحدة من الأدوات المالية المستخدمة لأغراض اجتماعية واقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي وتأمين الخدمات وضبط الفوارق داخل المجتمع.

تحظى الموازنة بأهمية خاصة باعتبارها مرآة تعكس السياسة المالية للدولة وكما نعلم من الواقع فإن أغلب الآليات المالية للدولة محكومة بشكل مباشر أو غير مباشر بالموازنة، كما أن المبادئ والنظريات الفقهية المالية التقليدية والليبرالية التي تحكمت لفترات طويلة ولا تزال في صياغة موازنة الدولة وإعدادها وتطبيقاتها تتطلب اليوم إعادة النظر في فلسفتها بما ينسجم ويتلاءم مع المعطيات الجديدة والتحولات المتسارعة التي يمر فيها بلدنا والعقوبات الاقتصادية المفروضة علينا من الخارج والداخل «الفساد» وخضوع عملية الموازنة العامة في الدولة لمنهجية تقليدية أصبح غير قادر على تأهيل هذه الموازنة للاستجابة لمتطلبات الواقع الحالي للدولة كما أن هذه المنهجية أدت إلى ضعف مردودية الخطة المالية للموازنة بسبب اعتماد والتزام مساطر جامدة وقواعد متقادمة ينطبق عليها المثل الشعبي «أكل الدهر عليها وشرب» غالباً ما تقود إلى التصرف في الموارد المتاحة بسخاء دون الاهتمام بتنمية الموارد وترشيد أوجه التصرف فيها. كما أن العلاقة التي تربط مجلس الشعب والحكومة في مجال إقرار الموازنة العامة تتميز بهيمنة واضحة للحكومة في ظل رقابة مالية سمتها البارزة الضعف.

ويجب في إقرار الموازنة اعتماد منطق الموازنة المبني على النتائج إذ يقوم هذا المنطق على تحديد الأهداف انطلاقاً من الحاجات لتحقيق نتائج لما فيه الفائدة لجميع المواطنين.

ونعلم جميعنا أن نسبة صرف الموازنة في بعض القطاعات لا تتعدى 05% أي أننا نجد أنفسنا أمام مفارقة وهي أن الأموال العامة لا تستعمل بالكامل من الناحية الكمية في عدة قطاعات وحاجات المواطنين في القطاعات نفسها غير ملباة وأيضاً في الكثير من الحالات كانت الموازنة تصرف في غير محلها وبشكل عشوائي وخاصة في الشهور الأخيرة من السنة من أجل تبرير صرف الاعتمادات أي أن الأموال العامة لا تستعمل بالكامل من الناحية الكيفية.

وعلى ذلك فإن تطبيق واعتماد الموازنة العامة لمبدأ منطق النتائج يستدعي احترام الشرعية بمعنى تأسيس الموازنة العامة للدولة على ضوابط قانونية محددة وهذا يستدعي مراجعة الأنظمة القانونية المؤطرة لاعتماد الموازنة العامة والحياة المالية للدولة وفتح الأفق أمام مجلس الشعب بصلاحيات واسعة لحفظ المال العام وحمايته.

الفساد في سورية.. بعض مما اقترف ولا يزال

■ محرر الشؤون الاقتصادية

منذ عقود وخصوصاً، ومع إدخال الشركات الأجنبية للاستثمار في النفط السوري بنسبة النصف تقريباً 49% في منتصف السبعينيات، وتدفقات الريع السياسي من الخليج النفطي بمعدل مليار ونصف دولار مساعدات من دول الخليج سنوياً، وصولاً إلى عقد الألفية الثانية واقتصاد السوق الاجتماعي ومفردات التحرير الاقتصادي بأشكالها كافة واتفاقيات التجارة الحرة العربية التركية، والسعي نحو الأوروبية، إعادة الهيكلة التي تمت في سورية وفق برنامج صندوق النقد الدولي بشكل غير معلن، السعي نحو الاستثمارات الأجنبية.. وكل «ديباجة» الليبرالية الاقتصادية التي صاغها الفريق الاقتصادي السابق في سورية تماشياً مع مصلحة الفساد الكبير الفساد السوري مع قوى الرأسمال العالمية وأذرعهم من منظمات دولية، وقوى رأسمال إقليمية، وأوروبية.. التي قدمت لهم برامج تفصيلية توسع مجال «السمسرة» وتقلص حجم الإنفاق الاجتماعي، وتسبب تدهور بقايا القطاع العام الإنتاجي المنافسة، تبرر تحرير كافة المواد التي توزعها الدولة وتقدمها للسوق.. وتؤمن الانتقال التدريجي من نهب جهاز الدولة بعد تهميشه إلى الهيمنة التامة على السوق..

السياسات الليبرالية والأزمة.. جردة حساب أولية؟

اندلعت الأزمة السورية وتبينت نتائج السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية بثمار متعددة أولها: التوتر الاجتماعي مع وصول نسبة الفقراء السوريين قبل الأزمة إلى 44%، وثانيها وليس آخرها تثبيت ركيزة من علاقات المصالح بين قوى الفساد الكبير وبين السوق الرأسمالية العالمية والحلقات التابعة له اقليمياً..

اضطرت القوى الليبرالية في الداخل السوري والمرتبطة غربياً عبر شبكة مصالح متشعبة مع التصعيد السياسي الأميركي الخليجي ضد سورية إلى «كبح عجلة الليبرالية الدائرة» ولكنهم عملوا جاهدين على الاستفادة من الأزمة من جهة، وعلى منعها من إعاقة مشروعهم الليبرالي..

كيف استفاد هؤلاء من الأزمة لاستكمال المشروع الليبرالي.. الأمثلة عديدة:

● رفعوا أسعار المحروقات والمواد المدعومة بحيث مع انخفاض التكاليف العالية بعد الازمة تصبح الأسعار الجديدة محررة وهذا يلغي الدعم نهائياً، ويفتح البوابة للخصخصة وإلغاء توزيع الدولة وهو ما ينطبق على «المازوت- البنزين- الغاز- الفيول-السكر- الرز- وأخيراً الأسمدة».

● سربوا جزء هام من احتياطي النقد الأجنبي السوري مستغلين الفوضى التي تسببها سياسات التحرير النقدي الليبرالية وعلاقة السلطات النقدية مع وسطاء السوق أي مكاتب وشركات الصرافة..بحيث رسى الاحتياطي من العملات الصعبة في خزائن أصحاب الأرباح الكبرى الذين ضاربوا على الليرة السورية، لتسمح لهم القوانين الليبرالية بإخراجه من سورية..

● حصروا عمليات تمويل المستوردات في بعض الاحيان بكبار التجار في بعض الاحيان، سامحين لهم بأرباح احتكارية خيالية..

بالمقابل فإن هؤلاء يتحملون مسؤولية عرقلة كل السياسات الضرورية للإدارة الاقتصادية للازمة السورية ويتحملون مسؤولية جزءاً هاماً من تدهور الوضع المعيشي للسوريين خلال الأزمة، والذي أوصل البلاد إلى 18 مليون مواطن تحت خط الفقر الأعلى بحسب تقرير صادر عن الاسكوا..

لا ..«للا ليبرالية»

قوى الفساد هذه لم تستطع في ظروف الأزمة أن تمنع طرح خطوات نقيضة لليبرالية الاقتصادية وتحديداً بعد توسيع طيف الحكومة والدخول في الحكومة الائتلافية مع قوى معادية لليبرالية، إلا أنهم استطاعوا مع ذلك أن يعيقوا السير نحوها معتمدين على جهاز متمرس في المماطلة والعرقلة فمثلاً:

● عرقلوا التوجه شرقاً لارتباط مصالحهم بالغرب اقتصادياً، وتوطيدهم علاقات السمسرة معه، واليوم تصرح الجمارك السورية بان الاستيراد من الخط الائتماني الإيراني لا يزال أقل بكثير من حجم التسهيلات..

● يماطلون في سياسات التسعير الإداري وترشيد الاستيراد والسلة الغذائية، ويملؤون قاعات الاجتماعات بالمقترحات والأوراق بالمقابل يدفعون أصواتاً للدفاع عن تحرير الأسواق كما في آخر حديث لمدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار الذي يؤكد أن قرارات من هذا النوع تخالف روح التجارة العربية الحرة!! أو كما في تصريحات وزيرة اقتصاد سابقة تسخف مفهوم "اقتصاد المقاومة" وتدعو لليبرالي الحر..

● دافعوا عن السياسات النقدية، ولم يوقفوا الضخ لبعض مكاتب وشركات الصرافة حتى بعد إغلاق بعضها.

هذا بعض مما ظهر لنا من متابعتنا وما خفي أعظم، حيث تستطيع أن تشير بأصابع الاتهام إلى قوى الفساد بكامل الرضى والقناعة، لانهم المسبب الموضوعي لكل إعاقة لضرورة اقتصادية وطنية تفيد المصلحة العامة، وهي كثيرة في حالة الاقتصاد السوري قبل الازمة وخلالها.. ووجودهم ووزنهم في جهاز الدولة وآثاره هو الجواب النهائي عن كل تساؤل بسيط مثل: لماذا لا يعتقلون المحتكرين؟ لماذا لا يأخذون الضرائب من الكبار؟ لماذا لم تتوقف عملية تهريب المحروقات؟ لماذا لا تتم اقالة فلان؟ لماذا رفعوا أسعار السماد/المازوت/ البنزين/ الغاز... ولماذا لاتتم مصادرة استثمارات قطرية سعودية فرنسية..إلخ؟

طوابير المواطنين.. أمام شركة تحويل الأموال، والمصرف المركزي لماذا؟!

عند جسر فكتوريا وعلى بعد عشرات الأمتار من المصرف المركزي ومحافظة دمشق ثمة تجمّع غير مرخص لعشرات المواطنين، تجمعاً يراه المارة يومياً، دون ان تسأل الجهات الوصائية عن مبرر وجوده، ومعاناة من ينتظر؟!

■ سليم الحسن

هم مواطنون ينتظرون شيئاً ما من غائب أو مسافر تذكرهم، صدفة أو عن قصد، بنزرٍ من المال يخترق جيوبهم الخاوية، لذلك لم يسترع تجمعهم اللاشرعي أمام أفرع شركة «تواصل لتحويل الأموال» إكتراث أي مسؤول، فطوابير هؤلاء وصراخهم المكتوم لايسترعيان انتباه متكرشي المكاتب مهما طال انتظارهم أو كبرت طوابيرهم..

زمن «السوء الاجتماعي»!

ينتظر هؤلاء كل صباح حوالة، ترسل من أحد ذويهم في الخارج خلال دقائق، ليصطفوا لاستلامها لساعات تطول لأيام ثم لأسابيع، عبر شركة «ويسترن يونيون» العالمية، والتي عملت في الأراضي السورية في السنوات الماضية بعلامتها الصفراء الشهيرة صاحبة الجنسية الأمريكية، والتي جلبتها سنوات عبد الله الدردري العجاف واستمرت مع حكومات الأزمة، عبر عدة وكالات أهمها شركة الديار للصرافة وشركة تواصل وشركات أخرى.

مع تفاعلات الأزمة السورية وفرض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة عقوبات على تحويل الأموال إلى سوريةعبر المصارف العامة، استفردت شركة «ويسترن يونيون» عبر وكالاتها بمعظم التحويلات القادمة من الخارج، فهي شركة قطاع خاص لم تطالها العقوبات ناهيك عن كونها شركة أمريكية الأصل لن تطالها عقوبات الغرب،ولم ترى فيها الحكومة حتى اللحظة أي اختراق سيادي من البوابة الاقتصادية، أو تبحث عن بديل لها فالحكومة محتاجة لهذه الحوالات والمصرف المركزي كذلك أيضاً!.

«قبلنا بالبين..»

مؤخراً تم حصر معظم الحوالات القادمة إلى سورية بشركة «تواصل» إحدى وكلاء «ويسترن يونيون» في سورية، ولم تعد معظم أفرع شركات التحويل المتعاملة معها تسلم الحوالات كشركة الديار وبنك البركة، وقد أدى هذا الإجراء الذي لايعرف المواطن دواعيه أو تبريراته من قبل المصرف المركزي، إلى اكتظاظ العشرات من الناس على أفرع الشركة الخمسة، وخاصة تلك المتواجدة في مشروع دمر وجسر فكتوريا وجرمانا في دمشق مثالاً..

يقول أحد المواطنين لمراسل قاسيون الذي زار المكان عدة مرات:«إلي ناطر من الخمسة الصبح وصرلي أسبوعين على هالحالة وكل مرة بيتحجّجوا شكل«!

تطول مدة الانتظار، فالرحلة تبدأ مع سعي المواطن صاحب الحوالة لتسجيل الدور الذي ينظمه المواطنون بأنفسهم، ليفوز صاحب الحظ بالأدوار الأولى، ويصل الدور يومياً إلى حوالي 250 شخص، لاتقوم الشركة بتسليم الحوالات سوى إلى 50 – 100 شخص منهم.

تتذرع الشركة بذرائع شتى، ويجيب أحد موظفيها المواطنين السائلين عن سر انتظارهم العبثي:«مافي شبكة..الشبكة واقفة«، يتمتم المواطنون رادين:«إلهن شهر على هالحجة..كل شبكات الإنترنت جاية بالبلد إلا شبكتهن؟!«. وعند سؤالنا لأحد الموظفين عن أزمة الشبكة قال:«أن الشبكة تفتح وتغلق من فرع الشركة في لبنان«.

روحوا اشتكوا؟!

لا يصدق المواطنين هذه الحجة، فهم غير مقتنعين بالإجابات التي يقدمها موظفون، لاحول لهم ولا قوة، تارة يحاولون مسايرة الناس وأخرى يدافعون عن محتكري رزقهم دفاعاً أعمى ليقولوا:« لاتخافوا على حوالاتكم هي بإيد شركة الويسترن يونيون أشهر شركة للتحويل في العالم«و«إذا ماعجبكن اشتكو لأديب«! أي أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي.

يتذرع الموظفون أحياناً بحجج أكثر منطقية فنهار السبت تكون الإجابة:« مافي مصاري، المصرف المركزي مسكر والمصاري عندو« يجيب المواطن بحنق: «وانتو ليش فاتحين« ويرد الموظف بغيظ:«مشان نعل قلبنا مع الزباين«!

ناس ... وناس!!

يستمر تسجيل الدور منذ الساعة الـ5 صباحاً وحتى الـ8صباحاً تقريباً، وفي أحسن الأحوال يحالف الحظ نصف المسجلين فقط ، ليعود من تبقى منهم في اليوم التالي ويعيدو تسجيل أسمائهم في دور جديد، دون آخذ بعين الاعتبار لمن اصطف نهاراً كاملاً أو أسبوعاً من قبل. تفتح الشركة أبوابها متثاقلة في التاسعة صباحاً وتغلق أبوابها في الـ5 مساءً وفي حالات استثنائية تستمر لـ 7 مساءً.

كما رصد المواطنون ومراسل قاسيون وجود حالات «واسطات» تستثنى من الدور وهي تلك الحالات التي يستقوي فيها مواطن «براسو ريشة» بصاحب هوية أمنية أو «من في حكمه» يبرزها سريعاً أمام الناس..

فرضيتين للتفسير: ربح «للمركزي».. أو لشركة التحويل؟!

يحاول المنتظرون على طوابير شركة التحويل "تواصل" وكيل "ويسترن يونيون العالمية" الإجابة عن سر هذا الزحام وعدم تسليم الحوالات إلا بعد أيام وأسابيع، تمتم أحد المنتظرين قائلاً:«إي عم يشغلوا المصاري«، وحقيقة الأمر أنه وبحسبة بسيطة نجد أن هذه القضية واردة، وهي قد تكون التفسير المنطقي للتأخير بتسليم الحوالات، والتذرع تارة بتوقف الشبكة وأخرى بعدم وجود الأموال الكافية، فهناك إمكانية لجعل هذه الأموال مصدر ربح للمصرف المركزي تارة أو للشركة الأمريكية الأم «ويسترن يونيون« أيضاً وذلك عبر طريقين..

تأخير الأموال.. لماذا؟

● لو افترضنا أنه يتجمع كل يوم على كل أفرع الشركة 500 شخص ينتظرون حوالاتهم، وأن نصف عدد المنتظرين سيستلمون حوالاتهم والنصف المبتقي لن يستلم نتيجة للذرائع المختلفة، أي سيُرحّل إلى اليوم التالي 250 شخص دون استلام وهذا هو الوسطي الذي ينخفض إلى 50 شخص في اليوم فقط في بعض الأحيان، ولو افترضنا أن وسطي الحوالة المستلمة الواحدة هو 50 ألف ليرة سورية فقط. هذا يعني أن الوفر المتراكم يومياً عند الشركة الأم أو المصرف المركزي هو:

250 *50000 =12,500,000 أي إثنا عشر مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية يومياً.

مع تكرار عدم التسليم لنفس عدد المواطنين يومياً، وهو أمر واقع ومستمر وفعلي، فإن التراكم على مدار الشهر يصبح: 30*12,500,000=375 مليون ليرة سورية شهرياً أي ما يعادل 2,2 مليون دولار بناء على سعر الدولار «170 ل.س».

أما على مدار السنة فيصبح الرقم 12* 375= 4,500 أربع مليارات وخمسمئة مليون ليرة سورية سنوياً أي ما يعادل 26,470 مليون دولار تقريباً.

إن هذه المبالغ تتراكم بشكل هائل لتشكل سيولة بالعملة الصعبة قابلة للتصرف من قبل المصرف المركزي دون حسيب، وهي قابلة للضخ في السوق بشكل يومي دون رقابة وبكميات كبيرة نسبياً، وهو ما قد يفسر بعض عمليات ضخ الأموال عبر قنوات «التدخل السلبي« التي أسهمت في المضاربة على الدولار وتؤدي دائماً إلى رفع سعره مما يهدد الليرة السورية بشكل مستمر.

بالطبع قد يتبرأ المركزي من هذه العملية مدعياً أنه يقوم بتسليم الأموال فوراً ولا علاقة له بتأخر الشركة، وهذا يعني أن شركة «ويسترن يونيون« هي التي تكسب ما لا يقل 26 مليون دولار على حساب جيوب السوريين، وبعلم المركزي ودون أخذ أي إجراء ضدها، مما يضع العملية في دائرة التساؤل.

فرق التحويل من حصة المركزي..

● العملية الثانية التي كسب منها المركزي حقيقة هي ليست عملية التأخير في تسليم الحوالات، بل هي عملية التحويل نفسها، فالمركزي لا يسلم الحوالة التي تأتي بالعملة الصعبة إلا بالعملة المحلية المحسوبة وفق السعر التدخلي،أي أن الدولار =137 ليرة وفقاً لنشرة الخميس 2013/10/24 وليس 170 ل.س وفقاً لسعر السوق لذات اليوم، ما يعني أن المركزي يكسب فرق التحويل بين السعرين لمصلحته.

فعلى سبيل المثال وفي حال تم تحويل 1000 دولار للأراضي السورية يتم تسليمها للمواطن بمبلغ 137 ألف ليرة سورية فقط، بينما يجب أن يكون المبلغ المستلم مبنياً على سعر الدولار في السوق أي 170 ألف ليرة سورية، أي أن هذه العملية تخسر المواطن 33 ألف ليرة سورية كفرق للتحويل، أي ما نسبته 20% تقريباً من قيمة الحوالة، وهو مبلغ كبير نسبياً. وفيما لو أردنا احتساب الربح من هذا الإجراء فقط بناء على المعطيات السابقة سنجد أن وسطي مبلغ الحوالة المقدر والمفترض تسليمه للمواطن هو 60 ألف ليرة سورية وليس 50 ألف ليرة... وببساطة يمكن لمن يريد الآن أن يقرأ ويعيد الحساب فقط ليكشتف كميات الربح الهائلة.

عوداً على بدء نقول أن ذلك التجمع المنهوب المكبوت في قارعة الطرقات، المنتظر لعون ما يخفف الآلام، بات يحتاج حلاً أمنياً، للضرب بيد من حديد على كل من جعله يتجمع دون أي رقيب.

شركات التحويل.. «خبي وبيع»

تحويل الأموال عن طريق شركات التحويل يسجل اختراقاً جديداً، يثبت أن الاعتماد على شركات ومؤسسات التحويل والصرافة في التعامل بالقطع الأجنبي في هذه الأوقات ينطوي على إشكالات واسعة قد تصل إلى حد مراكمة الحوالات وتسريبها للسوق السوداء، وهذا ما يفسر طوابير المنتظرين أمام فروع الشركة وكيلة "ويسترن يونيون" الأمريكية، والتي تقوم بهذا العمل أمام بصر البنك المركزي، وبوضع الفرضية المنطقية التالية سنحاول أن نقدر كم السيولة المتراكمة في فروع الشركة بمحافظة دمشق فقط..

• بفرض 250 حوالة متراكمة يومياً بوسطي 50 ألف ل.س للحوالة.
الوفر المتراكم يومياً عند الشركة الأم أو المصرف المركزي في دمشق فقط هو:

بسعر صرف 170 ل.س/$

في اليوم	في الشهر	في السنة
250 *50000 = 12,500,000 ل.س	375 مليون ل.س	4,5 مليار ل.س
	«2,2 مليون $»	«26 مليون $»

«تاجر الحمرا.. متل نجار سقبا..»

ضريبة الدخل المقطوع «مساواة» غير عادلة..

■ أروى المصفي

المفارقات واسعة في الاقتصاد السوري، ولكن سياسة الضرائب واحدة من أكبرها، فعدا عن الإعفاءات المتتالية التي تطال جميع المتأخرين عن سداد الضريبة بلا تمييز بينهم، فإن "الشمولية" والتعميم تشمل مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية والمنشآت السياحية والبيوع العقاري والخ .. من أصحاب الربح مع مكلفي ضريبة الدخل المقطوع وأصحاب الرواتب والأجور وكأنهم سواسية.. وضمن الضرائب ذاتها ضريبة الدخل المقطوع تحتوي على مفارقة كبرى.. فالعشوائية التي يتم بها تحديد المطرح الضريبي لا يوجد أي مبرر لاستخدامها، فهي ضريبية تقديرية في الوقت الذي أصبحت إمكانيات التدوين الالكتروني الدقيق عملية متاحة للجميع، هذه العملية تشمل فئات واسعة مما يصنف بأصحاب المهن التجارية وغير التجارية، لتكون ضريبة الحرفيين وأصحاب الورش كضريبة التجار، وكذلك الأمر المحامين والأطباء وغيرهم.. والأكثر تضرراً من هذه المساواة غير العادلة هم الحرفيون..

إعفاءات الحرفيين.. «غير شرعية» والتخفيض ممكن للحرف التقليدية والتراثية

التقت قاسيون رئيس اتحاد حرفيي دمشق مروان دباس حول موضوع ضريبة الدخل المقطوع، وكتاب اتحاد الحرفيين إلى وزارة المالية وأوضاع الحرفيين..

آلية فرض وجباية ضريبة الدخل المقطوع يشوبها الكثير من المشاكل، وحول رأي الاتحاد بيّن دباس أن " الآلية المتبعة من مديريات المالية منذ عام 2005 آلية قاصرة ولا تحقق العدالة الضريبية، حيث تكلف مديرية المالية موظفا واحدا من قبلها يقوم بتكليف كل الفعاليات من منطقة جغرافية كبيرة وحده، ويكون في هذه المنطقة الخياط والحداد والنجار وبائع أجهزة الهواتف النقالة والمصور ومحلات بقالة وغيرها من الفعاليات، وهنا نسال عن مدى خبرة هذا الموظف ليقوم بالتكليف الضريبي لكل هذه الفعاليات؟؟".

وتابع دباس إنه "نتيجةً لعدم تمثيل الجمعيات الحرفية في لجان التصنيف الضريبي، نجد هناك تفاوتا كبيراً في ضريبة الدخل المقطوع بين محلين بجوار بعضهما، فتكون ضريبة المحل الأكبر والأكثر فعالية منخفضة، والمحل الثاني ضريبته ضعف جاره رغم كون فعاليته الاقتصادية أدنى بكثير".

تمثيل الحرفيين في اللجان.. مع الرفض

وعن الحل من وجهة نظر الاتحاد، قال رئيس الاتحاد بدمشق " لتحقيق العدالة الضريبية بحق الحرفيين والخزينة العامة للدولة، طلب اتحاد الحرفيين خطياً لأكثر من مرة من وزارة المالية ضرورة تعديل القانون الضريبي رقم 51 لعام 2006، وإضافة مادة أو فقرة تؤكد ضرورة تمثيل الجمعيات الحرفية في كل محافظة من المحافظات في لجان التصنيف الضريبي العام لضريبة الدخل المقطوع، كون مندوب المهنة يملك خبرة عملية فيما يخص الحرفة، ويمكنه تحديد الفعالية الاقتصادية لكل منشأة بشكل دقيق، علماً بأن الجمعيات الحرفية كانت ممثلة في لجان التصنيف الضريبي منذ عام 1970 لغاية 2005/12/31، إلا أن القانون رقم 51 لعام 2006 حرم الجمعيات الحرفية هذا التمثيل"، لافتاً إلى أن "اتحاد الحرفيين بدمشق طالب كذلك بجعل التصنيف الضريبي العام كل خمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات كما كان سابقاً قبل صدور القانون 51، لأن الفعالية الاقتصادية لأية منشأة لا يطرأ عليها توسع أو تزداد فعاليتها بشكل كبير خلال مدة أقل من خمس سنوات".

الظروف الحالية.. بلا استثناءات

وحول مقترح الاتحاد بتخفيض الضرائب والرسوم على الحرفيين، أفاد مروان دباس إن " هذا المطلب مؤقت، بحيث يأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وتوقف وتضرر العديد من المنشآت الحرفية وانخفاض فعالية بعضها ".

وتضمن الكتاب الموجه من اتحاد الحرفيين إلى هيئة الضرائب والرسوم بداية العام الحالي 2013 أن "الظروف الصعبة التي يمر بها القطر وما نجم عنها حالة من الركود الاقتصادي طالت جميع القطاعات أو معظمها وأصابت الحرفيين أيضاً حتى إنها طالت حياتهم المعيشية نتيجة انخفاض مستوى أدائهم الحرفي وبالتالي ضعف إنتاجيتهم، ما دفع بالاتحاد إلى تضمين مطالبة في كتابه بإمكانية النظر بتخفيض ضريبة الدخل عن الحرفيين استثناءً من القوانين الخاصة بهذا الشأن والناظمة لتحديد الضرائب والرسوم لفترة معينة فقط"

بينما ردت هيئة الضرائب والرسوم رافضة طلب اتحاد الحرفيين بموجب القوانين والأنظمة المطبقة بهذا الشأن، وأوضحت في ردها أن "المرسوم التشريعي /51/ لعام 2006 أعطى الحق بالاعتراض للمكلفين على قرار التصنيف البدائي أمام اللجان الاستئنافية المتخصصة في حال شعورهم بارتفاع مبلغ الضريبة المطبقة عليهم وأتاح للمكلف الطلب بإعادة التصنيف للدوائر المالية في حال انطباق شروط إعادة التصنيف عليه والمتمثلة بمضي عام على سريان التكليف وأن يكون التكليف قطعياً وحدوث تبدل في رقم العمل لا يتعدى 25% نقصاناً أو زيادة، وسوف تتم دراسة أوضاع مكلفي ضريبة الدخل المقطوع في اجتماع مجلس إدارة هيئة الضرائب والرسوم".

وبذلك أكدت الهيئة أنه "يتعذر طلب اتحاد الحرفيين بتخفيض ضريبة الدخل عن الحرفيين، ومن ثم فإن طلب الحرفيين يستلزم وجود صك تشريعي يبيح إمكانية التخفيض، وهذا الصك غير موجود حالياً.

مراسلات لها تاريخ

وكان وزير المالية إسماعيل إسماعيل رفض في شهر تشرين الأول الحالي إعفاء الحرف التقليدية التراثية من الرسوم والضرائب المفروضة عليها بناءً على طلب الاتحاد العام للحرفيين، وقال: إن التشريعات والنصوص القانونية الناظمة للضرائب والرسوم لا تتضمن ما يسمح بالإعفاء، موضحاً إن "أصحاب الحرف يستفيدون من إعفاءات تقدر بحوالي 50 ألف ليرة من الأرباح الصافية بموجب القانون 24 لعام 2004،

وأضاف وزير المالية إن "الرسوم التي تستوفيها الخزينة العامة للدولة من أصحاب المهن والحرف التقليدية لا تشكل عبئاً عليهم وهي رسوم رمزية ليس لها أي تأثيرات سلبية في استمرارية تلك الحرف أو توقفها".

الإعفاء مرفوض والتخفيض قابل للدراسة!!

وأخيراً فتح وزير المالية الباب أما المهن التراثية التقليدية مبدياً تساهله معها، وطلب في كتابه لوزير الصناعة أن يتم الطلب من الاتحاد العام للحرفيين بتحديد قائمة محددة بالمهن والحرف التراثية التقليدية لتتم دراسة تخفيض الرسوم المفروضة عليها وليس إعفاءها.

كيف يرى الحرفيون.. السياسات الاقتصادية؟

المهن والورش الحرفية الصغيرة، لم تكن من اكبر المتضررين في الأزمة فقط، وإنما كانت من أكبر المتضررين قبلها أيضاً، حيث أن الدور الذي كان يغطيه جهاز الدولة بتأمينه لأغلب مستلزمات الإنتاج بسعر مدعوم قد أصبح في "خبر كان" منذ ان ادخل تجار القطاع الخاص ليشكلو البديل، وتبدا عملية التسعير المتقلبة، لذلك يرى رئيس اتحاد حرفيي دمشق مروان دباس بأن المطالب الرئيسية للحرفيين فيما يخص السياسات الاقتصادية والعلاقة مع جهاز الدولة، تتضح في المطالب التي قدمها الحرفيون لرئاسة مجلس الوزراء..

العودة لضمان المستلزمات..

اتحاد الحرفيين بدمشق طالب رئاسة مجلس الوزراء خطياً بأن تتبع السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في ثمانينيات القرن الماضي، من خلال قيام مؤسسات الدولة ولاسيما مؤسسة العمران والمؤسسة العامة الاستهلاكية باستيراد المواد الأولية الصناعية، مثل الأخشاب بكل أنواعها والحديد الصناعي وحديد البناء والأسمنت الأسود والأبيض، وعدم ترك استيراد هذه المواد بيد التجار الذين يستغلون الحرفيين في كل الأوقات وخاصة الأزمات، وكذلك استيراد المواد التموينية والغذائية لتباع للمستهلك عن طريق المؤسسات الاستهلاكية المنتشرة في كل أحياء المدن بالمحافظات، حيث يتوفر لدى هذه المؤسسات الكادر الكافي من العمال والموظفين للقيام ببيع هذه المواد".

رفض تحرير الأسعار..

وأردف دباس قوله "طلبنا من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضرورة إلغاء قرار تعويم أسعار بعض المنتجات الوطنية والمستوردة والذي ساهم بشكل كبير في خلق الفوضى والانفلات في الأسعار في أسواقنا المحلية، وكل تاجر بدأ يفرض السعر بشكل كيفي وبما يحقق له الربح الأكبر، واقترحنا كاتحاد إخضاع كل المنتجات الوطنية والمستوردة للتكاليف الفعلية الحقيقية من خلال لجان الخبرة المشكلة من جميع مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في كل محافظة، وهذه اللجان ما زالت موجودة وقائمة ومشكلة من أعضاء يمثلون الجهات التالية «يترأس اللجنة معاون مدير التموين المختص، رئيس الدائرة المختصة في المديرية عضواً، ممثل عن غرفة الصناعة في المحافظة عضواً، ممثل عن الجمعية الحرفية المختصة عضواً»".

ومهمة لجان الخبرة دراسة تكاليف كل سلعة ومنتج دراسة حقيقية وواقعية حسب أسعار المواد الأولية الداخلة في هذا المنتج على ضوء الأسعار الرائجة واحتساب تكاليف التصنيع بشكل دقيق وإعطاء المنتج نسب الأرباح المحددة من وزارة التجارة الداخلية لكل منتج وطني، وبالتالي يحدد سعر المبيع للمستهلك بعد احتساب جميع التكاليف وبذلك نكون قد ساهمنا مساهمة كبيرة في ضبط الأسعار ومراقبة الأسواق، ومن الممكن عندها مخالفة كل من لا يتقيد بالأسعار وحمينا المواطن المستهلك الذي تنهب جيوبه حالياً نتيجة غياب الرقابة من جهة وغياب رقابة الضمير لدى الجائرين من التجار وغيرهم" أضاف دباس.

احتمالات تحرير السعر مطروحة..

الكهرباء قد تكون التالية

بعد أن اقتربت السياسات الحكومية من تحرير أسعار المشتقات النفطية، وبعض المواد التموينية، بحسب الدراسة التي أعدتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي قبل أقل من عام تقريباً «في شهر نيسان من عام 2013»، ها هي تسعى للانقضاض على القطاع الكهربائي، فهو فريستها الحالية، والأبواق الإعلامية حاضرة لتسويق مثل تلك المشاريع والرؤى، دون النظر –بالدرجة الأولى- إلى الانعكاسات السلبية لمثل تلك القرارات على الشرائح الواسعة من هذا الشعب، والذي تقتات الملايين منه على الإعانات الإنسانية، ودون الحديث عن ملايين أخرى حولتهم الأزمة الحالية إلى فقراء!..

■ حسان منجه

تتطلع وزارة الكهرباء، حسبما صرّح وزير الكهرباء عماد خميس، إلى تطبيق فكرة توزيع مبلغ الدعم الذي يقدم للقطاع الكهربائي نقداً على المشتركين مشروطاً بتقاضي قيمة الاستهلاك من جانب المشتركين بالسعر المحرّر «العالمي غير المدعوم»، مصورين أن هذا المخرج هو الحل الصحيح لعملية التنمية في القطاع الكهربائي، وأنه سيحقق العدالة في تقديم الدعم للمواطنين، فالمشروع لن يحقق العدالة المفترضة، لأن «حسابات الحقل لن تطابق حصاد البيدر»، ومئات المليارات التي ستوفّر بهذا المشروع نظرياً «850 مليار ليرة سنويا» ستصب في أحسن الأحوال بخانة تمويل عجز السياسات الحكومية عن الوصول إلى الموارد الحقيقية من جيوب ناهبي الاقتصاد الوطني، وكبار المتهربين ضريبياً، وهذا سيجعل من الشرائح الفقيرة والمحدودة الدخل الفئات الأكثر تضرراً من تطبيق مشاريع كهذه، وتجربة رفع أسعار العديد من المشتقات النفطية خلال الأشهر القليلة الماضية خير دليل على ما وصلنا إليه من استنتاج..

«دس السم في العسل»

الرؤية التي أعدتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي، والتي تهدف إلى تحرير أسعار المشتقات النفطية، حيث سيكون السعر المقترح لمادة الغاز المنزلي 1200 ل.س للأسطوانة، و75 ل.س لليترالمازوت، و100 ل.س لليتر البنزين، و60 ألف ل.س لطن الفيول، بالإضافة إلى رفع سعر السكر التمويني بما يتراوح بين 25 أو 50 كغ، ورفع سعر الأرز التمويني بين 25 أو 50 كغ، قد وصلت إلى خواتمها، باستثناءات طفيفة، ولكن، ماذا عن الدعم النقدي الذي افترضت تلك الدراسة توزيعه على ملايين السوريين «أكثر من 500 مليار ل.س»؟! وأين ذهبت ملايين الليرات من الوفر التي تحدثت عنها تلك الرؤى؟! وهل تفكر الحكومة في توزيع هذا المبلغ أساسا؟! أم أنه كان مجرد خدعة حكومية وإعلامية؟! وحلقة تآمر جديدة على الشعب السوري من جانب صانعي السياسات الاقتصادية! وذلك على قاعدة دس السم في العسل!!..

«جس نبض»

هذا الطرح الجديد لوزير الكهرباء، والذي يدخل في سياق «جس نبض» الشارع السوري، ينفي ما كرره وزير الكهرباء على لسانه مرات عدة، وما كانت تعلنه الحكومة، من أن لا نية لديهم لتحرير أسعار تعرفة الكهرباء، والتي سبقتها مثل تلك الادعاءات عند التجهيز لتحرير أسعار المشتقات النفطية، إلا أن المفارقة، كلما ارتفعت الأسعار زاد معها الدعم طرداً نظرياً، على الرغم من انخفاض أسعار صرف الدولار في السوق السوداء بأكثر من 30%، ودور الخط الائتماني مع إيران في تأمين الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية، وبعض المواد الغذائية بسعر دولار مركزي، إلا أن الدعم الحكومي في ازدياد دائم، فهل لأحد أن يفسر لنا على أي الأسس تستند الدراسات والتصريحات الحكومية في تحديد الدعم على هذه المادة أو تلك؟!

أعطني الراتب بالمقاييس العالمية

كثيرة هي التصريحات الرسمية التي تتحدث عن ضرورات حساب أسعار العديد من المواد الأساسية محلياً بالأسعار الرائجة عالمياً، إلا أننا لم نسمع يوماً تصريحاً لوزير المالية –على مر الحكومات المتعاقبة– يتحدث عن ضرورات إعطاء رواتب العاملين في البلاد «في القطاعين العام والخاص» وفق المقاييس العالمية، ولم نسمع يوماً عن مشروع حكومي أو دراسة رسمية تتحدث عن ضرورة زيادة الحد الأدنى للأجور بما يوازي الحد الأدنى للأجور عالمياً، على الرغم من الفارق الكبير بين الأجور محلياً وعالمياً، والذي يصل إلى عشرات الأضعاف، في الوقت الذي تتقارب فيه أسعار الكثير من المواد «المدعومة» والمحررة داخلياً مع السعر العالمي!!..

كل تلك السياسات الحكومية التي يجري تلميعها من جانب أبواق إعلامية ورسمية، لن تؤدي في المحصلة إلا إلى زيادة الفجوة الكبيرة بين فقراء البلاد وأغنيائها، وستزيد من فجوة الفوارق الطبقية المتسعة أساسا، ومثل تلك السياسات، هي التي أسست القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لولادة الأزمة السورية وتفاقمها، وهذا ما اعترف به المسؤولون السوريون، وما يجري اليوم هو إكمال خط ونهج «الدردري» على أرضية استغلال الأزمة لتطبيق مثل تلك السياسات، ولكن السؤال: لمصلحة من يتم استكمال هذا النهج الاقتصادي الذي بنى الأرضية الاجتماعية الاقتصادية لكل هذا الدمار في البلاد؟!

170% زيادة أسعار الأسمدة منذ شباط 2012

على امتداد نحو عام ونصف العام، بثلاثة تعديلات متتالية، ارتفع متوسط سعر الطن الواحد من السماد في البلاد بنسبة 170,5%، وذلك منذ شهر شباط من عام 2012 حتى التعديل الأخير الحالي في شهر تشرين الأول من عام 2013..

نال طن سماد السوبر فوسفات حصة الأسد من الارتفاع، بعد زيادة سعر الطن الواحد بمقدار 43400 ل.س، وبنسبة 227%، ليليه سماد اليوريا، والذي ارتفعت أسعاره بنحو 28740 ل.س، وبنسبة 177%، كما ارتفع سعر الطن الواحد من نترات الامونيوم بنحو 17400 ل.س، وبنسبة 164%، ليحل الطن الواحد من سلفات البوتاس في المرتبة الأخيرة بنسب الارتفاع، والذي زاد بمقدار 45600 ل.س، وبنسبة 114%..

هذا القرار، يشير بكل وضوح إلى أن السياسات الحكومية الليبرالية ماضية في إجهازها على القطاع الزراعي، متجاهلة عن عمد أن هذا القطاع لا يزال الضمانة الحقيقية للأمن الغذائي لكل السوريين رغم ما عاناه بفعل تلك السياسات الحكومية خلال العقد الأخير واليوم، هذه السياسات التي تقول وداعاً للقطاع الزراعي، ووداعاً للأمن الغذائي..

زائد ناقص

«إنجازات حكومية»

أوضح رئيس نقابة عمال النفط والثروة المعدنية بدمشق علي مرعي أن رفع سعر المازوت، والوضع الاقتصادي الصعب الذي يعانيه المواطنون، دفع معظمهم إلى التقنين، وخفض كمية مشترياتهم من المازوت، ما أدى بدوره إلى تراجع استجرار المادة..

■■■

وداعاً للزراعة

حذر رئيس اتحاد الفلاحين حماد السعود من انهيار القطاع الزراعي في سورية إذا ما استمرت الحكومة في سياستها تجاه القطاع، والتي لا تختلف عن سياسة الحكومات السابقة في السنوات الأخيرة. موضحاً أن «مصلحة الزراعة والفلاحين في واد وسياسة الحكومة في واد آخر»، موضحاً أن «هناك أموراً مزعجة وتعجيزية تضعها الحكومة وتكاد تودي بزراعتنا» تتويجاً لسياسة الحكومات الأخيرة التي سبقتها وتصر على الاستمرار بها.

■■■

«خيبة أمل»

قالت مصادر مديرية الجمارك العامة إن المنافذ الحدودية السورية لم تشهد حتى الآن تدفقاً استثنائياً للبضائع الواجب تدفقها إلى سورية بموجب اتفاق التسهيل الائتماني مع إيران، بالنظر إلى أن ورود هذه البضائع ما زال طبيعيا وغير مواز لحجم خط التسهيل الائتماني.. فالتجارة الخارجية لسورية باتت شبه مستقرة على نوعية معينة من البضائع التي تتمحور بأغلبيتها حول البضائع الأساسية غير الكمالية.

■■■

«المشكلة تنظيمية بحتة»

قال رئيس مكتب شؤون المؤسسات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور أحمد حامد لـ«الوطن»: إن مؤسسات الدولة العاملة في التجارة الخارجية والداخلية لديها الخبرة الكافية لكن تنقصها الفاعلية لتعمل في إطار الأنظمة والقوانين التي تعمل في إطارها.

■■■

رسالة طمأنة للتجار

أوضح عضو اتحاد المصدرين نبيل الجاجة، أن ثبات الدولار لفترة مقبولة خلال الأسابيع الأخيرة، يعطي مؤشراً مريحاً ومطمئناً للتجار وللأسواق بشكل عام، ما يؤشر أيضاً إلى أن الاقتصاد ما زال قوياً قياساً للظروف والأزمة التي تعيشها البلاد.

العراق: من أداة إمبريالية أمريكية للتفتيت.. إلى مفتاح لبيت عربي تحرري

روح مجلس الحكم سيئ الصيت غداة احتلال العراق، لولادة شرق أوسط جديد يشكل العراق قلبه ومفتاحه نحو نهضة اقتصادية - سياسية عنوانها الديمقراطية الأمريكية المعلبة المستوردة على ظهر دبابات الاحتلال.

■ صباح الموسوي

كان المفترض وفقاً لزعمهم، وبعد خلاص الشعب العراقي من النظام الفاشي، تحول العراق إلى خلية نحل لبناء عراق «يابان الشرق الأوسط»، وإذا به يغدو «صومال» المنطقة، ووكراً لأمراء التقسيم والتفتيت. وجاء ارتفاع معدلات الإرهاب الطائفي منذ مطلع 2013، ليسجل استشهاد وإصابة 3000 مواطن عراقي خلال شهر أيلول فقط، في تساوق مثير للسخرية مع دور عصابات القاعدة وفلول النظام البائد في تأجيج للنزاعات الطائفية والعرقية التقسيمية، وانتقالها إلى سورية على يد «داعش» لتنفيذ مخطط «سايكس–بيكو 2» القاضي بتقسيم خمس دول عربية إلى 14 دويلة طائفية إثنية، أما أعضاء مجلس الحكم فتوّجوا رؤوساء مافيات قتل ونهب تمهيداً لهذا التقسيم.

إمارات طائفية اثنية أم انتقالة ثورية

يؤشر المشهد العراقي والسوري إلى أن البلدان خاصة والمنطقة عامة أمام لحظة انتقالية تاريخية، فالقوى اليسارية والوطنية الديمقراطية في البلدين الشقيقين تناضل من أجل انعطافة ثورية تنهي مرحلة الدكتاتورية والتبعية والظلم رافضة التدخل الخارجي وسيلة للتغيير، وتتصدى بالوقت نفسه للعدوان الإمبريالي المباشر وغير المباشر ولمهام تحرير الأراضي المحتلة كموقف اليسار السوري الشقيق ممثلاً بحزب «الإرادة الشعبية» وحلفائه وقفة تاريخية في هذا الشأن، حيث أغلق باب اليسار الانتهازي المروِّج للعدوان الخارجي سبيلاً للتغيير.

تفتح الانعطافة الثورية الطريق أمام تأسيس الدول الوطنية الديمقراطية المؤطرة في اتحاد عربي جيوسياسي، أما القوى الرجعية المتسلحة بالخطاب الطائفي وأسيادها الصهاينة، فتخوض حرب فبركة الدويلات الطائفية العنصرية المهيمنة على ثروات المنطقة لمصلحة الإمبريالية العالمية. فإذا كانت القوى الإسلامية الإرهابية الفاشية اعلنت عن البدء في بناء كيان سياسي عابر لحدود الدولة الوطنية وأطلقت عليها تسمية «دولة العراق والشام الإسلامية– داعش»، فمن باب أولى أن يفضي التعاون والتنسيق بين القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية في العراق وسورية إلى مستوى اللحظة التاريخية بتشكيل «مجلس ثوري» عراقي– سوري–لبناني، يضم كل القوى الحية في المجتمع والدولة، تمهيداً لإقامة الدولة الاتحادية العربية في العراق وسورية ولبنان، القادرة على تحرير الشعوب العربية الشقيقة الثلاثة من التخندقات والتوجسات الطائفية الإثنية، وتحقق أرقى أشكال التكامل الاقتصادي المفضي إلى بنية سياسية ديمقراطية، تؤسس هذه الدولة الاتحادية على خارطة المنطقة والعالم كيان إنساني تقدمي يوفر الحرية والخبز والأمن لمواطنيه، وليغدوا منارةً يضيء الطريق لشعوب المنطقة عامة والخليج خاصة نحو الحرية والتقدم.

العراق بين خيارين

إن الأعداء قبل الأصدقاء يعلمون ما للعراق من موقع محوري في المنطقة، فقد قال الصهيوني جو بايدن مؤخراً: «يسألني الكثيرون: لماذا تركز على العراق؟ اعتقد أن العراق يمكن أن يكون المحور الذي تدور حوله عجلة الحل للتوترات». ولذلك استهدفت الإمبريالية الأمريكية من خلال احتلالها العراق، أن يشكل المركز في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد. أما اليسار العراقي فقد ناضل بالاتجاه المعاكس لمخططات الاستعمار بالأمس والإمبريالية اليوم، فعلى مدى العقود ومنذ تأسيس الدولة العراقية 1921 ناضل من أجل استقلال العراق لكي يلعب دوره التحرري على الصعيدين العربي والعالمي، لما يتمتع به من موقع جغرافي وتركيب وتنوع اجتماعي، وثقافة وطنية عريقة وحركة ثورية مؤثرة.

لقد خسر الاستعمار المعركة تلو الأخرى، مما جعل الإمبريالية الأمريكية تفبرك الأنظمة التابعة «مغلفة بشعارات قومجية يساروية»، والتي أشعلت الحروب بالنيابة عنها، وحوصر الشعب لسنوات طوال، لتنتهي أربعة عقود خدمة للأنظمة بالنيابة باحتلال البلاد مباشرة، واصطنعت نظام المحاصصة الطائفية الإثنية، لكنها وصلت اليوم إلى طريق مسدود، فقطعت يدها في العراق وجميع المؤشرات تشير إلى أن التحول الثوري قادم في بلاد الرافدين.

كما إننا على يقين من أن التعاون بين العراقيين وأشقائهم السوريين، سيجعل منهم القوة القادرة على رسم خارطة المنطقة، رسمة تقدمية تحررية تطهرها من الأنظمة الثيوقراطية والدكتاتورية التابعة، والتنظيمات الإرهابية أداة الإمبريالية والصهيونية.

قال الصهيوني جو بايدن مؤخراً: «يسألني الكثيرون: لماذا تركز على العراق؟ اعتقد أن العراق يمكن أن يكون المحور الذي تدور حوله عجلة الحل للتوترات»

المجهول في وجه خارطة الطريق التونسية

انطلقت مظاهرات المعارضة التونسية 23 في تشرين الجاري احتجاجاً على تسويف وتلكؤ الحكومة التونسية في إعلان استقالتها المفترضة قبل البدء بإطلاق عملية الحوار الوطني، وتنفيذ المجلس التأسيسي الذي انتهت شرعيته فعلياً منذ سنة، لمهامه المحددة من مجموعة «الرباعي» بقيادة الاتحاد العام للشغل.

■ شيرين الذياب

كما أعلنت الجبهة الشعبية، التي دعت للاحتجاجات، تعليق مشاركتها في الحوار حتى يتبين موقف الحكومة، في حين لجأت الحكومة حسب ما جاء على لسان رئيسها «العريض» إلى تأجيل استقالتها حتى يتم تعيين الهيئة الانتخابية، مخالفة بذلك الخطوات التي طرحتها مبادرة «الرباعي» القاضية بأن:«تستقيل الحكومة، ومن ثم يتم تعيين الهيئة الانتخابية على أساس القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية وطنية مستقلة، لا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة تحلّ محلّ الحكومة الحالية التي تتعهد بتقديم استقالتها وتكون للحكومة الجديدة الصلاحيات الكاملة لتسيير البلاد، ولا تقبل لائحة لوم ضدها إلا بإمضاء نصف أعضائها على الأقل».

مناورة حكومة العريض

ترى المعارضة في الطرح السابق محاولة للإلتفاف على العملية الانتخابية خصوصاً بعد تصريحات رئيس الحكومة التي وُصفت بالغامضة حول قبولها بمبدأ الإستقالة، وقد أعلنت كل من الأحزاب الموقعة على مبادرة «الرباعي» بقيادة الاتحاد العام للشغل تعليق الحوار حتى توضح الحكومة موقفها من المبادرة حسب ما ورد على روسيا اليوم، حيث صرح العباسي إنه:«سيتم طلب مزيد من التوضيحات حول إفادات رئيس الحكومة ودعوته إلى الإعلان الصريح عن القبول»، والذي أكد عرقلة الحكومة لانطلاق العملية السياسية التي رسمها العمال والنقابيون التونسيون عبر المنظمات الأربع الراعية للحوار، والتي صادق عليها 21 حزباً من الأحزاب التونسية.

«النهضة» بين المواجهة والرضوخ

يبدو أن قوى الإخوان المسلمين التي خسرت معركتها السياسية في مصر، تحاول أن تحصل على أي مكسب في تونس حتى ولو على حساب القضية الوطنية والاقتصادية التي تهدد البلاد وهو ما أشار إليه بيان حزب العمال التونسي في 23 الجاري وجاء فيه: «عام ثان مرّ دون أن ينهى الدستور ولا تتشكل هيئة الانتخابات ولا قانونها، فضلاً عن بروز كل ملامح نظام استبدادي جديد يتغذّى من تواصل نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي فقّرت الشعب ودمّرت أوضاعه المعيشيّة بما جعله يثور مطالباً بإسقاط نظام الاستغلال والتبعية والاستبداد»، في حين حمّل الاتحاد العام للشغل الحكومة منذ صدور نص مبادرة «الرباعي» في 13 الجاري وأي طرف آخر يسعى إلى عرقلتها، مسؤولية قيادة البلاد نحو الانزلاق في المجهول.

تجري الآن محاولة الضغط على الحكومة حتى لا يتم جر البلاد إلى هاوية العنف الذي لطالما كان الحل الأمثل لحركة الإخوان المسلمين «النهضة» وهي بالنتيجة الصراع الفعلي بين قطب يسعى للوصول إلى نقطة توافق تخلص البلاد من أزمتها وقطب آخر يسعى لفرض هميتنه حتى ولو بتعميق أزمتها.

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ إعداد: آلان كرد

■ 1914/10/22 سقوط مدينة البصرة العراقية بيد الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، بقصد السيطرة على منابع النفط في الشرق.

■ 1941/10/23 رئيس الأركان السوفيتي جورج زيخوف يتولى قيادة عمليات الجيش الأحمر لوقف تقدم الألمان إلى روسيا وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية.

■ 1970/10/24 الكونغرس في تشيلي يختار سلفادور أليندي ذا الاتجاه الماركسي لرئاسة البلاد.

■ 1973/10/25 نيجيريا تقطع علاقتها الدبلوماسية مع «إسرائيل» لتصبح الدولة الأفريقية الثامنة عشرة التي تقطع علاقاتها معها بعد حرب أكتوبر.

■ 2004/10/25 الرئيس الكوبي فيدل كاسترو يعلن إنه سينهي أي تعامل بالدولار الأمريكي ابتداءً من 8 نوفمبر 2004.

■ 1905/10/26 استقلال النرويج.

■ 1960/10/27 نهاية أزمة الصواريخ الكوبية بعد أن اتفق الرئيسان جون كينيدي ونيكيتا خروتشوف على إزالة الصواريخ من كوبا شريطة عدم غزو الولايات المتحدة لها، والتخلص من الصواريخ البالستية الموجودة في تركيا وقد وصل العالم خلال هذه الأزمة إلى حافة حرب عالمية جديدة.

■ 2005/10/27 انتفاضة الأحياء الشعبية الفقيرة في فرنسا والتي عرفت بانتفاضة العرب والأفارقة.

■ 1962/10/28 استرجاع الجزائر لسيادتها على التلفزيون الوطني.

دماء وزيتون ومواقف على طاولة المفاوضات

على وقع ما شهدته الأسابيع والأيام الأخيرة من تطورات نوعية في نشاط المقاومة المسلحة ضمن تصاعد واضح في أشكال جديدة للعنف الثوري المنظم «حادثة الاقتحام بالجرافة»، وفي المواجهات العنيفة التي دارت في عدة بلدات في الضفة المحتلة بعد الاشتباك المسلح الذي استمر لثلاث ساعات مع القائد في سرايا القدس «محمد عاصي» في أحد الكهوف غرب مدينة رام الله المحتلة، مما أسفر عن استشهاده.

■ محمد العبد الله

ومع سلسلة الحملات المنهجية لتهويد المسجد الأقصى، المترافقة مع الحفريات الدائمة لخلخلة أساساته، وبالتوازي مع هجمة وحشية لقطعان المستعمرين على أشجار الزيتون في موسم قطافه، تأتي بعض التصريحات لمسؤولين في الجانبين المتفاوضين، لتعيد طرح الأحجية في مزاد من الكلام المستهلك عن «عملية السلام والبحث عن الشريك المفقود، لإنجاحها»!.

صائب عريقات، مسؤول ملف المفاوضات، وعضو قيادة حزب السلطة، يكتشف أن: «الجانب "الإسرائيلي" عبر ممارساته غير القانونية على الأرض يواصل "تدمير" عملية السلام في المنطقة»، كما جاء في تصريح له لإحدى وكالات الأنباء المحلية يوم 10/22، ومشيراً أيضاً، إلى «أن ملاحقة الفلسطينيين واعتقالهم وتشريدهم من بيوتهم يدلل على نهج هذه الحكومة الرافض للسلام، كما أن ارتفاع نسبة العمليات الاستيطانية بنسبة 70% يضع عملية السلام على المحك».

أما أفيغدور ليبرمان، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» فيقول في مقابلة أجرتها معه إذاعة العدو العامة صباح الأحد 10/20، كما نقلت صحيفة «إسرائيل اليوم»: «إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ليس شريكاً لتحقيق السلام، وأنه لا جدوى من السعي الآن للتوصل إلى تسوية دائمة، وبدلاً من ذلك يجب التركيزعلى تعزيز التعاون مع الفلسطينيين في المجالين الاقتصادي والأمني».

في الكلام السابق الذي قيل على الهواء، إشارات توحي بوجود أزمة استعصاء، سببتها المواقف «المتشددة» التي يتخذها رئيس حكومة العدو من القضايا المطروحة. وهو ما دفع ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لشن هجوم عنيف على نتنياهو قبل أسبوعين تقريباً، متهماً إياه بمحاولة «كسب الوقت»، من أجل إطالة عمر المفاوضات لأكثر من تسعة أشهر.

صحيفة معاريف من جانبها، نشرت في 10/20على موقعها الإلكتروني ما يشير إلى أن «المفاوضات "الإسرائيلية" الفلسطينية، وصلت بعد شهرين ونصف من انطلاقها إلى طريق مسدود»، وأن نتنياهو يبدي تشدداً في المفاوضات، فهو يرفض أي تنازل في الترتيبات الأمنية لغور الأردن بما فيها نشر قوات دولية عند المعابر

إن الرغبة الأمريكية تأتي في وقت تتحرك فيه عدة قيادات داخل معسكرالعدو، من أجل إعادة ضبط إيقاع العملية التفاوضية بما يحقق الهدف الصهيوني منها

بينما تضغط تسيبي ليفني لتقديم تنازلات في هذا المضمار. وبحسب الصحيفة فـ«إن نقطة الخلافات هذه بين الطرفين"إسرائيل" والفلسطينيين قد برزت حتى قبل الخوض في المسائل الجوهرية للمفاوضات مثل: القدس، واللاجئين، وتقاسم السيادة وترسيم خريطة المستوطنات والكتل الاستيطانية التي ستظل تحت السيادة "الإسرائيلية"». هذا الاستعصاء تتطلب «حلحلته» اجتماعاً لنتنياهو بوزير الخارجية الأمريكي «كيري» في روما، من أجل «تليين» موقف حكومة العدو تجاه العديد من القضايا، بما يساعد على استكمال المفاوضات بدون أية تراجعات حقيقية في موقف حكومة المستعمرين الصهاينة.

إن الرغبة تأتي في وقت تتحرك فيه عدة قيادات داخل معسكرالعدو، سياسية «ليفني»، وعسكرية/ أمنية، متعددة، من أجل إعادة ضبط إيقاع العملية التفاوضية بما يحقق الهدف الصهيوني منها، ولو تطلب ذلك تقديم بعض «التنازلات الشكلية» للمفاوض الفلسطيني، من أجل تخفيف درجة العداء التي تسود قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، بل ومن داخل البنى التي تقوم عليها السلطة النقمة امتدت لداخل «التنظيم» ولـ«شهداء الأقصى»، كما صرح بذلك ضابط رفيع في وحدة «يهودا والسامرة»، الضفة الغربية، في جيش الاحتلال لصحيفة «يديعوت أحرونوت» قبل أيام.

أما يوفال ديسكين الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي «الشين بيت»، فقد حذر في تصريحات أوردتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» على موقعها الالكتروني يوم الاثنين 10/21: «من مغبة تزايد الإحباط في الشارع الفلسطيني، مما قد يؤدي إلى اندلاع انتفاضة جديدة ضد "إسرائيل" حال فشل المفاوضات»، مشيرا إلى «أن هناك ضغوطاً متصاعدة في الضفة الغربية والإحباط الهائل من الفلسطينيين الذين يشعرون أن أرضهم سرقت منهم للانتفاض من جديد».

هذا الوضع القريب من حافة الانفجار الشامل، أشارإليه ضابط وحدة الضفة الغربية «كان الناشطون الفلسطينيون يترددون قبل الإقدام على أي عمل عدائي أو مسلح ضد "إسرائيل"، غير أن الأجواء الحالية السائدة في "المناطق" –الضفة المحتلة – تتيح إمكان الإقدام على هكذا أعمال من دون تردّد».

بعد عدة ساعات على استشهاد «محمد عاصي» أجاب موشيه يعلون وزير الحرب في حكومة العدو، رداً على سؤال صحفي في نهاية جولة قام بها في مدينة الخليل المحتلة، إذا كان يمكن وصف العمليات والحوادث الأمنية الأخيرة بما فيها حوادث إلقاء الحجارة، بأنها «موجة» من العمليات، قائلاً: «نحن نتعامل مع تلك الحوادث ك "موجة"، لأنها تتجاوز الإحصائيات والنسب التي سُجلت سابقًا».

إن المتابعة الدقيقة للحالة الشعبية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، تشير إلى أننا أمام «موجات» حارة، متتابعة، تنبىء بمد ثوري لن يستطيع جيش الغزاة المحتلين وأدوات «التنسيق الأمني» ضبطه. إنه صرخة الولادة، لمولود قادم من رحم أرض الوطن، وليس من داخل غرف الولادات المشبوهة.

اليمن المُستباح... جنوباً وشمالاً

«اليمن الجنوبي»، حيث النفط والثروات الباطنية، ومضيق «باب المندب» أحد أهم المضائق في العالم والشواطئ الغنية، وحيث تجتمع كل القوى الإقليمية والدولية لتصفّي حساباتها.

■ فيصل يعسوب

وفي «اليمن الجنوبي» يعيش 3 ملايين يمني نصفهم عاطلون عن العمل، وأكثر من 40% تحت خط الفقر، وفيه تتعاظم تعقيدات الأزمة الوطنية اليمنية.

تاريخ الأزمة

كان اليمن الجنوبي دولة مستقلة بنظام «اشتراكي» حتى عام 1990 عندما توحّد اليمنان الشمالي والجنوبي، وشكّل الجنوب خطراً على مصالح الأمريكيين في الخليج كاملاً من حيث النموذج، فهو الاختراق في المنطقة.

بات طرح الجنوبيين بالانفصال يُبرّر، بعد أن خسروا ميّزات النظام الاشتراكي وتوزيع الثروة، وكانت حرب 1994 بين اليمنين التي انتهت بتصفية غالبية القيادات اليسارية أو نفيها قسرياً واستقرار الحال على ما هي عليه. ومع هذه الحقيقة خسر الجنوبيين تدريجياً وبسرعة تحكمهم بثروات أرضهم وانتشر الفقر والجهل والتخلف بشكل ممنهج، وكان

آخر ابتكار للأمريكيين للقضاء تماماً على بنية الشعب اليمني في الجنوب هو خلق تنظيم «القاعدة» في اليمن وتحديداً في الجنوب.

القوى السياسية والعودة عن الانفصال

يبرز اليوم تيّار «الحراك الجنوبي» بقيادة «علي سالم البيض» آخر رئيس لليمن «الاشتراكي»، هذا التيّار يطالب بـ«الاستقلال» معتبراً «الشمال احتلالاً مباشراً» على الجنوب، ويقول «ناصر الخبّجي» أحد قيادي التيّار في لقاء تلفزيوني: «المفترض أن لا نطرح أي حل، لا للحلول مع الشماليين، الاستقلال هو قولنا الوحيد».

هذه الرؤية التي لاتودي إلّا إلى أزمات جديدة يعارضها العديد من الجنوبيين وخصوصاً الحزب الاشتراكي اليمني الذي يرى في مقولة الانفصال استكمالاً للمخطط الأمريكي و«سيكون فاتحة لتقسيم الجنوب نفسه إلى عدة أقاليم وربما دول وفق رسمة تصفية اليمن كلياً، الأمريكية» حسب تعبير قيادات الاشتراكيين اليمنيين.

ترى وجهة النظر هذه التي يتشاركها العديد من القوى السياسية الجنوبية أن اليمن كلّه استبيح وكان الجنوب جزءاً من هذه المأساة، والطريقة الأسرع لتدمير بلد هي بخلق صراعات بين أبنائه، وهذا ما عملت عليه الولايات المتحدة بأدواتها في الخليج واليمن. لكن تبقى هذه القوى ـإن حُسبت على الجنوب أو الشمالـ عاجزة عن طرح برنامج متكامل وفرضه واقعياً، ويبدو أن جزءاً من هذا العجز لأسباب ذاتية، وجزء كبير ناتج عن حجم الاختراق الأمريكيـالخليجي في اليمن ما أدى إلى تقدم للتناقضات الثانوية، جنوب– شمال، سنّة– شيعة، في تفتيت الشعب اليمني وهو ما يستدعي صعود قوى سياسية واجتماعية وطنية تطرح برامج وطنية ترفض التدخّل الأمريكي وتلاقي مصالح الشعب اليمني في الوحدة على أساس التغيير والعدالة في توزيع الثروة بين كل أبنائه في الشمال والجنوب.

جيوسياسة

● دعا ضباط الجيش المصري قائده عبد الفتاح السيسي الذي يتمتع بشعبية كبيرة لترشيح نفسه للرئاسة. وقال ضابط في الجيش طلب عدم ذكر اسمه: «أبلغناه بأننا نحتاج إلى الحفاظ على الاستقرار. مصر تحتاجه والشعب يحبه ويريده». وأضاف قوله: «الجيش لا يريد السلطة ولا الفريق السيسي يريدها لكن لمصلحة مصر وأمنها القومي واستقرارها في هذه المرحلة الحساسة لا بد من المواءمات واتخاذ قرارات حاسمة.»

■ ■ ■

● أظهرت بيانات رسمية يوم الجمعة 10/18 تسارع النمو السنوي لأرباح الشركات الصينية الحكومية إلى 10،5 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من العام من 9،7 بالمئة في الفترة من يناير كانون الثاني إلى نهاية أغسطس آب وهو ما يدعم القول باستعادة الاقتصاد لبعض قوته الدافعة. وقالت وزارة المالية الصينية في بيان على موقعها الإلكتروني إن الشركات غير المالية المملوكة للدولة حققت أرباحا إجمالية قدرها 1،77 تريليون يوان «290 مليار دولار» في الفترة من يناير كانون الثاني إلى نهاية سبتمبر أيلول بزيادة 10،5 بالمئة عن الفترة المقابلة من العام الماضي.

■ ■ ■

● أكد البيت الأبيض إقالة أحد كبار مسؤوليه، دون أن يكشف عن أسباب ذلك، في حين ذكرت وسائل إعلام أن إقالة جوفي جوزيف مسؤول برامج عدم الانتشار النووي، جاءت بسبب انتقادات وجهها الى القيادة الأمريكية عبر حساب غير معرف في موقع «تويتر» الاجتماعي. ولم يستثن الموقع أحداً دون انتقاده من الإدارة الديمقراطية والجمهوريين على حد سواء.

■ ■ ■

● أعلنت الحكومة الألمانية أن وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله استدعى السفير الأمريكي في برلين على خلفية ورود أنباء عن تنصت المخابرات الأمريكية على هاتف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. وكانت ميركل قد طالبت يوم الأربعاء 23 أكتوبر/تشرين الأول واشنطن بتقديم توضيحات بهذا الشأن. وفي وقت سابق ذكرت صحيفة «لوموند» الفرنسية أن وكالة الأمن القومي الأمريكية سجلت 70،3 مليون مكالمة هاتفية لفرنسيين فقط في الفترة بين 10 ديسمبر/كانون الأول 2012 و8 يناير/كانون الثاني 2013. وأثارت التسريبات الصحفية غضب الحكومة الفرنسية التي طالبت واشنطن بوقف التجسس وتقديم إيضاحات.

■ وكالات

احتدام الصراع
بين العمال والفلاحين والحكومة التركية

لا تزال سياسة خصخصة الشركات العامة في تركيا جاريةً منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، وقد وقفت الطبقة العاملة التركية في وجه محاولات الخصخصة هذه وناضلت ضدها لفترة طويلة. هذا وقد تسببت كل من الهجمات على حقوق العمال ومحاولات إفقارهم بقيام رد فعل صارم من الطبقة العاملة التي تشكل حوالي 64% من مجموع قوة العمل في تركيا.

■ ترجمة : نور طه

ففي عام 2013، ظهرت إلى السطح قضية خصخصة محطتي توليد الطاقة الحرارية «ياتاغان» في محافظة موغلا و«كاتالاجزي» في مقاطعة زونجولداك، حيث قام عمال هذه المحطات في حينها إلى جانب العاملين في مناجم الفحم التابعة للدولة – والذين كانوا يزوّدون المحطتين بالفحم اللازم لعملها – بسلسلة طويلة من الاحتجاجات لمجابهة موضوع الخصخصة. ويعود سبب اشتراك عمال الفحم في هذه الاحتجاجات إلى التوقعات التي ترجّح تخلّي هذه المحطات – بعد خصخصتها – عن استخدام الفحم المحلّي الذين ينتجونه، الأمر الذي من شأنه تخفيض الطلب عليه وبالتالي انخفاض إنتاجه.

ومن الجدير بالذكر هنا أن حزب العمّال التركي وقف ومنذ البداية إلى جانب نضالات هؤلاء العمال، حيث أطلق الحزب في آب/أيلول من العام الجاري حملة تهدف إلى دعمهم وتأييدهم، كما قامت منظمة حزب العمال في مقاطعة زونجولداك في 28 أيلول بتنظيم مسيرتين مناهضتين للمحاولات الرامية لخصخصة المحطتين المذكورتين.

تجميع الأراضي على حساب الفلاحين الصغار

وفي السياق النضالي هذا، لا بدّ من ذكر الركيزة الثانية من ركائز الحركة العمالية التركية، ألا وهي الحركة الفلاحية الصاعدة والمتنامية. فما يزال حوالي 40% من سكّان تركيا يقطنون في المناطق الريفية، ولا يملك قسم هام من فلاحي تلك المناطق أية أراض. لا بل إن الكثير منهم ليس لديهم حتى سجل الأراضي التي تقومُ منازلهم عليها، حيث يعيش هؤلاء الفلاحون ويعملون في أراض تعود للمُلّاك الكبار ولا يكاد عملهم هذا يكفيهم قوت يومهم. هذا وقد برز تطور هام في قضية هؤلاء الفلاحين في عام 2013، حيث تم تمرير قانون ينص على توحيد الأراضي الزراعية، وكان الهدف منه تجميع الأراضي الفلاحية المتفرقة بغية زيادة إنتاجية المناطق الريفية، ولكن طريقة تنفيذ حكومة حزب العدالة والتنمية لهذا القانون أدت إلى تنمية نفوذ المُلّاك الكبار وتقويتهم. فقد ادّعى هؤلاء المُلّاك بأن الأراضي الفلاحية الصغيرة المراد تجميعها تعود لهم، وحصلوا بالتالي على سجّلاتها عبر استخدام أدلة مزوّرة.

حزب العمال التركي في طليعة النضال

ورداً على هذا التصرّف، انتفض الناس في عدة قرى في مناطق مختلفة كديار بكر وأورفا للمطالبة بحقوقهم، وبدأ الفلاحون صراعاً قانونياً ضد تطبيق الإجراءات التي تصب في مصلحة المُلّاك. وقد دفع هذا الحراكُ الفلاحيّ إلى إصدار أمر قضائي بوقف تجميع الأراضي نظراً للظلم الذي سيعانيه الفلاحون في حال تنفيذه. هذا وقد أطلق الفلاحون في إطار احتجاجاتهم شعارات عديدة أهمها شعار «نريد أرضنا» إضافةً لقيامهم بتأسيس جمعية «الفلاحون المُعدَمون». وكخطوة ثانية بعد تأسيس الجمعية، فمن المتوقع أن يُجري الفلاحون الذين لا يمتلكون أراضي جلسة علنية للمطالبة بحقوقهم. وهنا لا بدّ من التنويه إلى الدور الذي لعبه حزب العمال في قضية الدفاع عن الحقوق الفلاحية، حيث بادر الحزب للوقوف جنباً إلى جنب مع الفلاحين المُنتفضين في مختلف المناطق التركية، وساهم بدعمهم على الصُعد كافةً ولا سيما في الإطار القانوني والتنظيمي، دون أن ننسى بالطبع الدور الهام الذي لعبته كل من صحيفة «أيدينليك» وقناة «أولوسال» في قولبة وحشد الرأي العام التركي لنصرة قضية الفلاحين.

■ عن موقع «حزب العمال» التركي

روسيا.. وروح الدولة العظمى

■ معن خالد

لم يركز الإعلام العالمي، منذ أشهر على تصريحات بوتين المتأملة والتي تتحدث عن حاجة الروس لشيء يشابه الحقبة الستالينية، فالبعض يخشى روح الاشتراكية، واقتصرت الحديث عن بحث بوتين عن سياسات تصنيع تقارب النموذج الهائل الذي بناه ستالين في الفترة الممتدة بين عامي 1929 إلى عام 1953.

لاحقاً ترجم نائب رئيس الوزراء الروسي هذه المقولة إلى فعل عبر إطلاق برنامج إعادة تسليح الجيش بأحدث التقنيات العسكرية وبالتوازي مع ذلك سيتم نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الصناعة المدنية.

لا يعرف كثر أهمية هذه الفكرة، بنقل التكنولوجيا العسكرية إلى الصناعة المدنية، وللتوضيح فقط، فإن التكنولوجيا العسكرية تسبق أي تكنولوجيا مدنية بعدة أجيال وعلى الأقل ثلاثة أجيال، والتكنولوجيا العسكرية الروسية تضاهي أرقى تكنولوجيا في العالم أي الأمريكية، وباتت تفوقها أيضاً.

تسمح هذه المنصة الصناعية /الاقتصادية إلى نقل روسيا خلال مدة تنفيذ هذا البرنامج الافتراضية من عام 2016 إلى 2025، إلى مصاف الدول الكبار من حيث حجم الصناعة وكفاءتها وكثافة إنتاجها، كما ستسمح بتعظيم الدخل المحلي خلال فترات وجيزة.

لم تهدأ موسكو منذ عامين، فبعد تصاعد قوة البريكس، وتنامي دور منظمة شنغهاي، وإنشاء صندوق للتمويل الدولي بالشراكة مع الصين، وتوسيع منظمة الأمن الجماعي، وحتى تصاعد دور مجموعة العشرين على حساب الثمانية الكبار، نجد اليوم أخباراً مثل:

– قرار رؤساء روسيا وبيلاروس وكازاخستان في ختام اجتماع المجلس الاقتصادي الأوراسي، الموافقة على انضمام أرمينيا إلى الاتحاد الجمركي.

–أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بويتن أن الهند تقدمت بمبادرة لتوقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة مع بلدان الاتحاد الجمركي.

–وقعت روسيا والصين حزمةَ اتفاقيات اقتصادية، ولفت مدفيديف إلى أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين سيتجاوز 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2015.

إن كل ماسبق يفضي إلى نتيجة استراتيجة يجب البناء عليها في قراءة المعطيات الدولية الجديدة، وهي أن نفوذ روسيا وحلفاءها يتسارع بإضطراد وتنام لا يمكن الإحاطة به الآن، بينما يخبو النجم الأمريكي تدريجياً تداعياً لأزمته الاقتصادية من جهة ولظهور منافسين بهذه القوة من جهة أخرى.

هل يُحضّر الأمن الوطني الأمريكي للإنهيار اللاحق لـ«وول ستريت»؟!

تتحدّث التقارير عن انخراط وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية «DHS» بالحشد لتعزيزات عسكرية هائلة وخفيّة، ويؤكّد مقال نُشر في صحيفة الأسوشيتد برس في شهر شباط الفائت طلب الوزارة إتمام صفقة لشراء طلقات ذخيرة بقيمة 1.6 مليار دولار، وهو مبلغ، وفقاً لإفتتاحية سابقة في مجلة فوربس الشهيرة، يكفي لتحمّل حرب بحجم حرب العراق ولمدة تفوق العشرين عاماً. هذا وحصلت الوزارة أيضاً على دبابات مدرّعة، وقد شوهدت تجوب الطرقات.

■ بقلم: إيلين براون
ترجمة: ياسمين نور الدين

من الجلي إذاً أنّ جهة ما في الحكومة تتوقّع حدوث إضطرابات مدنية جديّة في البلاد. السؤال هو: لماذا؟

تحضيرات الإنهيار!

في هذا الخصوص، قد تفيد التصريحات التي كُشف عنها حديثاً وتعود لرئيس الوزراء البريطاني السابق «غوردون براون» في تاريخ تشرين الأول 2008، وذلك إثر بلوغ أزمة المصارف ذروتها، بتقديم إجابة ما. ويشير مقال نُشر على موقع أخبار البَبي. بي.سي بتاريخ 21 أيلول 2013، إلى ما قاله مستشاره الخاص السابق «داميان ماكبرايد» في معرض سيرته الذاتية بعنوان «استغلال السلطة»، من أنّ «براون» كان قلقاً بشأن احتمال انهيار الأمن والقانون أثناء الأزمة المالية، فاقتبس عنه:«إن كانت المصارف تقفل أبوابها، والصرّاف الآلي لا يعمل، والناس تذهب لـ«تيسكو» «وهي سلسلة محال للبقالة» ولا تُقبل بطاقاتهم، سينفجر الأمر برمّته. ان كنت لا تستطيع شراء الطعام، البترول، أو الدواء لأطفالك، سيسارع الناس لتحطيم الزجاج ومساعدة أنفسهم. كيف نتعامل مع هذا التهديد؟ علينا أن نفكّر: هل لدينا حظر تجوال؟ هل نضع الجيش في الشوارع؟ كيف نستعيد النظام؟»

يقول «ماكبرايد» في الكتاب ذاته: «كان من الغريب رؤية غوردون يرزح تماماً تحت وطأة خطر ما كان على وشك فعله، مع اقتناعه بالتساوي أنّ الإجراءات الحاسمة يجب أن تُتّخذ على الفور». لقد قارن التهديد آنذاك بأزمة الصواريخ الكوبية. صدى الخوف من هذا التهديد كان قد تردّد في أيلول 2008 عبر وزير الخزانة الأمريكي «هانك بولسون»، الذي حذّر آنذاك بشكل دوري من أنّه قد يتوجّب على الحكومة الأمريكية اللجوء للقانون العرفي إذا لم يتم إنقاذ «وول ستريت» من انهيار الإئتمان. في كلا البلدين، تمّ تجنّب الأحكام العرفية عندما استسلم المشرّعون للضغوط وأنقذوا المصارف. ولكن، عدّة خبراء ونقّاد يقولون بأنّ انهياراً آخر هو وشيك الحدوث، وهذه المرة لن تكون الحكومات مستعدّة للمضي قدماً في الإجراءات نفسها.

المرة القادمة «لا إنقاذ»

ما أثار الأزمة عام 2008 كان المضي، ليس في النظام المصرفي التقليدي، بل في نظام الظل المصرفي، وهو عبارة عن مجموعة من الوسطاء الماليين غير المصرفيين الذين يقدّمون خدمات مماثلة للبنوك التجارية التقليدية تشمل أحياناً كيانات مثل:المحافظ الوقائية، محافظ أسواق المال، محافظ الاستثمارالإئتمانية، تبادل الأموال المتداولة، محافظ الأسهم الخاصّة، مقدّمي التأمين على الإئتمان، التوريق، وشركات التمويل. كما يمكن لبنوك الإستثمار والبنوك التجارية أن تجري الكثير من أعمالها في ظل النظام المصرفي.

في الإنهيار القادم على غرار «ليمان»، عمليات الإنقاذ الحكومية قد لا تكون متاحة، فوفقاً للرئيس الأمريكي «أوباما» في معرض تعليقه على قانون «دود فرانك» في 15 تموز 2010: «بسبب هذا الإصلاح، لن يكون هناك المزيد من عمليات إنقاذ مموّلة من دافعي الضرائب». الحكومات الأوروبية تبتعد أيضاً بدورها عن عمليات إنقاذ إضافية، فمجلس الإستقرار المالي في سويسرا «FSB»، على سبيل المثال، طلب من المصارف المحفوفة بالأخطار ابتكار ما يعرف بـ«الوصايا الحيّة»، تحدّد ماذا سيفعلون في حالة الإفلاس.

عندما لا يستطيع المودعون الولوج إلى حساباتهم المصرفية للحصول على المال اللازم لشراء الطعام لأطفالهم، باستطاعتهم إلى حد بعيد أن يبادروا لتحطيم زجاج المتاجر ومساعدة أنفسهم. أسوأ من ذلك، قد يتآمرون للإطاحة بالحكومة التي يسيطر عليها الممولون. اليونان شاهدة، حيث خيبة الأمل المتزايدة من قدرة الحكومة على إنقاذ المواطنين من أسوأ كساد منذ عام 1929، وقد عجّلت أعمال «الشغب» وتهدّد بإطاحة النظام عبر العنف. الخوف من تلك النتيجة يمكن أن يفسّر التجسّس الهائل على المواطنين الأمريكيين بإذن حكومي، الإستخدام المحلي للطائرات بدون طيّار، والحدّ من الإجراءات القانونية ومن قانون «بوس كوميتاتوس» «وهو قانون فدرالي يحظر استخدام القوات المسلّحة في مهام فرض القانون». وبهذا، نرى أن الأحكام الدستورية قد رميت من النافذة لحماية مصالح النخب الحاكمة.

أزمة سقف الدين تفتح الباب للبدائل

بالرغم من كل هذا السوء يكمن جانب مشرق، فعمليات الإنقاذ، والأحكام العرفية يمكن النظر إليهما على أنهما آخر هزيمة يائسة للديناصور العملاق. فالمخطط المالي المسؤول عن طرد الملايين من وظائفهم ومنازلهم قد بلغ نهاية الخط وما أزمته الحالية إلا فرصة للحلول المحتملة والمستدامة التي تلوح في الأفق. البلدان الأخرى التي واجهت انهيار عملاتها المقترضة على قاعدة الدين، نجت وازدهرت عبر إصدارها الخاص للعملة. فعندما انهارت العملة المرتبطة بالدولار في الأرجنتين عام 2001، عادت الحكومة لإصدار عملة «البيزو» الخاصة بها، وبعد انهيار العملة الألمانية في عام الـ1920، قامت الحكومة بنقلة اقتصادية عبر إصدارها لأوراق «ميفو» التي يجري تداولها كالعملة، وعندما نفد الذهب لدى انجلترا عام 1914، أصدرت الحكومة «جنيه برادبوري» المشابه للدولار الأخضر الذي أصدره «ابراهام لنكولن» خلال الحرب الأهلية الأمريكية.

اليوم باستطاعة حكومتنا تجنّب أزمة سقف الدين بفعل ما هو مشابه: سك بضعة مليارات من الدولارات كعملات معدنية وإيداعها في حساب. هذا البديل يمكن للإدارة متابعته فوراً من دون اللجوء للكونغرس أو تغيير القانون على أن لا يلامس التضخّم، ذلك أن الكونغرس يستطيع إنفاق فقط ما دخل في الميزانية. وإذا ما رفع الكونغرس سقف الميزانية لأجل البنى التحتية وخلق فرص العمل، سيكون ذلك فعلياً جيداً للإقتصاد، طالما أنّ اكتناز السيولة وتسديد القروض قد يقلّص بشكل ملحوظ عرض الأموال المستمر.

تمّ تجنّب الأحكام العرفية عندما استسلم المشرّعون للضغوط وأنقذوا المصارف. ولكن، عدّة خبراء ونقّاد يقولون بأنّ انهياراً آخر هو وشيك الحدوث، وهذه المرة لن تكون الحكومات مستعدّة للمضي قدماً في الإجراءات نفسها

التخلي عن السوق واقتصاده

على المستوى المحلي، نحن بحاجة لوضع نظام بديل يوفر الأمان للمودعين، يموّل المشاريع المتوسطة، ويلبّي حاجات المجتمع. اقتصاد الند للند يحقّق تقدّماً ملحوظاً على هذا الصعيد.في مقال نشر بتاريخ 27 أيلول بعنوان «اقتصاد الند للند يزدهر كما يتخلى الناشطون عن النظام»، يورد «ايريك بلير» أنّ حركة «احتلوا» ساهمت بإشعال ثورة مسالمة حيث يتخلّى الناس عن النظام القائم لمصلحة «اقتصاد تشاركي»، فيجري التداول بين الأفراد، من دون ضرائب، قواعد، أو تصاريح، وفي بعض الحالات بدون عملات صادرة عن الحكومة.

تجارة الند للند تأخذ حيزاً واسعاً على الإنترنت، حيث مراجعات الزبائن تبقي البائع صادقاً عوضاً عن النظام التقليدي المتبع في هذا الشأن. بدأ الأمر مع «الإيبادي» و«كريغليست» ونما بشكل مضاعف منذ ذلك الحين. وتبرز عملة «البيتكوين»، وهي عملة خاصة إلكترونية تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية خلفها، وقد ابتكرت للتحايل على تجسّس وكالة الأمن القومي الأمريكي.

تجارة الند للند تسري على التبادل المحلي ولكنّنا نحتاج أيضاً لوسيلة لحماية دولاراتنا، في القطاعين العام والخاص. نحن نحتاج الدولارات لتسديد، على الأقلّ، بعض من فواتيرنا، والتجارة تحتاجها للحصول على المواد الخام. كما نحتاج لطريقة تحمي دخلنا الحكومي المودع حالياً والمستثمر في مصارف «وول ستريت» التي تتعرض لأقسى المشقّات. لتلبية تلك الإحتياجات، يمكننا إنشاء مصارف تابعة للقطاع العام على غرار مصرف داكوتا الشمالية، مصرف الإيداع الوحيد المملوك من الدولة في الوقت الحالي. المصرف مفوّض قانونياً تلقّي كل ودائع الدولة وتلبية المصالح العامّة.

التلويح بالقانون العرفي يجري منذ عقود دون أن يطبّق فعلياً لغاية اليوم. نأمل أن نتجنّب ذلك الخطر عبر الانتقال لنظام عاقل وممكن، يجعل من الأعمال العسكرية ضد المواطنين الأمريكيين غير ضروري.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

العلم في خدمة البشرية

جاءت نظرية الاشتراكية العلمية منذ حوالي قرن ونصف لتقلب موازين القوى في عالم يتغير بشكل عاصف، في عالم تظهر فيه بشكل شبه يومي الاكتشافات والاختراعات، ويتتالى ظهور النظريات، ويتصارع العلماء والفلاسفة في معرفة أين تكمن الحقيقة، في هذه اللجّة ظهر سؤال كبير؟ في خدمة من يوضع هذا العلم؟ من تخدم هذه الإنجازات التي تقوم بها البشرية من خلال علمائها وعباقرتها ومخترعيها وفلاسفتها بمساعدة أمهر حرفييها وعمالها، يبدو الجواب عن هذا السؤال اليوم بديهياً لكنه لم يكن كذلك يومها، فكان العلماء يتسابقون إلى طرح آخر إنجازاتهم أما من يتبناها من كبار الصناعيين أو الشركات الضخمة ولم تكن هناك الإمكانية لوضعها بحيث تتبناها الدول في خدمة البشرية لأن الرأسمالية كانت في أوج صعودها، في تلك اللحظة بالذات سمعت البشرية صوتاً مختلفاً، شاهدت نظرة مختلفة للحياة، تؤمن بالإنسان وخير البشرية جمعاء، كان هذا الصوت هو نظرية الاشتراكية العلمية التي أسست لفكرة أن العلم للجميع ولخدمة البشرية كلها.

العلم والعلم الزائف

■ سلمى السعيد

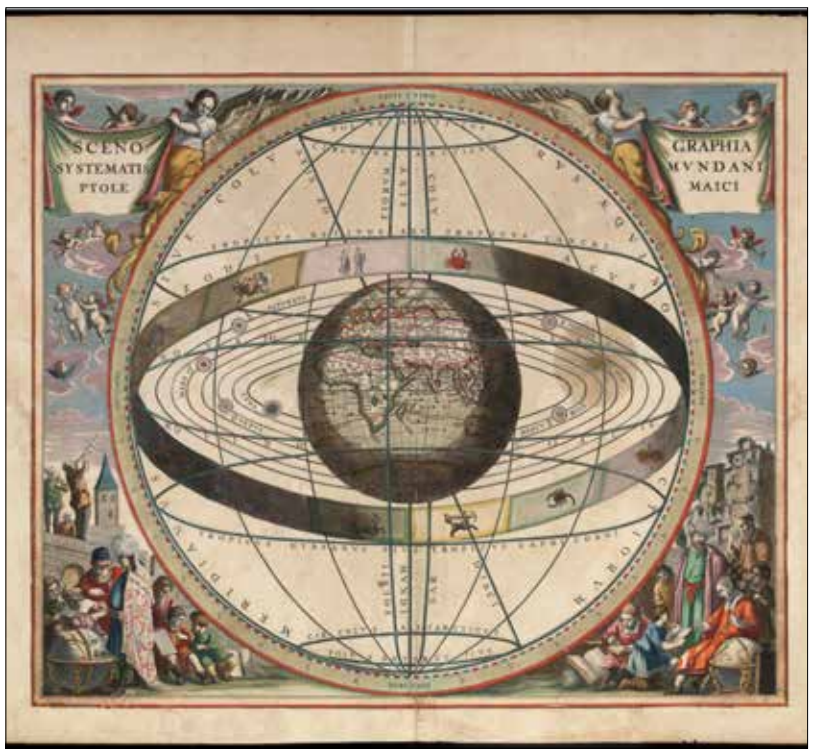

كما الفرق بين علم الفلك وعلم التنجيم هكذا هو الفرق بين العلم والعلم الزائف، يعتمد العلمان على مراقبة الأجرام السماوية وقياس حركتها، لكن الملاحظات الدقيقة والمراقبة الفعالة إن لم تقترن بمنهجة علمية صحيحة قابلة للتحليل وإعادة إنتاج الفكرة على ضوء التجريب من جديد، ليس لها قيمة حقيقية، فمنهج التنجيم الذي يعتمد على مبدأ التزامن الذي يفترض أن تزامن حدثين يفرض حتماً ارتباطهما ببعض ولا يؤمن نهائياً بمنطق المصادفة، نحن نعلم أن تكرار المصادفة يؤدي إلى تحولها إلى تلازم وتفقد صفتها كمصادفة ضمن نسب تمكن دراستها، كما يفترض العلم الزائف منهج عدم الوضوح بحيث يكون من الممكن تفسير النظرية حسبما يتطلبه الواقع وليس حسب قوانينها الداخلية، كل هذه الاستنادات غير العلمية، تجعل من غير الممكن تفنيد هذا العلم كما من غير الممكن إثباته، ويدعي البعض أن الماركسية كما الفرويدية والأدلرية «نظرية التاريخ – ماركس، التحليل–النفسي– فرويد وعلم النفس الفردي– أدلر» هي من هذا النمط، وقد تحدث عن هذا الموضوع كارل بوبر في مقال نشر في كتاب بعنوان «العلم: فرضيات وتفنيدات» لن أتحدث هنا عن فرويد وأدلر، لكنني سأتحدث عن نظرية التاريخ والمقصود بها المادية التاريخية حصراً، فهو يعتبر أنه طالما أنه لا يمكن تفنيد النظرية فبالتالي لا يمكن لإثباتها أن يجعلها نظرية صحيحة، أي أن تكرار ظاهرة الصراع الطبقي في التشكيلات الاجتماعية على سبيل المثال لا يجعلها قابلة لأن تصبح قانوناً داخلياً لأن هذا القانون الداخلي لا يمكن تفنيده، إن التلاعب بفلسفة العمل بمثل هذا النموذج، يجعل العلوم جميعها قابلة لأن تكون في مصاف العلوم الزائفة حسب بوبر، ويجعل من غير الممكن الإيمان بأي من العلوم وبالتالي نتاجاتها ومنطقها وقوانينها، وتطبيقاتها على حياتنا، أي أنه يقول لا تؤمنوا بالعلم، أي علم، حقيقياً أم زائفاً، فما هو البديل الذي يدعو إليه بوبر؟ سؤال برسم النقاش؟

التأمين الصحي.. لمن؟!

ينظر المواطن السوري إلى كشف راتبه المصاب بهزال عضال، متفقداً الحسميات.....
في بند التأمين الصحي، تسترجعه الذاكرة إلى القرن التاسع عشر برفقة «بسمارك»، ليعيش حلماً لم يكتمل في دولة الرفاهية ذات الضمان الصحي الإجتماعي، ليهذي لاحقاً في سراديب شركات التأمين، فيسقط بسمارك عند الدخول في أبواب تلك الشركات محاولاً قبض ما تراكم لأشهر عديدة..

■ د. ياسر حسن

بيروقراطية وفساد

إن جلّ ما يعانيه التأمين الصحي في سورية هي تلك العقلية البيروقراطية ذات البنيةالفاسدة، محاولة الاستفادة منه لأقصى درجة ممكنة سواء بإزدواجية التعامل مع أطراف العملية التأمينية من موظفين وشركات وأطباء ومشاف، حتى تكاد تظن أن تلك العقود المبرمة لأجلّ مكسب لشركات التأمين الخاصة، أما بقية أطراف تلك العملية فحدث ولا حرج...

ولما كان التأمين الصحي من أهم إنجازات العالم المعاصر، والذي شكل إحدى أهم المسائل الحيوية التي تقدمها الحكومات ولما تتركه من آثار اجتماعية، من خلال نظم مالية تساهم الدولة فيه بالجزء الأكبر من خلال اقتطاع نسبة من الدخل الفردي لكل موظف، لابد لنا من الوقوف عند جملة من القضايا التي تضع المواطن بين كماشة الأسعار ومحاولات شركات التأمين لعدم القيام بالتزاماتها على أتم وجه مقارنة مع الدول التي تسعى إلى تقديم خدمات صحية لأكبر عدد ممكن وبجودة عالية...

ومن خلال الإحصاءات المتوافرة فهناك تبايات مختلفة من حيث مزايا التأمين التي تقدمها ،وهذا التباين يعود إلى اختلاف في ثقافة المستفيدين من خلال إدخال طرائق ونظم حديثة يستفيد منها كل أطراف العملية..

الشركات

إنها أكثر أطراف العملية التأمينية والتي حققت ربحاً، وكانت الرائدة في الاستفادة من قوانين التأمين الصحي، وبالمقابل تعاني من تخلف سواء بقصد أو بدونه من آلية العمل مع الأطراف الأخرى، من حيث عدم شمولها للخدمات الصحية المختلفة، وإلزام المرضى بدفع نسب لا تتوافق أحياناً مع دخولهم، أو دفعه المبالغ كاملة واستردداده لاحقاً من الشركة الراعية، والتأخر بدفع حصص الأطباء المعالجين، مما خلق نفوراً لدى الأطباء ومحاولة عدم التعاقد معها، وكذلك الصيدليات، وحتى قواعد إدخال البيانات الصحية للمرضى تخلق أرقاً وعملاً روتينياً لكل من الأطباء والصيادلة.. وكذلك لا تقدم القوانين ذات العلاقة أية مجال لحالة تسويقية تنافسية صحية لتلك الشركات من حيث الخدمات التي يتم تقديمها، واستفادت بعضها حسب حجم علاقاتها مع بعض المتنفذين في جهاز الدولة.

ومن هنا لا بد من تقديم العديد من الآراء التي قد تكون مفيدة في الحل:

1. العمل على توسيع التأمين الصحي ليشمل الدوائر والمحافظات المختلفة، ووضع ميزانيات إضافية لدعم ذلك،
2. تضمين التأمين بدون استثناء للأمراض والجراحات والأدوية المختلفة، بما فيها الأمراض المستعصية.
3. تحسين المجال التنافسي من حيث تقديم الخدمات الصحية، وفق معايير الجودة المعتمدة حسب النظم الحديثة ، وإسوة بالدول المتقدمة.
4. إيجاد علاقة تكافؤية بين أطراف العملية التأمينية بما يضمن حقوق الأطراف كافة، دون تغليب طرف على آخر.
5. زيادة الدعم المالي لإمكانية تقديم الخدمات لأوسع الشرائح المجتمعية وأفقرها.
6. نشر الدعاية وتسجيل جميع الأطباء والصيدلة والمشافي روتينياً، وإلزامهم بتقديم الرعاية لجميع المسجلين.
7. تسهيل التعاملات الألكترونية بين الأطراف بعيداً عن الروتين والتملص من المشاركة بحجة عدم توفر الأدوات اللازمة.
8. إلزام الشركات الخاصة بدفع الاستحقاقات لأصحابها خلال فترة وجيزة، وتغطيتها لجميع النفقات.
9. إيجاد علاقة إدارية صحيحة بين الأطراف، بما يضمن جودة العمل والاستمرار بتقديم الخدمة الأفضل.

ومن هنا نرى ضرورة إيجاد نظام تأميني صحي يؤسس لحالة اجتماعية صحية، وعلاقة تكافؤية بين الشرائح الواسعة، ويضمن تقديم خدمات الرعاية للجميع.

لغة الضاد..
ولغات العصر

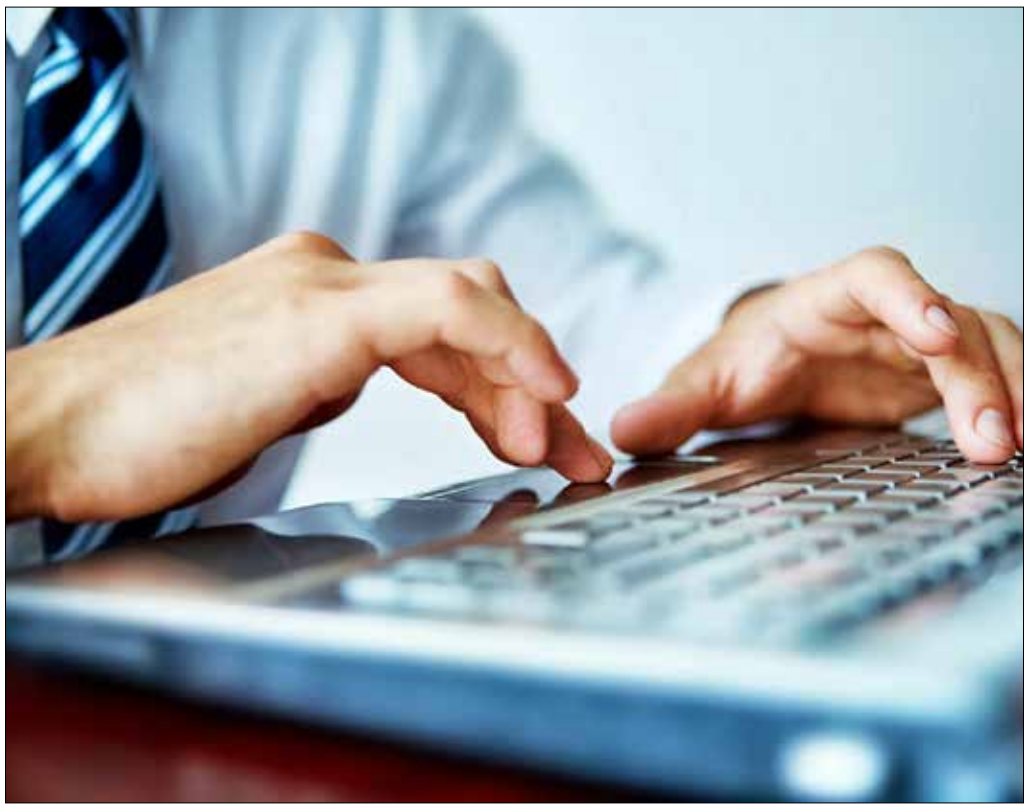

يشبه الباحث عن أي موضوع علمي في بلادنا من يبحث عن ابرة في كومة من القش، وسيخوض بالتأكيد في دوامات الروابط الالكترونية ليصل في النهاية إلى محتوى ركيك يبتعد بدرجات عن ضالته، إنها المشكلة التاريخية نفسها التي تدفع الباحث العربي إلى التوجه فوراً إلى المحتوى الأجنبي وترجمة ما يود الاستفادة منه دون أن يضيع الكثير من الوقت في تصفح المراجع العربية العلمية، إنها تدفع الناطق بإحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم إلى أقصى درجات اليأس!

■ سمير حنا

لا مبالغة في ذلك، فالتجربة البسيطة تثبت واقع الحال، والبدء بأي عملية بحثية على الانترنت باستخدام اللغة العربية سيكون الباب الأول في متاهة لا تنتهي فبعد ساعات من البحث المُضني عن موضوع مُعين، ستجد نفسك امام عدد من الروابط، تودي كل منها إلى صفحة مُلوّنة مليئة بالقلوب والأزهار لـ «مُنتدى رقمي» يحمل في الغالب اسماً سخيفاً وسطحياً يشترط التسجيل والانضمام حتى تستطيع مشاهدة الموضوع الذي تبحث عنه، وكأنه يحوي كنوزاً من المعلومات لا تُقدّر بثمن، ولم تُنشر في أي موقع آخر عربي أو أجنبي، وبعد أن تنضم إلى المُنتدى، تجد نفسك أمام عدة سطور لا تُسمن ولا تُغني من جوع، مكتوبة بلغة ركيكة مؤسفة تُشير أن صاحب الموضوع نفسه لا يكاد يفهم ما يكتبه، تتلوها الردود المُعتادة من أعضاء المُنتدى المجهولين التي تمتدح صاحب هذه المشاركة وتشكره على عظيم ما قدم ويقدم. وحتى لو قادك حظك الحسن إلى الدخول في روابط عربية أكثر جدية، ستجد أن مُعظمها يوفر معلومات لا تُشبع الفضول ولا تتطرق أبداً إلى الفرعيات أو التفاصيل المُحددة التي يسعى وراءها الباحث، أو حتى من يرغب الاستزادة من معارفه الشخصية .

وهنا يعمد البعض إلى تصنيف هذه الكلمات تحت أفكار التعصب الأعمى لقومية أو للغة ما، متجاهلين الإحصائيات الأخيرة التي أعلنت أن عدد المُستخدمين الناطقين بالعربية للإنترنت قد ارتفع في الفترة ما بين عامي 2000 و 2009 بنسبة كبيرة تُقدّر بحوالي 23,3 %، أي أن عدد العرب المُستخدمين للإنترنت حالياً يزيد حتماً عن الـ 90 مليون مُستخدم من بين 360 مليون نسمة هم المجموع الكلي للسكان العرب، وبالمقابل ما زال المحتوى العربي على الانترنت لا يتجاوز ال 3% فيما يبدو كنسبة هزيلة للغاية تعود للغة تحتل المرتبة الخامسة في الانتشار العالمي من أصل 6500 لغة معروفة بالمقارنة مع اللغة الانكليزية مثلاً والتي حصدت 40% تقريباً.

فالمشكلة الجوهرية هي أن كم المحتوى العربي، ونوع المحتوى العربي، لا يتناسبان على الإطلاق مع تنامي الحاجة إليه، ويصح القول بأن هذا الخلل في « الكم والكيف » يعود إلى مجموعة كبيرة من الأخطاء في الإدارة والتوجيه تتسلسل وتتعاون للوصول إلى حالة مزرية ليست بالجديدة على الإطلاق، ففقر نوعية الكثير من المواد المنشورة واحتوائها على معلومات ركيكة مليئة بالأخطاء سيلقي بظلاله على جودة المحتوى، لتتلو ذلك عمليات النقل والنسخ المجنونة ليتم إعادة نشر المقالات والمواد حرفياً بعد استنساخها من مواقعها الأصلية، وتجريدها من اسم كاتبها واسم الجهة الناشرة، بلا أدنى اهتمام وغياب كامل – كالعادة – من الجهات الرسمية ذات الاختصاص بمُراقبة حركة الملكية الفكرية والسطو عليه يقابلها في ذلك عدم تفهّم العاملين في إنتاج هذا المُحتوى لديناميكية العالم الرقمي وعدم إلمامهم أصلاً بالمحتوى الفكري الذي يُريده المُستخدم في سوق الإنترنت الشاسع والواسع ،فضلاً عن غياب الكثيرين منهم عن دراسة الكيفية التي يبحث بها المُستخدمون عن المعلومة، وتجمدهم في قوالب قديمة بالية مُزرية في أساليب الكتابة والإنتاج، فتظهر النتيجة مُشوّهة مريضة أمام مُستخدم عربي نشط الفكر، يتوق إلى مُحتوى يوازي حدود فكره، ثم النتيجة الحتمية : الاعتماد على المُحتوى الأجنبي بشكل كامل – خصوصاً الإنجليزي والفرنسي –، وإهمال مُتابعة المُحتوى العربي، وبالتالي إهمال تطويره.

لذا تبرز الحاجة الماسة للنهوض بالمحتوى العربي على شبكة الانترنت في إطار مشروع ثقافي علمي متكامل يبتعد عن التغزل السطحي والتعصب الأعمى للغة العربية ليشكل قاعدة فكرية وبحثية تنطلق من قلب مجتمعاتنا وتحمل بصمات أعمالنا وتحطم القيود المعرفية المفروضة على مجتمعاتنا عن طريق خطة واضحة تبتغي تطوير المُحتوى العربي – كماً وكيفاً – دفاعاً عن هويتنا المعرفية ومكانتنا التاريخية، وبالطبع بعيداً عن «مهرجانات» تطوير المُحتوى العربي التي لا تبيع سوى المفردات المقعرة من لغتنا.

أخبار العلم

الإنفاق الصيني على البحث والتنمية

قال وزير المالية الصيني إن حجم الإنفاق الصيني في البحث والتنمية وصل إلى تريليون يوان « 164,1 مليار دولار أمريكي » في عام 2012، مشكلا نسبة 1,98 بالمئة من مجمل الناتج المحلي.

وتعد نسبة نفقات البحث والتنمية من مجمل الناتج المحلي مؤشرا هاما لتقييم استثمار الدولة في الإبداع. وكانت هذه النسبة بلغت 1,54 بالمئة في عام 2008.

ووفقا لتقرير القدرة التنافسية العالمية الذي أصدره منتدى الاقتصاد العالمي، فقد ارتفعت مرتبة الصين من الـ48 في عام 2006 إلى الـ26 في العام الماضي.

وأضاف لو أن القدرات المتحسنة لعبت دورا مهما في تطوير القطاعات المتقدمة وذات الأهمية الاستراتيجية، وفي الوقت عينه، ساعد العلم والتكنولوجيا على تقديم خدمات أفضل للشعب.

■ ■ ■

الجراثيم البريئة

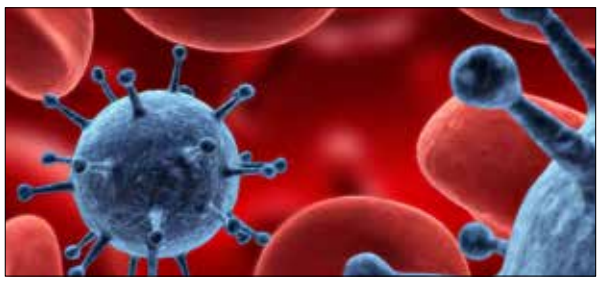

ظروف الحياة المعاصرة ونشاط الإنسان وحتى الإنجازات الطبية يمكن ان تؤدي الى تحويل الجراثيم البريئة إلى مسببات أخطار شاملة. ونلاحظ اليوم أمثلة على مثل هذا "التناسخ" الجرثومي. فالمعروف أن فيروسات عدوى قصور المناعة ومرض الالتهاب الرئوي اللانموذجي كانت في الماضي تلازم الحيوانات البرية ثم انتقلت منها الى الإنسان. ومنذ العام 1970 وحتى اليوم تم في العالم اكتشاف 39 مرضاً جديدا، بمعدل مرض جديد في العام الواحد. مثل هذه العدوى تنطوي على مخاطر شديدة بخاصة في عصر العولمة حيث تجوب المكروبات والجراثيم الكرة الأرضية كلها وبسرعة كبيرة برفقة حمَلتها والمصابين بها. وفي هذه الظروف لا يستبعد الأطباء تفشي اوبئة عظمى عالمية يمكن ان تصيب مئات الملايين في جميع القارات. كما تنطوي على مخاطر كبيرة احتمالات صنع السلاح الجرثومي.

■ ■ ■

دعم الطب التقليدي

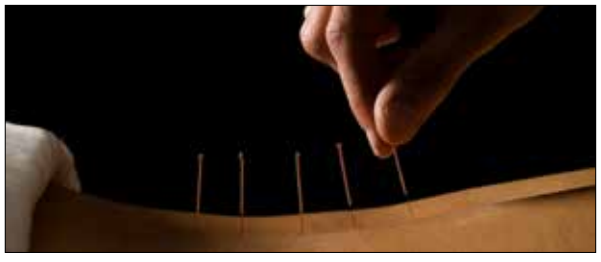

خصصت الحكومة الصينية أموالا تقدر ب1,49 مليار يوان «حوالى 242,67 مليون دولار أمريكى» لصندوق مساعدات لدعم تطوير الطب الصينى التقليدى فى بقية عام 2013، ووفقا لهذه الخطة، تطلب الدولة من السلطات المعنية الاستفادة من الطب التقليدى فى الوقاية من الأمراض والرعاية الصحية.

يستخدم الصندوق الجديد لتعزيز البحث والتطوير للطب التقليدى على المستوى الشعبى وإقامة حلقات نقاش لأكبر وأشهر الاطباء وبناء مراكز طبية خاصة فى المناطق الريفية وتمويل تدريب الموارد البشرية.

■ وكالات

بالنسبة لبكره شو؟

■ عادل ياسين

بالنسبة لبكره شو؟ سؤال يردده الجميع.. على مسامع الجميع، منذ اندلاع الأزمة الوطنية، التي طحنت بين رحاها أحلام الفقراء بـ«أن ما هو آت هو الأفضل..»، وسرق كل ما هو جميل داخلهم وأصبحوا مجرد حطب ووقود في نار أزمة حولتهم إلى مجرد كائنات بشرية تهيم على وجهها في المدن والأرياف والأزقة والحارات، باحثةً عن سقف آخر يؤويها بعد أن دمر المتقاتلون سقوفهم المجبولة بعرقهم حتى أصبحوا يقولون إنه «شقاء عمرنا»، وهذا تعبير صحيح وبليغ عن حجم المأساة التي يعيشها الفقراء المصابون بداء الحرمان الأزلي والذي تعزز في الأزمة بسبب القهر والنهب معاً، قهر يعانيه من الطرفين المتقاتلين مع أن كلاهما يدعي الدفاع عنه، والمعارك الدائرة بينهما من أجله وبسببه..

يا للهول كيف يدمر بيتي، وأشرد وأجوع باسم الدفاع عني، ولأجلي.. كيف يتم اعتقالي، وخطفي على أنه من أجلي.. كيف تدقق هويتي التي هي رمز انتمائي لوطني كي يسمحوا لي بالمرور على حواجزهم المنصوبة باسمي أيضاً ومن أجلي؟!

من أين أنت؟ – من هناك.. هيا أنزل. والحاجز الآخر الذي قد يبعد عنه عشرات، وربما المئات من الأمتار، يوجه السؤال نفسه: من أين أنت؟ – من هناك.. وأيضاً هيا أنزل.

الحواجز الأولى تمنعني من إدخال ما أحتاج ويحتاج من أعيلهم، والحواجز الأخرى أيضاً تصادر ما أملك من قوت يومي دعماً «للثورة..!» أليس للثورة حصة فيما يوجد لديك حتى نستمر في ثورتنا، سؤال يطرحونه عليك لإرغامك على الجوع باسمهم.

أيها المارون على أجسادنا وأرواحنا وأحلامنا.. اذهبوا إلى الجحيم الذي صنعتوه لنا ومن أجلنا... تقاتلوا بعيداً عنا.. هذا الوطن ليس لكم.. أنتم غرباء عنا، وسنقاتلكم.. ليس من أجلكم كما تدعون، بل من أجل أن يبقى الوطن لنا وحدنا، بعيداً عن نهبكم وقهركم الذي ألمنا وأوجعنا... سنتوحد ضد بنادقكم، ومشاريعكم ونهبكم، وقهركم وسيكون «بكرة» مستقبلنا.. لنا وحدنا نحن الفقراء.. الذي سنصنعه من شقائنا وهو لن يطول.

أميركا.. «المجنونة» !

«أنا أملك جميع الخصائص التي يتمتع بها أي كائن بشري: الدم.. اللحم.. الجلد.. الشعر.. لكني لا أمتلك القدرة على إظهار أي نوع من أنواع المشاعر.. عدا الجشع والقرف.. شيء فظيع يعتمل في داخلي لا أدري ما هو. لقد طغى تعطشي الليلي للدماء على ساعات نهاري.. أشعر بأنني قاتل على حافة الانزلاق إلى الجنون المطلق.. أعتقد بأن قناع التعقل سيسقط عن وجهي في أي لحظة..»

• باتريك بايتمان

■ يسار صالح

دخلت هذه الكلمات الخالدة تاريخ الحركة الفكرية الأمريكية من أوسع أبوابها، واستطاعت عن طريق «كتاب» و«فيلم» لاحق أن تثير موجة فكرية، أنعشت الأبصار والبصائر، إنها الكلمات التي يلخص بها بطل رواية الكاتب «بيرت إيستون إيليس» والمعنونة بـ«المهووس الأمريكي» التناقض المرعب الذي يعاني منه المجتمع الأمريكي. منذ صدور الطبعة الأولى من الكتاب قبل ثلاثة عقود، يأتي هذا الكتاب ليكمل ما انتهى إليه «إيليس» من نقد لاذع للرأسمالية و جشعها المطلق في كتابه الأول «أقل من الصفر»، ليعمل على تشخيص كل القيم والخصائص التي تعرّف الفكر الرأسمالي في إنسان واحد، «باتريك بايتمان».

فـ «باتريك» تنافسي إلى أبعد الحدود، وهي صفة ملازمة للرأسمالية، لكن قيام الكاتب بمتابعة مفاعيل هذه الصفة على بطل الرواية حتى النهاية يثير الإعجاب بالفعل، ويسمح للقارئ بالخوض في مراحل نضوج الفكر الرأسمالي عن طريق مشاهدة الغضب والجشع النامي في ذات «باتريك» حتى وصوله إلى حالة انفجارية لن يستطيع التعامل معها.

وهنا لا بد من الحديث عن أحد المشاهد التي دخلت تاريخ السينما الأمريكية بعد ظهور الفيلم في العام 2000، حيث يظهر «باتريك» مع مجموعة من أصدقائه وهم يتحدثون عن يوميات العمل، ليَخرج أحد أصدقائه بطاقة العمل الجديدة الخاصة به من جيبه، ويبدأ بالتباهي بجودة الورق ونوعية الألوان ونعومة الملمس وبقية المزايا «الفريدة» التي تتمتع بها بطاقته أمام أقرانه، والذين بدأوا بمقارنة مزايا بطاقتهم الشخصية مع هذه البطاقة الرائعة التي تلتمع أمام أعينهم والحسرة تأكلهم، لكن «باتريك» قرر ببساطة أن الحل الوحيد للتفوق في هذه المنافسة هو قتل زميله بدم بارد!

وهذا ما فعل، فقد دعاه إلى منزله، وبدأ يحدثه عن حبه للموسيقى الحديثة وهو يستعرض أمامه العديد من الأسطوانات، إلى أن استل «فأساً»!! وفجّ به رأسه، بوحشية غير مسبوقة، وهو لا يزال يستمع إلى الأغنية الصاخبة، في دلالة واضحة على التناقض الذي تتسم به الرأسمالية الأمريكية، عندما تقدم بشكل دائم صورة مشرقة عن نفسها عن طريق القنوات الإعلامية والدعائية وتعمل على تسويق مفاهيم العدالة والحرية لكنها في الحقيقة وحش جشع متعطش للدماء، وهذا ما قصد به الكاتب أيضاً عندما صور «باتريك» كموظف مثالي، حسن المنظر، جميل الهندام، مهذب، طموح، لكنه في الحقيقة قاتل مهووس مجنون.

يبدو الفيلم مناسباً الآن وأكثر من أي وقت مضى في وصف الحالة المزرية التي وصلت إليها اليوم الرأسمالية العالمية المحكومة بالجشع، فهو يضع أمام المشاهدين الحقيقة الواضحة، وجهان للحكومة الأمريكية: وجه علني مشرق يعلن انتماءه لشعارات العدالة والحرية، ووجه خفي أناني وحشي غير أخلاقي، يخوض الكتاب والفيلم في سبر أغواره. الوجه الذي يدفع الحكومات الأمريكية إلى شن الحروب من أجل المال، وقمع الحريات، وتشويه المجتمعات، والقضاء على اليد العاملة، واستغلال المرضى والمحتاجين، الوجه الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى آلة استهلاكية شرهة لن تتوقف عن العدوان والتدمير إلا بعد فنائها.

«إله» الشمس

كانت سورية أرض تلاق للحضارات منذ أبعد العصور، ولا يوجد مكان آخر في العالم تظهر فيه «آثار الماضي بمثل هذا التنوع المرتبط بمثل هذا الاستمرار» «حولية 1969»

حلم الإنسان منذ أقدم العصور بالتنعم بالنور ليلاً كما نَعم به نهاراً، ففكر في الطرق التي تحقق له رغبته بالقضاء على الظلام الذي تجسدت له فيه كل أنواع المخاوف المجهولة والمثيرة. ووصف آلهته بالنور وأقدم على عبادتها والتماس السعادة منها والالتجاء إليها في التغلب على الظلام وطلب النور، وتخيل آلهته تملأ الوجود نوراً وضياءً وعدلاً..

«هيلينوس» كان الإله المجسد للشمس وضوئها وحرارتها . والجدير بالذكر أن الأساطير تنسب إليه قيامه بجولة يومية عبر السماء فيخرج صباحاً من جهة الشرق ليضيء الكون وينشر الدفء يرتقي كل صباح قبة السماء على عربته الذهبية المجنحة، ويغيب مساء في البحر. وكان الإله الوحيد القادر على رؤية وجه الأرض كله، وكان يبدو إلهاً رائع الجمال تكلل جبينه هالة مشعة وهو واقف على عربته.

وهذه من القطع الجميلة للرب «هليوس – رب الشمس» وهي عبارة عن لوحة نحت نافر تمثل مشهداً نصفياً له تحيط برأسه هالة نور مشعة، و يحيط بمشهد هذا الرب إطار زخرفي وفي الأسفل يُشاهد نصفية لسبعة أشخاص، اثنان منهما متقابلان ويتجه الآخرون نحوهما. ومن الملاحظ أن هذه الهالة القدسية التي تحيط بالرأس انتقلت في العصر البيزنطي وأصبحت تحيط برأس السيد المسيح، والسيدة مريم العذراء وجميع القديسين.

• سورية الأم

أزمة وعي 2

طروادة «العربي»...

اعتاد الجمهور العربي في الفترة الأخيرة سماع تلك الأصوات المنادية بالتدخل الأجنبي، نداء أضحى لصيقاً بالكثير من أطياف المعارضة في المنطقة العربية، وأصبح بدرجة من الدرجات، ربما «معياراً ثورياً» تقاس به شراسة هذا المعارض من ذاك، شراسة تغدو هي الأخرى صكّاً يعبر عن كمية «الرغبة في التغيير..!!».

■ رند سودان

انطلاقاً من إيمانهم المطلق بأن تلك الشعوب عاجزة عن إحداث أو إطلاق عملية التغيير المطلوب لمجتمعاتها، وضعوا مئات، بل ربما آلاف النظريات والمدارس البرجوازية لتسوّغ المبررات والذرائع المرتبطة بالاستعمار التقليدي منه وغير التقليدي، ليتحوّل المستعمر تبعاً لتلك المسوغات إلى «المخلّص» اللازم والضروري لانتشال تلك المجتمعات من تخلفها وسباتها...!

أمريكا «المثالية»..

من مدارس سيكولوجية ربطت التخلّف بالضعف الحيوي والعنصري لدى الشعوب «فرديا ً واجتماعياً»، إلى نظريات سوسيولوجية ربطت التخلف بالمجال الاجتماعي «تأخر البنى الاجتماعية، المجتمع التقليدي، غياب دافع الأداء والإنجاز»، بقيت نظريات التحديث البرجوازية منذ منتصف الخمسينيات وحتى أوائل الستينيات تستند إلى المثل العليا الأمريكية، فجاءت كنتاج أيديولوجي لإمبريالية الولايات المتحدة، نتاجاً مليئاً بالنرجسية والأثنية والتعصّب العرقي، فالمجتمع الأمريكي هو مجتمع «الرفاه» ومرافق هذا المجتمع وقيمه هي النموذج المثالي الذي يجب على كل المجتمعات تقليده .

منذ ظهور حكومات البلدان المستقلة، بدأت تلك النظريات توجّه كرسائل مرتبطة بالاستعمار التقليدي في مطلع الستينيات، لتشكّل المبرر الأيديولوجي للسياسات الاستعمارية لبلدان الشمال الأمريكي وأوروبا، تتنوع تلك الرسائل بتنوع مصالح المستعمر وتنوع «لون أو عرق أو شكل أو حتى جغرافيّة» الشعب المستَعمر ...!!

البروتستانتية الجديدة..

فبينما يسعى عالم الاجتماع والمفكر الألماني «ماكس فيبر» جاهداً إلى اعتبار الفكر الإنساني هو المحدد الأساسي لنمو المجتمعات، ليخلص بذلك إلى نتيجة مفادها أن «روح الرأسمالية هي ذاتها روح العقيدة البروتستانتية...!!؟»، فيصبح من الضروري عندها على مجتمعات أوروبا أن ترسل «جحافلها» إلى تلك المجتمعات الخالية من ذاك المعتقد ليس لتحقيق غايات ومصالح دول المركز الرأسمالي، وإنما «لنشر» فكر «بروتستانتي» يضمن لأولئك المتخلفين «اللا بروتستانتيين» فكراً يمكن عبره إدارة عجلة النمو والتنمية...!!

المخلصون الجدد...

وبالانتقال من «فيبر» إلى الاقتصادي الأمريكي «تشارلز فابلن» وآخرين غيره، أمثال «هاملتون، وشومبيتر، وغالبرايت، ومكيلاند... بالإضافة إلى المنظرين المحدثين الإنكليز أمثال «كيلبي وسومريست وماريس و....الخ»، نجدهم جميعاً يردون أسباب التخلف إلى عوامل، تتراوح بين عوامل سيكولوجية، كغياب طائفة المنظمين والمبدعين والقادة، وبين عوامل سوسيولوجية، ترى في الوسط السوسيولوجي الروتيني المحافظ سبباً رئيسياً للتخلف..

يؤكد عالم الاقتصاد والاجتماع «شومبيتر» إن سبب التخلف يكمن بعدم ظهور المنظمين والرجال المجددين الراغبين في استغلال الفرص والمبادرات المتاحة، شأنه في ذلك شأن «مكليلاند» وغيره من المحدثين الإنكليز الذين يرون أن العائق الأساسي أمام تسريع النمو والتنمية هو «غياب المهارات الفنية والمكتسبة لدى رجال الأعمال المحليين، غير القادرين على تنظيم وظائف المجتمع» !!. رأيٌ يماثله إلى حد التماهي تصريح على لسان أحد المثقفين والذي يعد من أهم كتّاب الدراما السورية الكاتب السوري «المعارض»، فايز سارة، والذي أكد في تصريح له لصحيفة الأخبار اللبنانية منذ زمن ليس بالبعيد –بدايات الأزمة السورية– قائلاً: «إن سورية بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية جديدة لتحل محل رؤوس الأموال المحلية «التقليدية»، لأن هذه الأخيرة باتت رهينة النظام البيروقراطي، وبالتالي فعلينا استجلاب رأسمال جديد ومبدع قادر على تحريك عجلة النمو والتطور..!!».

وا أوباماه...

يطالب «مثقفنا» بإعادة توزيع الثروة بين ناهبين قدامى وجدد، لا بين ناهبين ومنهوبين، أو بين رؤوس الثراء الفاحشة وفقراء يزداد فقرهم كمّاً ونوعاً! ففي رأيه تكمن مشكلتنا في تخلّف رؤوس الأموال الحالية، ولذلك فنحن اليوم بأمس الحاجة إلى عقلية «نيو رأسمالية»...!!

من محاولة نشر «المعتقد البروتستانتي» المتطور إلى محاولة انتشال «الكيماوي» من يد «الطاغية» تختلف رسائل الاستعمار وذرائعه، ذرائع ربما يدرك علماء البرجوازية اليوم أنها لم تعد تعادل قيمة الحبر التي تطبع به، فالمهمة اليوم موكلة لذاك النموذج «المعارض» التابع اقتصادياً وسياسياً وحتى ثقافياً لطغاة عالميين، والمتناغم عملياً مع طغاة محليين، مهما علا صراخه «الثوري» يبقى مجرد نداء «طروادي» من العيار الثقيل، نداء تكتمل معه ألوان التبعية في بلدان هي بأمس الحاجة لنموذج معارض يختلف نوعياً عن أنظمتها السابقة، وعلى من يواظب ليل نهار بنداء «وا أوباماه...» عليه أن يدرك أن أوباما ليس بالمعتصم وإن لبّى ذاك النداء....

البازلت.. حجر الزاوية

■ نور أبو فراج

في الماضي كان هناك مدينةٌ استمدت اسمها من حجارتها السوداء؛ حجارةٌ صلدة خشنة سالت يوماً على هذه الأرض حمماً بركانية قبل أن تتخذ هيئتها «الحجرية»، أعطت المكان اسمه والناس طباعهم، ورسمت جغرافيا المدينة وحدود شوارعها وبساتينها.

لا يكون للحجر الأسود اللون ذاته كل مرة: فهو يتفاعل مع الظل والنور ليتبدل ويتغير، يمتص حرارة الشمس ويميل إلى الحمرة عند الغروب ليبدو كما لو أنه سيحفظ الدفء إلى الأبد –دفء جميع الشموس التي سطعت عليه منذ آلاف السنين وأخرى لما تشرق بعد– يصبح أكثر زرقةً مع اقتراب الليل وحتى الغسق. وحينما يظن المرء بأنه لا يمكن أن يغدو أكثر سواداً: يأتي الشتاء، ويتسرب المطر إلى جوف الصخر فيبلله ويغسله. لكنه لا يستحق اسمه حقاً إلا بتناقضه مع بياض الثلج الذي يرتاح على الأسطح وحواف الشبابيك. ولا يكون للثلج هناك ذلك اللون المبهر لأن الحجر يعرف كيف يروضه ويحده بخطوطه السوداء.

ميّز الحجر الأسود سكان المدينة بمتع صغيرة لم يختبرها قاطنو «المدن البيضاء»، كمراقبةً الضوء وهو يتسلل من شقوق وفراغات الحجارة التي صُفت على عجل فوق بعضها البعض جدراناً واطئة لا تتطابق حجارتها بصورة نهائية، وتبقى هكذا: «حيطان قادرة على التنفس». امتلك الأطفال هناك مساحات لا منتهية من صخور مختلفة الأحجام والأشكال كي يُعملوا فيها خيالهم، ويحولوها إلى غرف للجلوس أو قلاع وقصورٌ قديمة ينصبون أنفسهم حكامها وملوكها.

باحت الحجارة بأسرارها لبعض سكانها كي يستطيعوا وحدهم كسرها ببضع قطرات من الماء وإزميل صغير، فيما تبدو عصيةً على الكسر والتجزئة لمن لا يعرفها، وتركت لهم مشنقة أثريةً ضخمة وأعمدةً وقناطر ومدرجاً حجرياً صغيراً يحتضنهم ويتسع لأحلامهم بعروض وحفلات موسيقية ستقام ذات ليلة، وأهدتهم إحدى أقدم كنائس العالم التي تدفن الآن تحت أوتستراد عريض شاءت له سلطة المال أن يبنى على أنقاض مدينة أثرية.

لا يمكن روايةَ تاريخ المدينة دون أن يكون البازلت «حجر الزاوية» في كل حكاية، كيف كان الفرنسيون سيضلون طريق الثوار إن لم يضيعوا بين صخور اللجاة؟ وكيف كان الأحفاد سيتباهون بقوة أجدادهم الذين حملوا الحجارة السوداء على ظهورهم وبنوا صروح المدينة؟! وكيف يعقل لمدينة أن تحتفظ باسمها فيما تفقد يوماً بعد يوم الحجر الذي كان أصل الحكاية ومبررها؟

سيقف طفلٌ صغيرٌ يوماً ما.. حائراً وهو يتأمل الاسم المضلل في الخريطة، ويقارنه بالمشهد الأسمنتي المتسخ الباهت أمام ناظريه، وسيسأل أين ذهبت تلك البيوت التي شيدت من الحجر الأسود. ربما سيجيبه أحدٌ ما، بأن البيوت القديمة هدمت لضرورات المساحة، ولم يكن لها مكانٌ في خطة «لا تخطيط» البلدية، وأن الناس باعت حجارةً بيوتها «بالمفرق» حجراً بعد آخر في سنوات الجوع والفقر..

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2013/10/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

وتبقى السنديانة..

رحل فجر يوم الخميس 24 /10 /2013، الكاتب والمناضل اللبناني محمد دكروب عن عمر يناهز خمسة والثمانين عاماً، وتزامنت وفاته مع الذكرى التاسعة والثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي السوري- اللبناني، الذي انتمى إليه دكروب في خمسينيات القرن الماضي، وألّف كتاباً يحكي فيه تاريخ تأسيسه، أطلق عليه اسم «جذور السنديانة الحمراء».

ولد دكروب في عام 1929 في مدينة صور، وتلقى تعليمه الابتدائي لمدة أربع سنوات، ولكن الحاجة دفعته لترك دارسته قبل نيل الشهادة الابتدائية بسنتين، ليلتحق بالعمل في دكان والده، ثم عمل بائعاً وعامل بناء، بالإضافة إلى الكثير من الأعمال الأخرى.

بدأ دكروب الكتابة والنشر في أواخر الأربعينيات، ونشر أولى كتاباته في صحيفة «التلجراف»، ثم عمل لاحقاً في مجلة «الثقافة الوطنية»، ومجلة «الأخبار» الأسبوعية، وجريدة «النداء» اليومية، كما عمل في هيئة تحرير مجلة «الطريق» منذ منتصف الستينيات، وشغل لاحقاً منصب رئيس تحريرها.

ترك دكروب عدة أعمال منها «وجوه لا تموت»، و«مذكرات أبو فريد»، إضافة إلى كتاب «هكذا تكلم محمود درويش»، الذي ألّفه بمشاركة مجموعة من الكتّاب في ذكرى وفاة الشاعر الكبير، و«دراسات في الإسلام»، وترك لقرائه أيضاً قصص «الشارع الطويل»، و«قصة رواد يجارون العصر».

شارك دكروب في عدة مؤتمرات، للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، والعديد من مؤتمرات اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا، وقد نعاه الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني خالد حدادة في إذاعة «صوت الشعب»: «كأن الراحل كان مصرًا على أن تتزامن ذكراه مع الذكرى التي أحب والتي كان يعتبرها عيداً للوطن وبشكل خاص عيداً لكل مناضلٍ ومقاوم».

■ وكالات

المحامي الثائر.. وداعاً

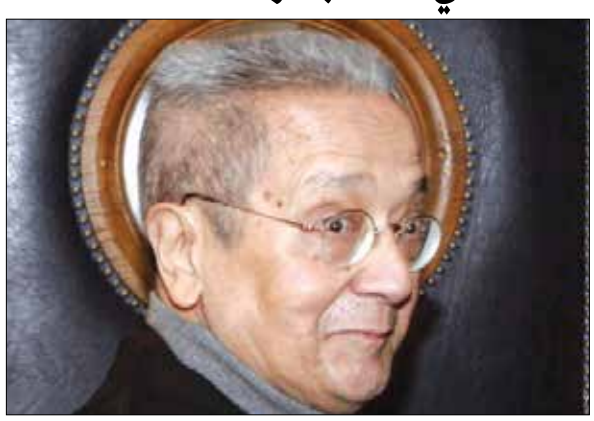

■ إعداد إيمان الذياب

ربما لا يعرف الكثيرون المحامي جاك فيرغيس الذي رحل قبل أسبوع في باريس عن ثمانية وثمانين عاماً سوى من قرأ عن تاريخ الثورة الجزائرية، أو شاهد فيلم «جميلة بوحيرد» الشهير،الذي برز فيه المحامي فيرغيس مدافعاً عن المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد في محكمة القرن العشرين، وتحديه جبروت القوة الاستعمارية، وما اعتبره أبناء جلدته «خيانة».

دافع فيرغيس عن المناضلة الأسيرة وتعرّض لمحاولة اغتيال على أيدي سجانيه موكّلته التي تزوّجها فيما بعد، وكان مدافعاً عن قضية الجزائر باعتبارها قضية تحرر وطني وحارب محاولات استعباد واستعمار الشعوب وأرضها، ومصادرة مستقبلها، وتقسيمها الاستعمارية .

لم يتجاوز فيرغيس السابعة عشرة من عمره عندما التحق بصفوف القوات الفرنسية الحرة التي قاومت النازية خلال الحرب العالمية.

ثم أصبح رئيس الاتحاد الدولي للطلبة، وناشطاً في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ووسّع نضاله ليشمل قضايا عادلة أخرى، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية .

أما المناضلة بوحيرد التي ساهمت في تحرير الجزائر فقد تعرضت للتهميش في بلد المليون شهيد، وصدمت الجميع بنداء الاستغاثة الذي وجهته، قبل ثلاث سنوات، عبر الصحف الجزائرية مطالبة فيه الشعب الجزائري أن يساعدها في دفع تكاليف علاجها بعدما غزت الأمراض جسدها، لكنّها ظلت وفية لمبادئها الوطنية وكبريائها الثائر، وكان جوابها على الطبيب الفرنسي الذي اقترح عليها تسجيل اسمها في «الشبكة الاجتماعية الفرنسية» لتستفيد من الرعاية الصحية: «كيف أعالج بأموال الدولة التي حاربتها؟».

«عبيتن لجيابك؟.. على هالضيعة لا كان حدا جابك!»

كان لسورية حظ أفضل من شقيقاتها، فقد كان لها من تنبأ بما يمكن أن يجري على أرضها، فإلى جانب النبوءات السياسية التي حذّرت من تطور التناقضات في المجتمع السوري إلى ما لا تحمد عقباه، وجدت نبوءاتٍ فنيّة لا تقل أهميةً، وجمالاً، مسلسل «ضيعة ضايعة» نموذجاً.

■ محمد الذياب

في الحلقة الأخيرة من الجزء الثاني من مسلسل «ضيعة ضايعة» يَرِد التعليق التالي: «أم الطنافس تجمع سكاني مفترض.. شخوصه مفترضة.. أحداثه مفترضة.. مستسقاة من واقع عربي ليس كلّه مفترض.. فقط اقتضى التنويه».

في تلك الحلقة، التي يتذكرها السوريون جيداً، تبلغ البلاد النتيجة المنطقيّة لرعونة المدعو «أبو شملة». ذلك الفاسد- المهمّش، وبالتالي الفاسد- المتمرّد، الذي يقع نتيجة لأفعاله، هو وأهل الضيعة، فريسة لطمع أعداء الخارج، الذين ما انفكّوا يرسلون هدايا الموت إلى بلادنا، والتي كان آخرها نفايات نووية، بحسب المسلسل، ليموت الجميع في نهاية مأساوية تقارب ما جرى ويجري في سوريّة، حيثما استخدمت أسلحة ليست بأقل فتكاً من النفايات النووية «المفترضة» في المسلّسل..

النفايات النووية التي أدخلها «أبو شملة» إلى البلاد، بغير علمه، لا تشبه تلك التي أدخلها أبناء عبد الحليم خدّام في الثمانينيات، فهذه الأخيرة دخلت على فرض أن البلاد ليست وطناً لمدخليها، فهؤلاء وطنهم في جيوبهم، ويهربون متى أرادوا إلى البلدان المصدّرة لهدايا الموت في الغرب، أما «أبو شملّة» فجيوبه كانت أصغر من أن يعي ذنبه، هو لم يكن يعرف العيش إلا في حدود محيط «أم الطنافس»، ولم يعرف من الأرض إلا شرقها، لذا فقد وجب عليه أن يمارس الخطيئة دون أن يعيها، ويتحمّل وزرها

القاتل مع الآخرين..

الموت هو النتيجة الطبيعية لكل المفارقات التي كانت تعيشها «أم الطنافس»- سورية، لكنّه وفي الوقت ذاته هو الذي دفع بأهل البلد إلى المسارعة بمداواة جراح بعضهم البعض.. الجراح التي لطالما كابروا عليها قبل أن يلفهم الموت بعباءته، كل الجراح، باستثناء خيانة «أبي شملة» الذي قيل له:« عبيتن لجيابك؟.. على هالضيعة لا كان حدا جابك»..

فهل كان نذير الموت في هذا المسلسل، الذي سبق الأزمة بأيام، ليدق ناقوس الخطر المحيق بنا؟ كيما نفوت فرصة مداواة الجراح؟ أم جاء ليوقظنا من غفلتنا عن حال «أبي شملة» ومدى اغترابه الذي دفعه إلى وكر الذئاب؟

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

«فهلوة وشيطنة.. بس على مين؟»

هل تتذكرون ذلك المثل الشعبي باللهجة العامية؟ فلان قادر وشاطر.. يسوق الهبل مع الشيطنة! وإذا سلمنا بأن «الهبل» علة في العقل تلغي المنطق، وتسمح بإطلاق اللسان والسلوك بما هو غير طبيعي أو واقعي، وأن نظير هذه «الإعاقة» في مثلنا هي أفعال شيطانية شريرة، والتي لا يمكن أن تصدر عن كائن بشري، فمن أين تهبط «المقدرة والشطارة» على هذه الخلطة الجهنمية؟

انطلاقاً من الظروف التاريخية التي تهيمن فيها مفاهيم خرافية يرفضها العقل الاجتماعي لاحقاً، واقتراباً من مراحل الأزمات الكبرى التي تتزلزل فيها كل المفاهيم، يبدو أن المسألة ترتبط في جذورها الثقافية والاجتماعية بتصورات مطلقة، يتم تكريسها في الوعي الاجتماعي كي تحدد قوة وهيمنة الأفراد والتيارات الاجتماعية والسياسية، وحتى الدول والنظم أحياناً. وتفترض هذه التصورات وجود قدرات خارقة ودائمة لدى «البعض» تجعلهم قادرين على تجاوز قوانين المجتمع وربما الطبيعة!

يخرج هؤلاء منتصرين دائماً، ويدبرون الحاجات ولو من الصخر! ولكن هذه الصورة «البطولية» عن القوة والنجاح، تتغير كلياً وتنقلب الى أخرى كاركاتيرية ومضحكة في ظروف الأزمات الاجتماعية والسياسية العميقة التي تصيب جميع الأطراف في وقت واحد، ثم يعجز هؤلاء «الشطار» عن مواجهتها بالوسائل التقليدية، فتنكشف حينها الإمكانات الحقيقية وتسقط «الأسلحة السرية».

يتغير الواقع وتهبط قوى ومفاهيم لتصعد أخرى. وتفعل القوانين الموضوعية فعلها كما كانت على الدوام لكن بوضوح نادر هذه المرة! وتبلغ الصورة أقصى درجات السخرية والعبثية عندما يستمر البعض في إنكار التغيرات الكبرى، حتى فيما تراه عيونهم وما تسمعه آذانهم!

والحال اليوم أن جماعة «إنكار الواقع» ينكمشون ويتراجعون على مستوى العالم، وهم في مثال الأزمة السورية مأزومون أكثر من أي وقت مضى، يتكثفون ويتركزون في طرفي الأزمة المتشددين، «ينكرون» تراجعهم، ويبيعون الغذاء الفاسد نفسه للشعب! فيما تبحث جماهير الشعب السوري عن حلول أخرى مختلفة، لأنها ببساطة لم تعد تأكل من فهلوة أو شيطنة هؤلاء!!